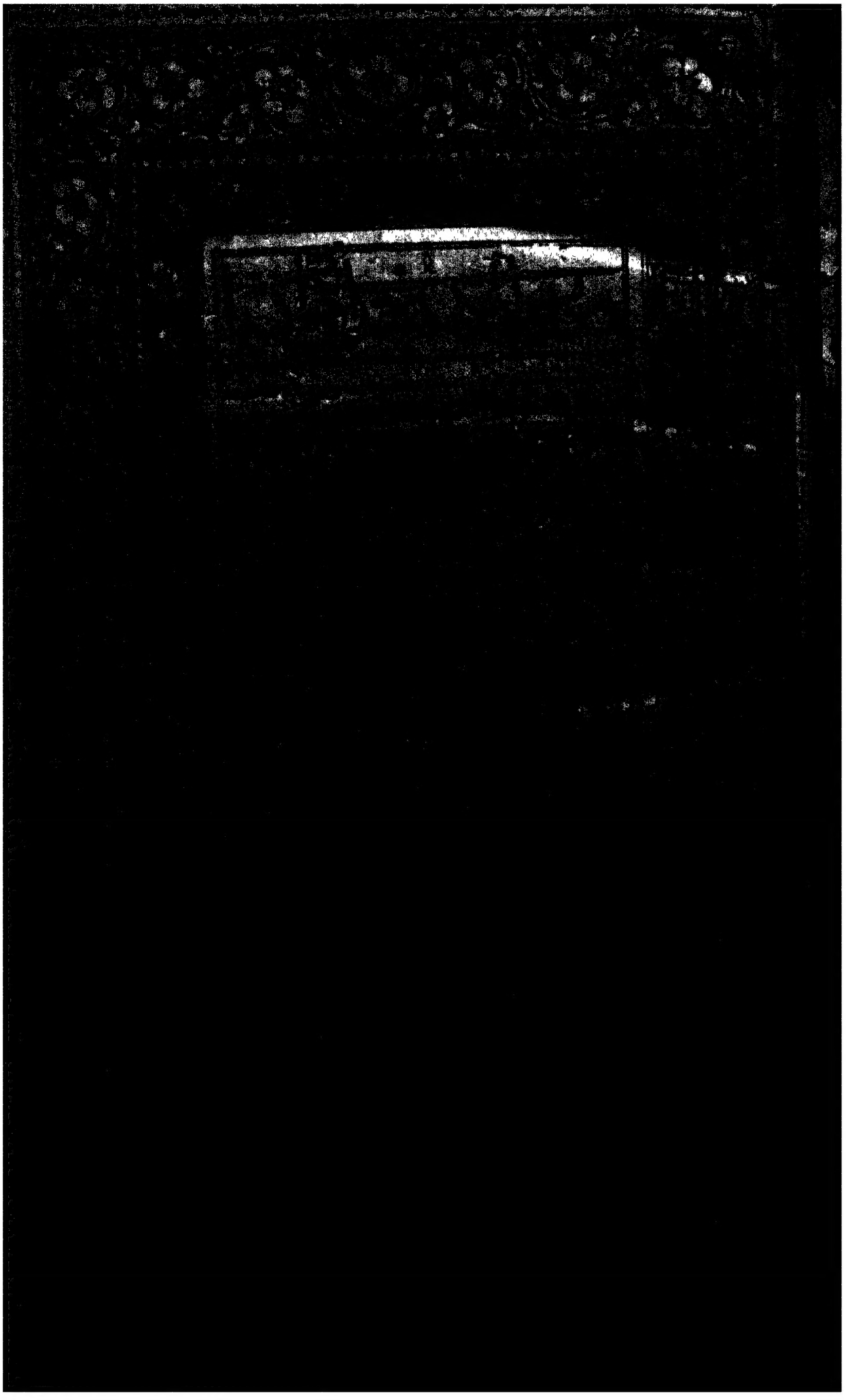

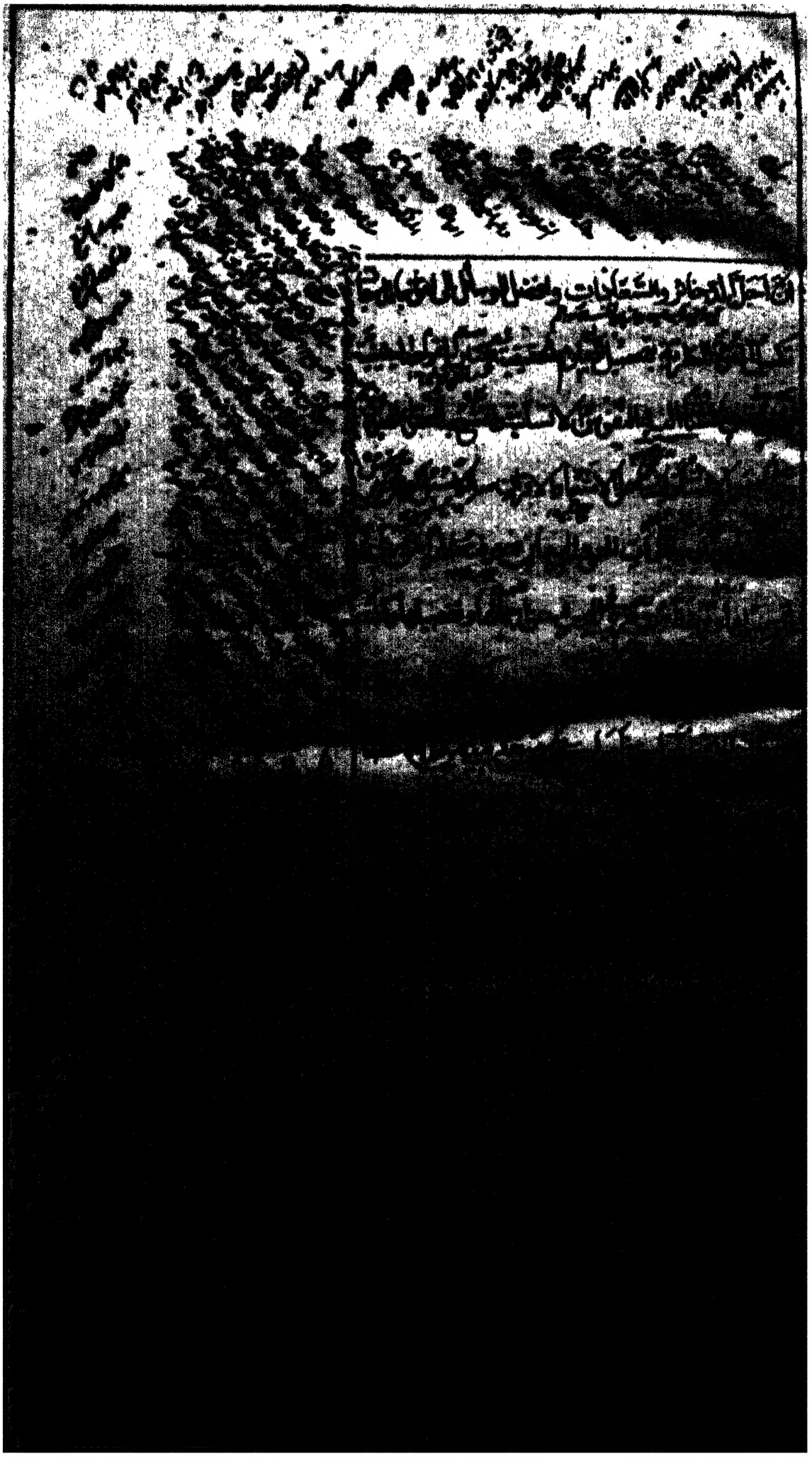

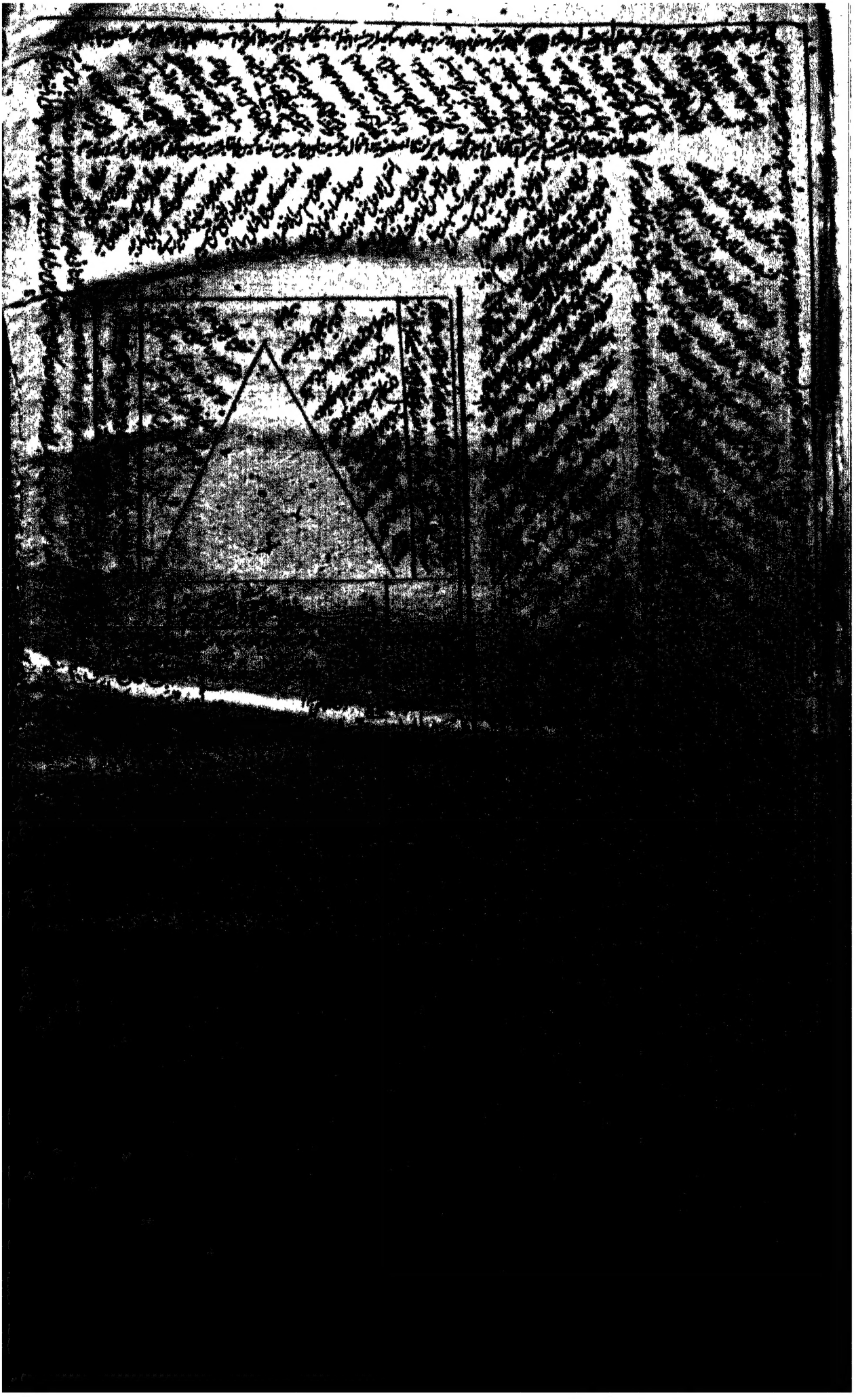

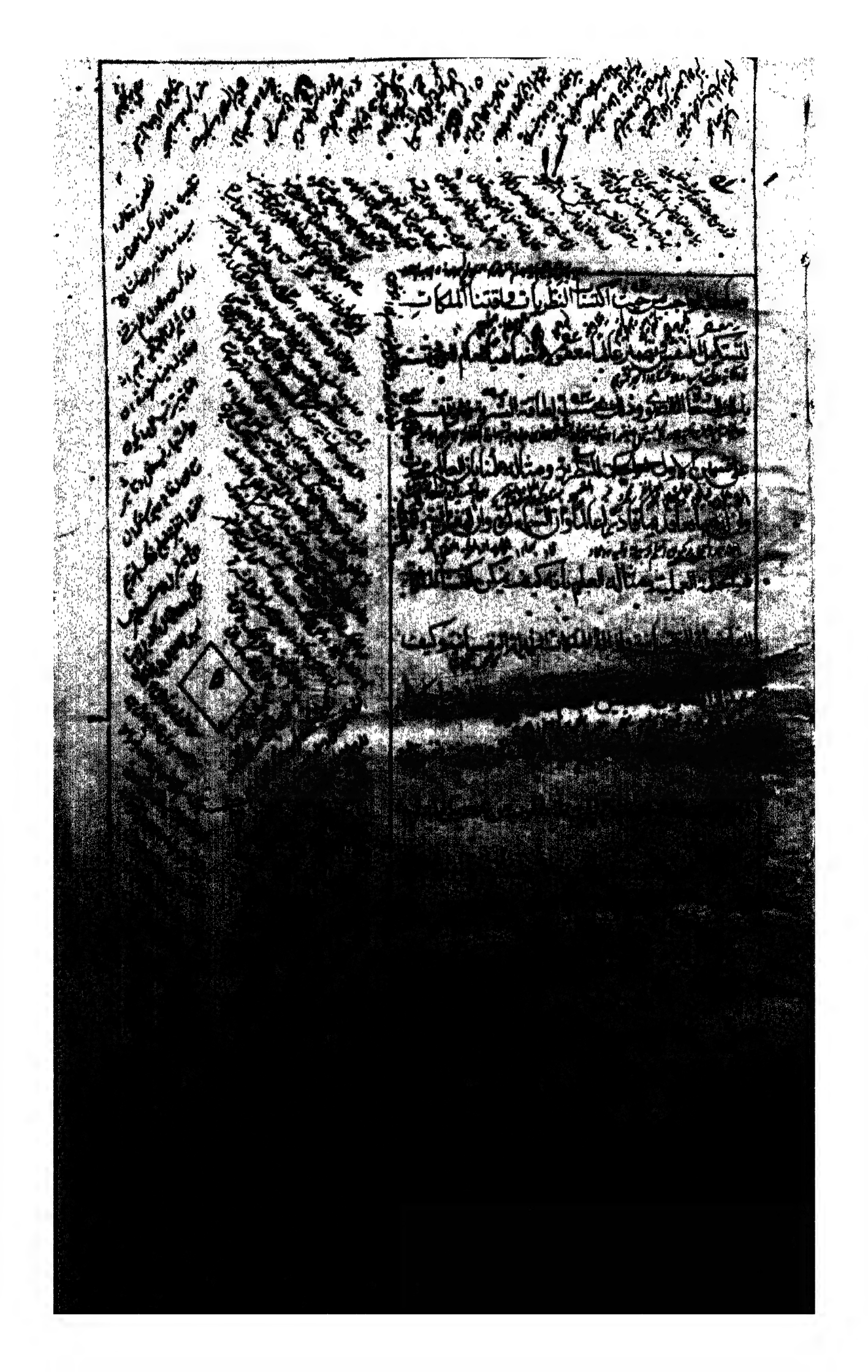

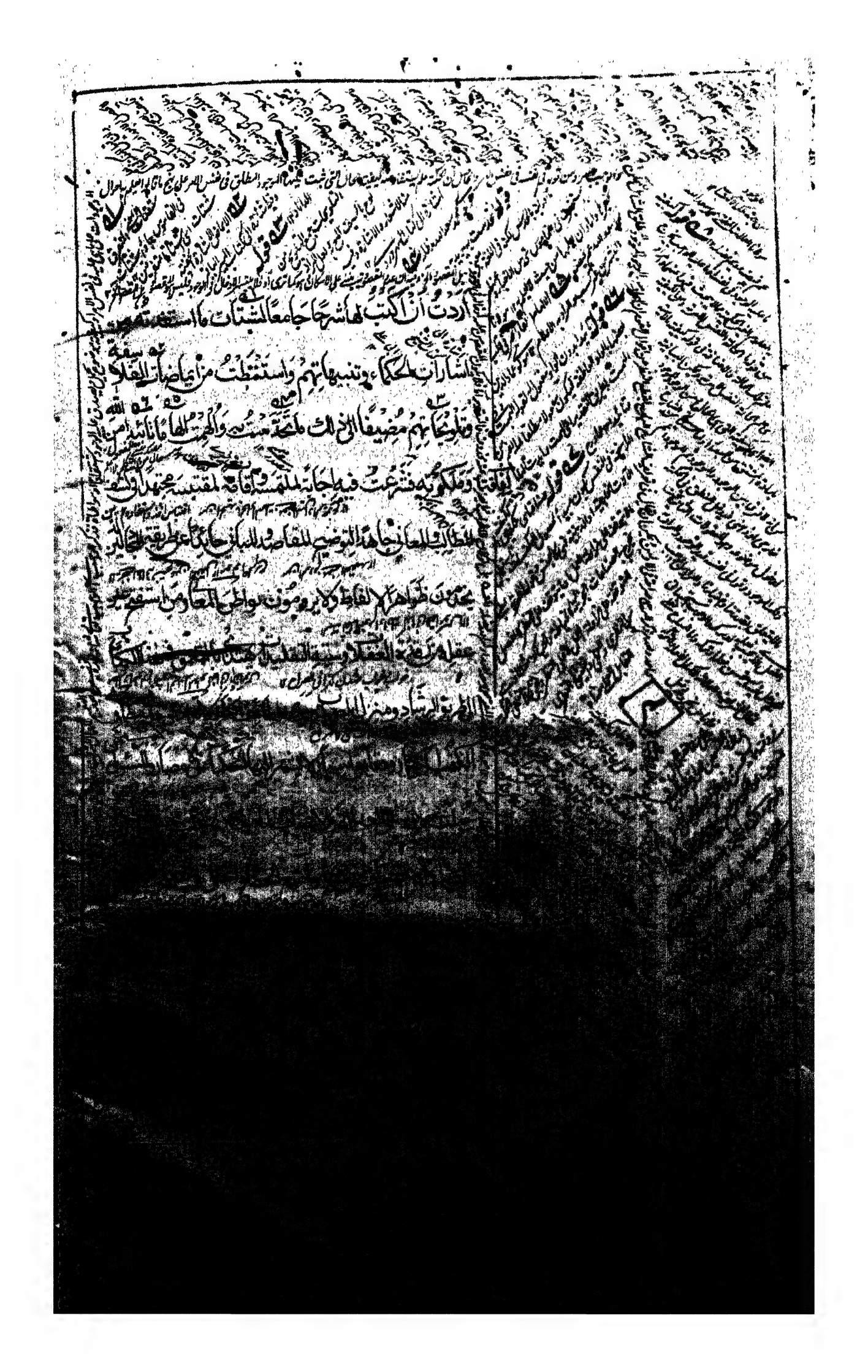

وقال الله تعالى لنبيه الحبيب صلوات الله عليه وسلم
فاعلم انه لا اله الا الله اشارة الى كمال القوة النظرية واستغفر
لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية
وقوله تعالى امنوا وعملوا الصالحات اتما وقع اشارة الى كمال
فقد ظهر من الوحي ونور الحكمة ان كمال الانسان محصور في العلم
والعمل والتوصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات
لما ثبت بالبرهان ان كل ما يتعلق بامرنا ونهينا العلم للتعلق
التي غايته الكمال العقلي النظر بتحصيل العلم التصوري والتصديقي
بالامور التي تتعلق بكيفية عمل او كيفية ميل الى عمل حتى هو مشتمل
لاصول العلوم الفقهية التي يتعلق بامرنا ونهينا
التي استكمال القوة العلمية

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية

وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما به تستكمل القوة

العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنة العالية من النفس ولذلك

يدوم الاولى ويبطل ما يخالفها في الثانية فانها تنقطع عنها بالكلية

وهذه هي الجنة السائلة منها والكلام الالهي ناطق بحصول الكمالات

الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل صلوات الله

على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين المراد

من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني بالصالحين

تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا لموسى على نبينا وعليه

السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني وقوله

لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة الى

كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام

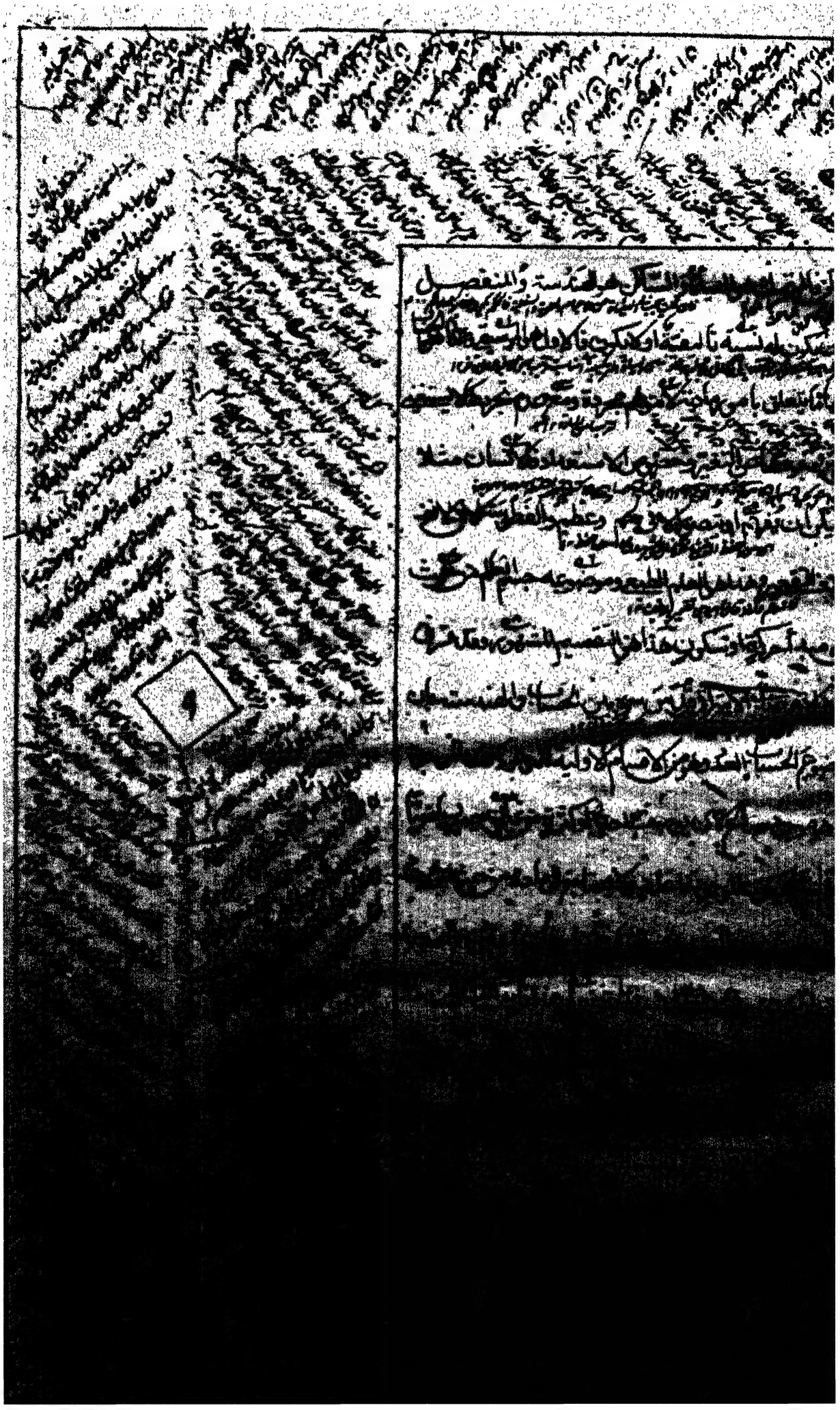

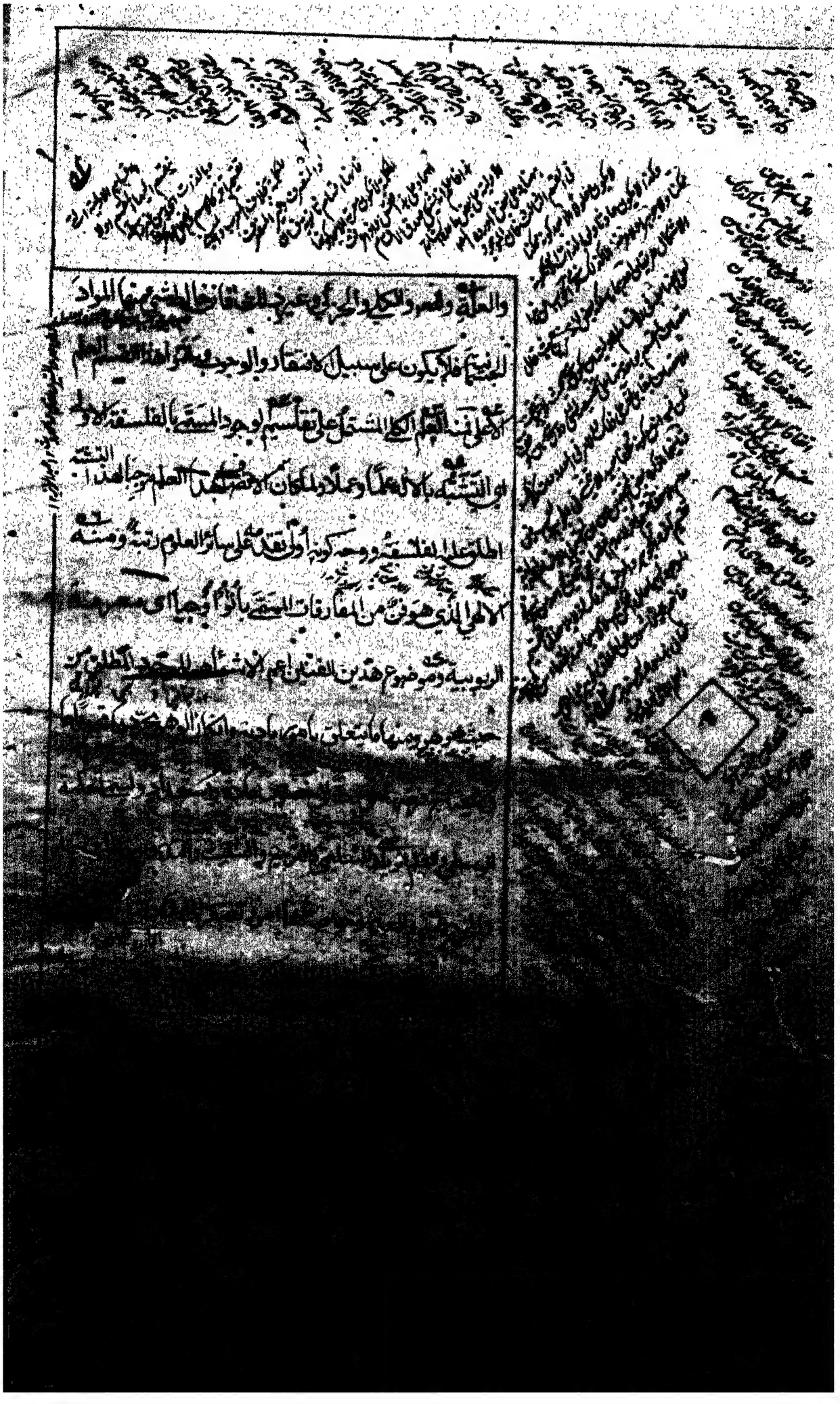

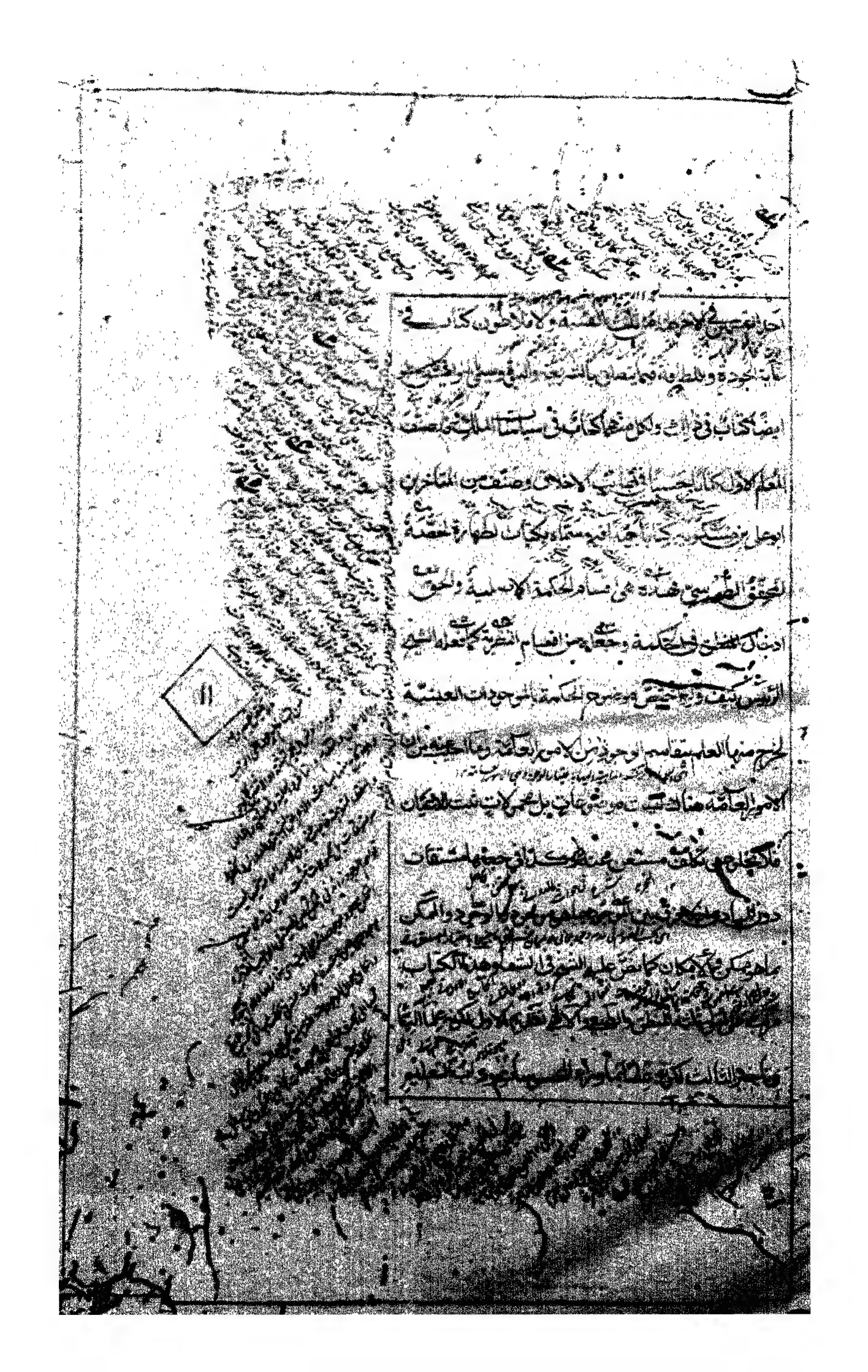

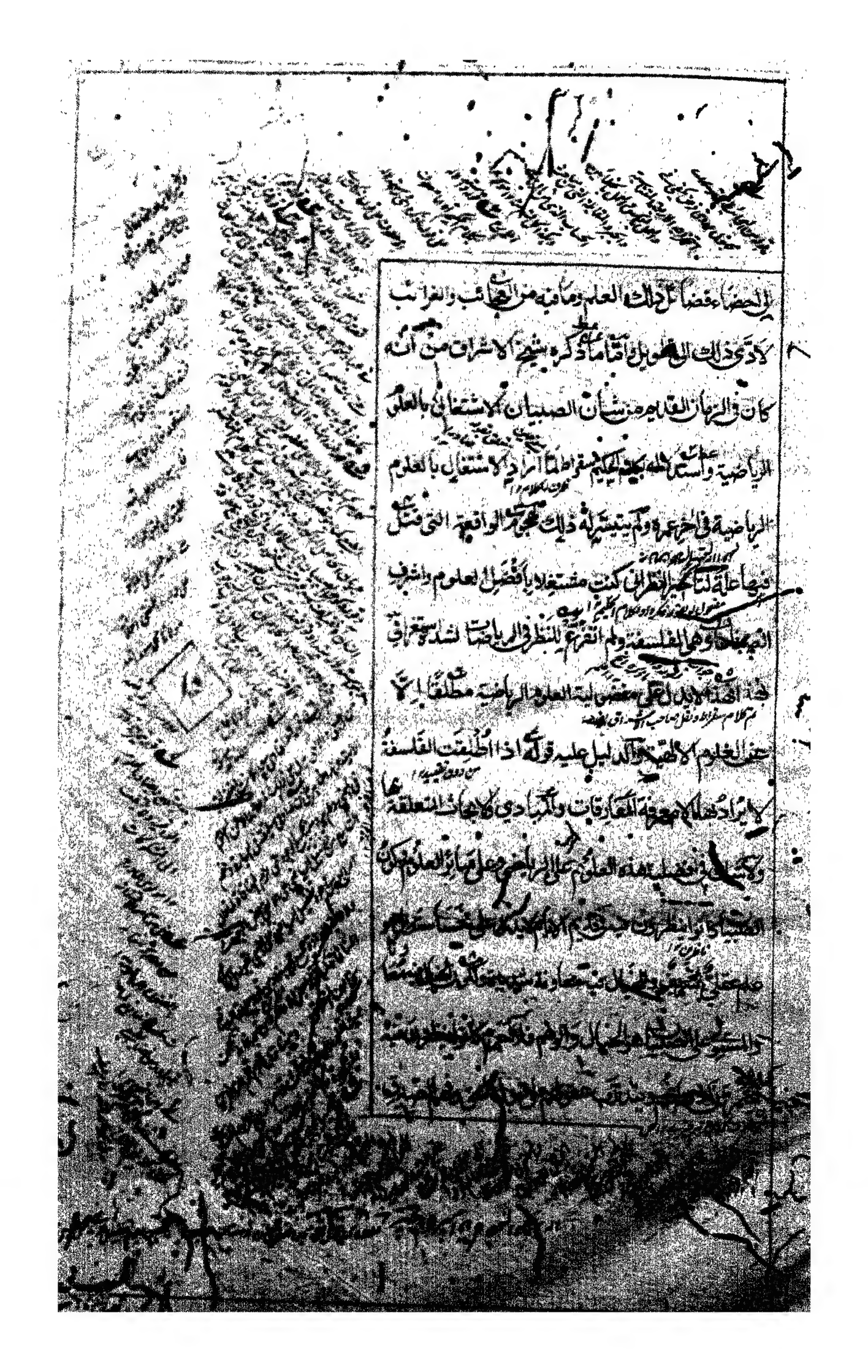

فضيلة النفس العادة المباحة وهي اتم الصناعة و
معرفتها بيّن فلما جاز بعد اثبات المبدا الاعلى وحدانيته والجاز
بمعرفتها كان يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان النفس سائر
العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره وامر الرياضي
فهو اشرف من الطبيعي بوجوه احدها انه اقرب الى الامور المجردة
عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فضيلة على ما وصفنا
الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية للحس فضيلة اذ كان
فهو افضل مما هو محصور بان الحاصر ومنها ان الامور الرياضية اصفى
واللطف والذ واتم من الامور المتعذرة للحواس ومنها ان
التشويش والغلط في البراهين الهندسية بخلاف الطبيعي
بل الالهي ومن اجل ذلك صار ادراك الالهي والطبيعي مرجحة
عما هو اسهل وجودا لا بالعين اذ الامر كذلك في سائر
مبادي كل الحوامن بها الكلية واستغنائها عن احاطتها
به اما لعجز عن جل الصور وخفاء حال الاعضاء

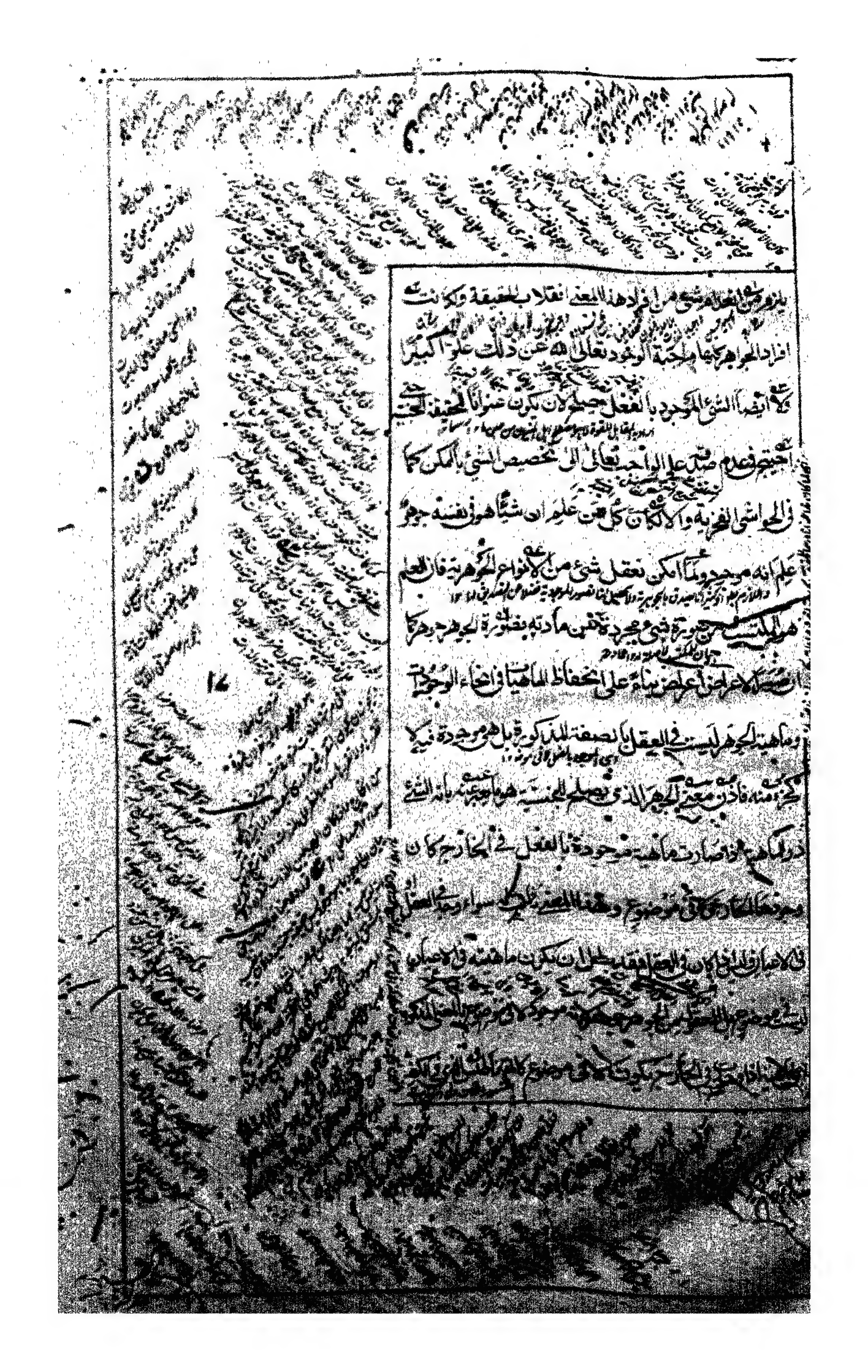

ونقتصر وفاقا لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق وهو
القسمان الاخيران من هذا الكتاب المستعينة بفيض الجود ولهم الصدور
القسم الثاني في الطبعيات التي هي احد اقسام الحكمة
النظرية وتشتمل موضوعها الجسم الطبيعي من حيث اشتماله على
قبح التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض القابلة متصلة
على نوايا قواه ومعنى الجوهر الذي صار وه جنسا للشيء الذي هو
موجود موضوعا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا
لكان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومقررا لماهيته من حيث
هي هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في
تقومه من حيث هو هو بل من حيث خاصة الصدور كما ان الجنس عرض
عام له بل قد ان يوجد ويحصل بالفعل فانه كالعالم للقدرة
لو حرد الجنس للفهم باعتبار بعض الملاحظات التقسيمية
التي لفعل فاذ كان ماهية الجنس هي المجرد بما هو
موجود منتزع عن الشيء بالقياس الى ما كان فصل الذي
يحصل اسم الشيء ماهيته اذ ما هيته

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقها بالذات على شيء
ومفهوم العرض اما يعرض لجميع المقولات التسع سواء في عارض
واما ما اورد من ان على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا وعدم كونها
جوهرا كيف فيندرج تحت مقولتين تصدق عند انقسام القسمة
والنسبة عليها فمندفع بانا ان اردنا بالكيف ما هو حقها ان تكون
في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية
للقسمة والنسبة فوجود المعنى جنس من عوالي الاجناس كالجوهر
بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبار هذين المعنيين جنسان
متباينان لا يصدقان على شيء في شيء من الظروف وهكذا قياس
بقية المقولات فان اريد منه عرض يكون بالفعل مقتضيا
للقسمة والنسبة فوجود المعنى عرض عام لمقولة الكيف وغيرها
في الذهن على نحو ما مر في معنى العرض فلا تمانع بحسب هذا الاعتبار بينه وبين
[illegible] وحينئذ يكون معنى قولنا هذا قريب كيفي
وحينئذ يكون معناه انه شيء من شأنه ان يكون [illegible]
[illegible] الذي في الاعيان [illegible]

لا يتم عدم جزء الحديد بالفعل في كونه جزأ بالحد اذ اضافة
الحديد في قوله جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج
الكف وحمل الجوهر هذا المعنى على الانواع التي تندرج تحته يكون
لذاتها لا لعلة كما هو شان الذاتيات من انها لا تعلل واما حمل كونها
موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في موضوع
عليها فلا محالة يكون لسبب لان حقائقها امكانية لا يمكن موجودة
لا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على جزء حقيقة
من الاجناس العالي التي هي المقولات العشر لا بسبب لا يحمل
الجنس الذي لا يعلل فلم يصير باضافته معه مسلبا اليه جنسا فيه
ولا الصادر باضافته معه اليها الى اليه وهو قولنا الموضوع جنسا لها
هذا اولوه خلط بما تقرر في ادراك الحكماء وقد علم مما ذكرنا
ان معنى الجزء الذي هو الجزء المعنى الموجود الذهني
لان الجزء الذهني يقال على انه موجود بالفعل فيه معه ويصدق عليه

فاذا وجد مقارنا للكف لا لسائر الجسم لم يجز ان يحدث الحديد وجد مقارنا
لجسمه جديد فيجب به لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر
مرسابة جذب الحديد فان ثبت قد صح السبع في ان السقمونيا
بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها وان
صح تحليل الجواهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهيته
الملزوم لا يلزم ان يكون لكل فصل وفصل الى ما لا نهاية فاذا
تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت تسع من مقولات
التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي
قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا
يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة
الجوهر انتهاء اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق
عليها مفهوم العرض ذلك لجواز ان يمنع من عدم وقوع تحقيق بسيط
لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح به
واضعي الاوساط هذا والموضح لكن في حل ما يؤول اليه

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر فتوجه اليه يكون
بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في
موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب
الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذبه اخرى
كما اذا كان فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات
والاعتبارات واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي ذاته
في العقل يستحيل وقوعها في الاعيان واستغنائها
عن موضوع والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه
الخروج عنه والجذب الحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبيعي
اي الماهية بلا شرط والمعقول من الجوهر والكائن عرضا
بحسب خصوص وجوده الذهني وكونه كليا لكنه جوهر بحسب
ماهيته فانه ماهية شأنها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع
اي بها معقولة عن امر من شرط وجودي لا عيان ان لا
يكون هو في موضوع والتمثيل بالمغناطيس انما يكون باعتبار ان
ماهيته [illegible]

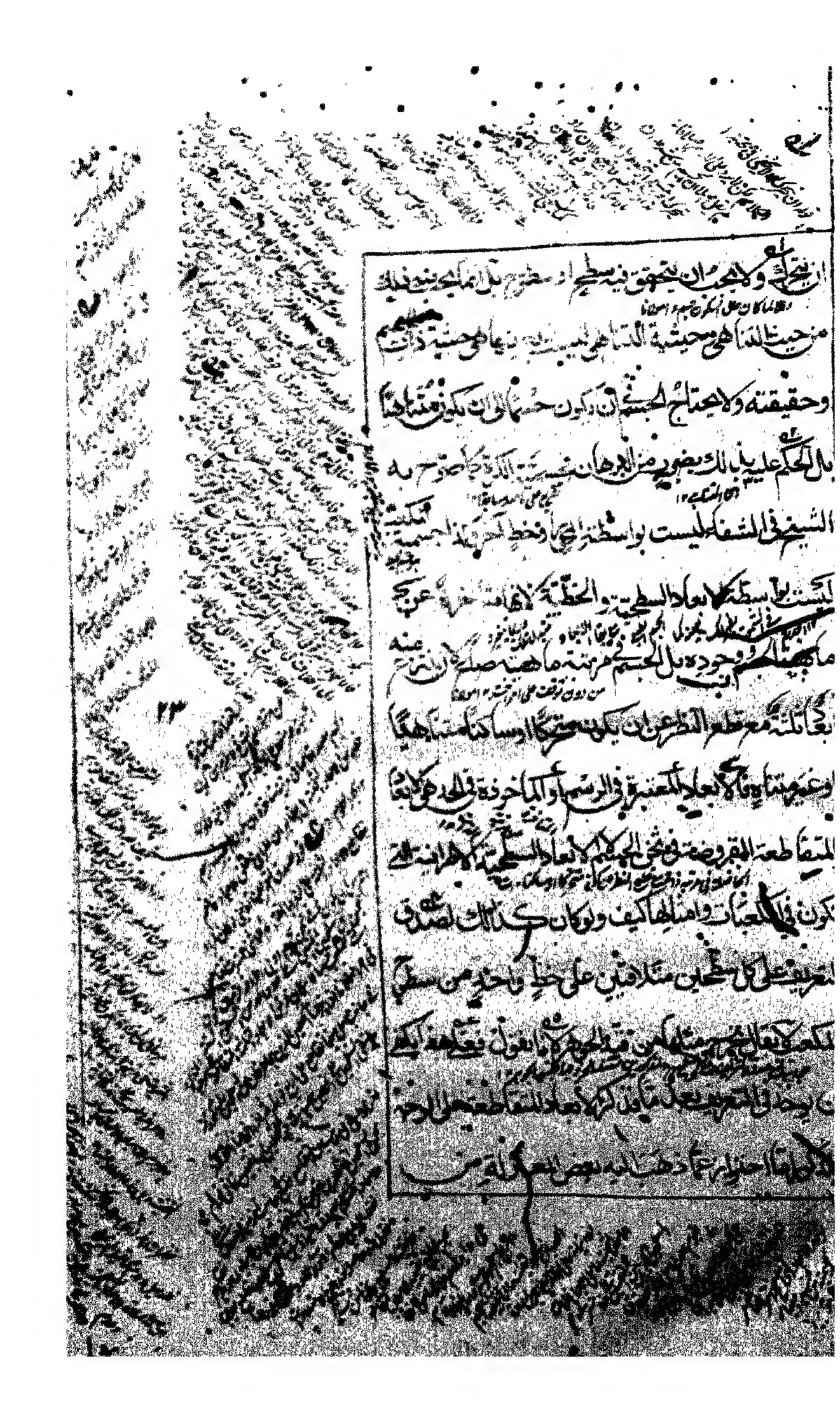

محصل كلام المحصلين من المشائين هو الذي ذا قيس الى
ذلك الشيء ليكون متقوما به اي من حيث ماهيته فالفصل
بالقيام في الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا لمادة لاحتياجها
في تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعا بالقياس
الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض لقيامها بها بعد تقومها بها
مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم امكان ما بحسب الامور
فزيادة قيد الفرض لاخراج الفلك وهو لا يغني عن قيد الامكان
اذ به لا يتحقق بالفعل وتماما وليس المراد منه الفرض التقديري
بل المراد به الحواهر المجردة بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل في
الرياضيات وقال الامام الرازي المراد من الامكان الاعم في تعريف الجسم
هو امكان العالم لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون لا يعاد
حاصلة عينه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وما كان
حاصلة لا على طريق الوجوب كما في الاجسام المتبدلة وقال
ان الكرة المتحركة تتحقق فيها نظرا بالعقل امكان قبول الحق
المتبع ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه ان

بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية فتحصل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الصور بالمعنى الثاني وتوهم الابعاد فرضي للجسم
لا يتوقف على الصورة بل على حده والابعاد في الخارج يتوقف على وجودها
كما ستعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد
الخاصة فيه في الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العدمية
ان جاز فانما يجوز في ماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا فصل
ولجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر ثم نفصل ايضا
وتركيبه من الهيولى والصورة والحواس مع كثرة ما يعرض في
الحد وعن الفصول ولوازمها كقول المعلم الاول في حد المتصل
الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحد والمشترك
نحو الاطلاق به افعال الاشكال السهمية وكقوله في حد الاسم
الله اعلم بان وجه الجواب المستفاد عنه عبارة الاشارة

وجود السطح الجوهري وأما ايفاء لتمام الحد واشعار بأن
المعتبر في الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وإن كان قابلا
لابعاد كثيرة لا على هذا النحو والنظم أولى واعترض صاحب المباحث
المشرقية على تعريف الجسم بأنه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة
بأنه منتقض بالهيولى الاولى الذي يصدق عليها أنها قابل للابعاد
الثلثة فيها والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو
القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليس بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها كما يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل
في قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان
والقوة وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية
والحصول فالصورة بحيث يستحيل ان تكون قابلا او جزءا من
القابل فاذ القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية
ما في الباب ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تقليتها
بالصورة لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد

واحد منها ذهب ذاهب وذهب المصنف وجماهير
الحكماء الى انصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية
فاراد ابطال الشقوق الباقية وهي انما يتاتى بابطال وجودها
لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالانفصال الذي يقبله
الجوهر الفرد كما صدر الفصل به وفي التعبير عنه بالجزء الذي لا يتجزى
ليقع الامن المقصور في هذا الفصل لغير تركب الجسم عنه كما
ابطاله في نصبه كما هو في الحواشي الفخرية ولما كانت مسئلة
ابطال الجزء من مبادي مباحث الهيولى والصورة والتلازم
بينهما من العلم الاعلى التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية
الجسم الذي هو من موضوع العلم الطبيعي وجب ايرادها فصدر
هذا الفن واما اتيانها من اي علم يكون فقيه صعوبة ومن جعلها
من الطبعي انما قالها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات
الغير المتناهية بان يبطلن الجزء الذي لا يتجزى لكن الجسم لفقدانه
لا الى غاية تتلاشى ويرتفع عليه ان من موضوع المسئلة يجب ان يكون
اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا من امثاله او كي

او الاضافية عن مبادیها التی هی الفصول الحقیقیة فلیکن
القبول والصحة او الامکان المذکور فی تحدید الجسم ایضا من هذا
القبیل فهو مرتب علی ثلثة فنون لان محصل الجسم الطبیعی فی الفلکی
والعنصری البحث عنه اما علی وجه یعم بقسمیه او یختص
بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقدیم لکونها مبادئ
للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لجمیعها وموضوعات
الفن الثانی اقدم طبعا واکرم من موضوعات الفن الاعلی عندهم
وتقدیم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولی من خلافه
الفن الاول فیما یعم الاجسام الطبیعیة ویقال له السماع الطبیعی
وسمع الکیان لکونه اول ما یسمع فی الطبیعیات ویلاحظ سماعها
فی سائرها وهو مشتمل علی عشرة فصول فصل فی
ابطال الخلا الذی لا یتخلل الجسم اما مفرقا بینه وبین اجسام
او مؤلفا بینه وبین اجسام متساویة کالسمسم یجتمع بالجموان
والجسم لعمومه قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة
وکل منهما اما متناه او غیر متناه فهذه اربعة متفاوتة فی کل واحد

يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون الاول الى

الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل وهو

اتحاد الجوهرين كلا او بعضا في الوضع ولا اشارة محال والا

لجاز وقوع اجزاء العالم في حيز خردلة وتداخل الوسط في احد الطرفين

اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينقسم وبما لا ينقسم فيكون

او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد لتالفهما وايضا فلو كان

وبعكسه فاوقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه

مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف

الاخر فينقسم واعترض هاهنا بان ما به الملاقاة هو الطرف الخارج

فيلزم التعدد في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام واجيب عنه

بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الاخر والا

لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وهو محال بالضرورة

فلا يمكن ان يفرض في الجسم شيئ غير شئ فيكون منقسما وهو ما

قد هذا وجمهور الاوائل على ان الملتقين متحاوران

بالذات متغايران بالخارج او في الوهم فذلك باطل اما الاول فظاهر

نوعا منه كما بين في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الحاصل دون غيره من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شئ آخر وهو ان الاتصال لما كان مبدء الفصل الجسم الطبيعي على ما ذهب اليه المحققون وهو يساوق قبول الانقسام الى نهاية وعدم العلم وما يتوهم عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ عنها فيه فعلى هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي كلي يكون من مسائل الفن الطبيعي بل انما يكون من مبادئ العلم الاعلى فمسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبيعيات على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا ما يستدل به على اتصال الجسم بالبينات الطبيعية من حركته ومحاوره وانفعاله وقد اوضح المصنف على بطلان تركب الجسم من الاجزاء الغير المتجزية بدليلين احدهما قوله لانا لو فرضنا خطا غير منقسم فالمحاذاة

وامّا الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها
حلولا سريانيا كما لا يخفى وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار
فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شيء دون شيء ولم لا يجوز
ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحل عند العقل امرا غير
كما في الاصل الاول فانه حلول الوجوب وعلة العقل الثاني ١٢
مستلزم للامتداد اصلا ليفرض فيه شيء دون شيء والثالث
نسخة الجزء ١٣
ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كله
كيف والحلول السرياني اذا لم يخرج ممتدا لم يخرج جزئه كذلك ايضا
بزازية قيد بالسابق فان الباقي بقي الاولوية وبه اندفع ما توهمه الملا ١٢ منه عفى عنه المنزه
ممتد فلا يكون بعض من المحل مختصا بمحلية احد الطرفين
المنزه
وبعض آخر بمحلية الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك
من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى
فالاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشارة
محل الاولوية عدم ورود ما ذكره بعد تسليم ما سلف الا ان في قوله والمغايرة بالاعتبار
مستلزمة لحلول فرض شيء دون شيء مما يجهله والمنزه مكابرة
والثاني من الدليلين قوله فلانا نور فيجب ان يكون على المعنى الخ
فنقول ان يلزم من واحد منهما سقط او يحمل عليهما بالاشتراك او من
كل واحد منهما شيء فالاول محال لانه لا يكون على المعنى متعين

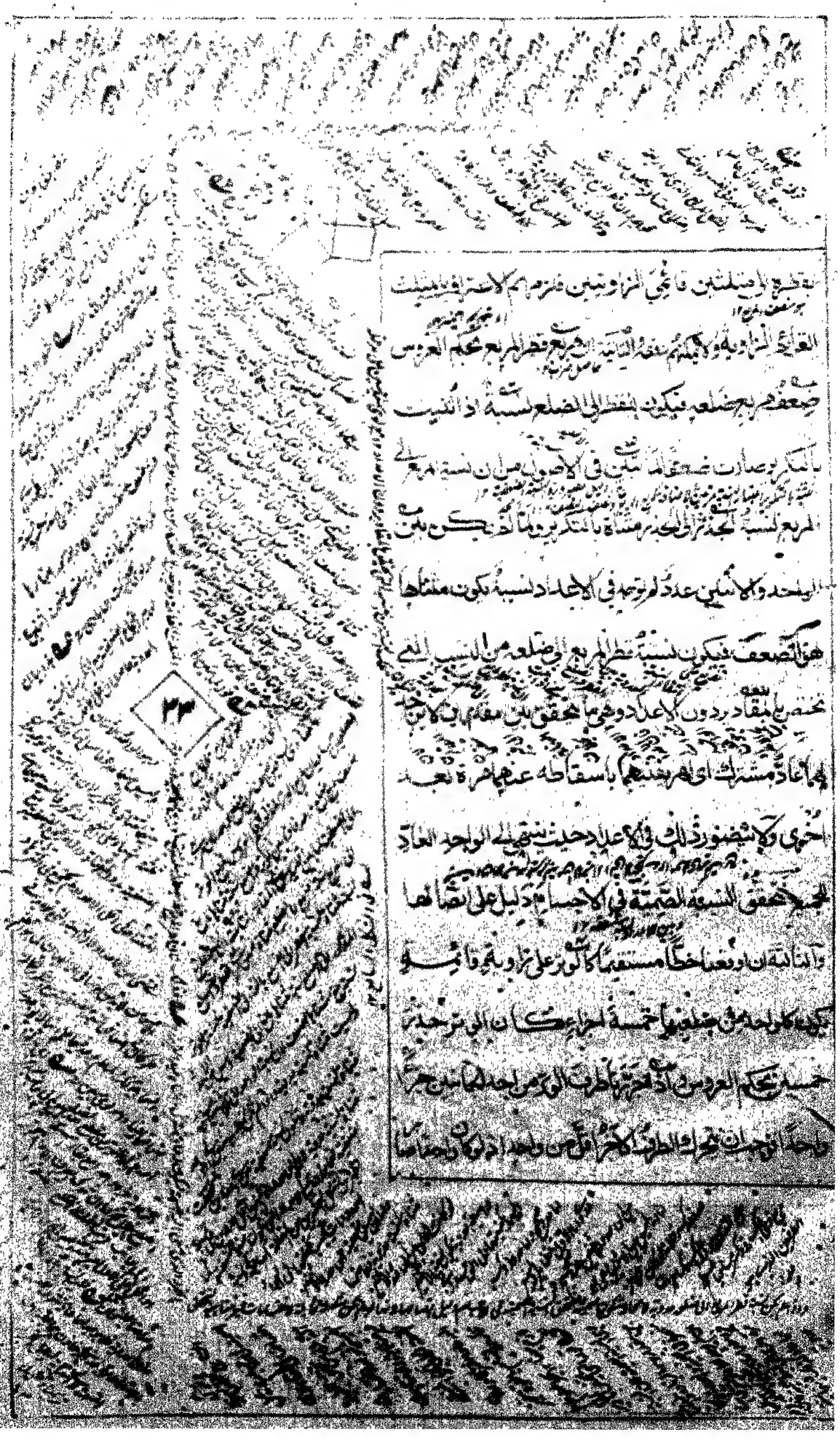

يستفاد من ربع ثانية الاصول ان ربع كل عدد يساوي مربع

قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الآخر اذ تصحه هذا

فنقول ذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا فربع الثلثة عدد صحيح ومربع

ذلك الكسر يكون اقل منه بستة لان ما حصل من

ضرب الكسر في الكسر ان اقل من كل منهما ثم

اذا ضرب الستة في الكسر حصل كسور ستة من نوع

كسر الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع ربع الكسر

الاول امتنع ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس

كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح فان

قيل الحجة تبتني على امكان وجود المثلث القائم الزاوية

ومتساوي الجزء بنكرونه بل يقولون ان البصر يخطئ في امثال الدائرة

والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما هي اشكال مضمرة بحسب

الواقع كما نقل عنهم تمثلت لهم مع ذلك لا يتمكنون المربع

القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكر الشيخ في طبيعيات

الشفاء من مذهبهم فنقول هذا المربع ينقسم بقطره

الموضع الاول فحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت
جميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية
لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي دُير ولا نعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينهض حجة
على منتبي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان
المفروض فضلاً عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط
والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ معه ذلك يمتنع الحركة على الوجه
الموصوف لتاديها الى الخرق وعلى هذا القياس اثبات الكرة انتهى
قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة انما يبتنى
على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس في غيره وما يعتمد
عليه في العرف من امر الفرجار لا يثبت به الا الدائرة الغرضية ولكن
لا يحصر طريق اثبات الحركة بل للفلاسفة طريقان آخران
لا يوقف شيء منهما على نفي الجزء وان المشي في الضعفاء والخاص
من ان اثبات الكرة او لا بطريق آخر مبناه على اثبات الطبيعة

احد المثلثين ستة والاخر اربعة فيحيط المثلث ذو الستة بالمثلث ذي الاربعة
خمسين مع كونه بالحقيقة جزء خمسين فثلثنا لانقسام والرابعة
ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والآخر اثنين كان الوتر اكثر من المثلثة
بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الكاري والخامسة ان
واقليدس برهن في عاشر اوائل الاصول ان كل خط عدكن تنصيفة فلوتر
الخط من اجزاء وترتعد لزم انقسام الجزء الوسطاني آلسا ستة
بتر في قانينة كتاب اقلية سرانه يمكن ان يقسم كل خط بحيث
يكون ضرب مجموع في احد قسميه كربع القسم الآخر فلو فرض تركب
الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كبكن احد قسميه اثنين
والآخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة وربع الاثنين
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة النقدكر الى
في شرح المفاصحة ان برهان بعض هذه الاشكال على بينة اقليدس ما ينبغي
على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل
الى اثبات الدائرة على المتناظرين بالجزء لان طريقه ان تحيط بكل مستقيم
معتاد ويثبت احد طرفيه وكل احول طرفه الثابت الى ان يعود الى

رأى من ذهب الى تساهي الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة تركيب
المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع
المركب من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره
اربعة اجزاء فان ثلاثة كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء
فيما واهما وهو صحيح بالجملة اي الاقل فانقسم من جهة الحركات
كما حجوا بحركة جزئين احدهما فوق احد طرفي
اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الاخر او كلاهما فوق طرفي
ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فالقسم الجميع ومن
جهة المساعة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس سيما
بواسطة ذي الظل مع الجذ المشترك بين الظل والضوء وحركة
الظل لحركة الشمس فاذا اختلفت حركة احدهما اقل والا كان
مساعة الشمس ابرة مساوية لمدارها على جسم صغير ونحو
ذلك فرض بعضهم اجزاء لا تتجزى كان الوجه الذي يحاذي منها
غير الوجه الذي لا يحاذي لواحد كيف يتصور تجزيه في حالة
واحدة وكذلك الشعاع اذا حاذت احدى جهتيه استدار ذلك الوجه

الاجسام وان مقتضاها في البسائط ان كان الشكل ليس كالكرة مستديرة
لتشابهها بل الكروية على الخصوص كما بين ما لا زاوية له من
الاشكال البيضية والمقرنصية ان يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز
وتقدر في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجد اختلافا
ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث او يتوهم في الكرة قال
واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الدائرة فانه اذا فرض الشكل
المرئي مستديرا مضيئا متساويا كان موضع منه اخفض من موضع
حتى اذا الطبق طرف خط مستقيم على نقطة تقرض وسطا
وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع كان اطول ثم اذا طوق
على الجزء المرتفع وعلى الجزء الذي يخفض من المحيط كان اقصر
امكن ان يتم تقديره بجزء واحد او اجزاء فان كان زيادة
الجزء لا تسوية به بل ترتفل عليه فهو ينقص عنه بأقل من جزء و
ان كان لا يصل به بل يبقى فرجة قليلة فليدرك في الفرجة هذا الذي
بعينه فاذا لم يصل لا يفرج الى غير النهاية وفي الفرجة التي بينهما
وهذا على فاسد يسعى كلامه وهو صحيح له مثال في بطال الزاد

يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء
غير متناهية متناقصة فقد وقع بما قيل من انه اذا كان هناك
اقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناه منها
الى بعض متناه اخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما
فكذا اذا انضم بعض بعض مرات غير متناهية يحصل
المقدار الغير المتناهي قطعا واما ان انضاف الذراع المنداخلة
الغير المتناهية ثم يحصل منها كل الذراع فصحيح لو كانت تلك
الانضافات بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب
يكون متزايدة من الجانب الآخر فيكون المجموع غير متناه مع ان
تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما
لكونها مرتبة على ما صوره واضعف الدلائل على ابطال الخرما
مبني على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزاوية مما ينكره
المتكلمون فان وجوهها في حق اتصال الجسم كبعض الوجوه
التوكيدية المضعفة الخفية في شرط الكتاب من فرض مسئلة
متساوي الساقين لذي عدد اجزاء عادية اقل من اجزاء

دون الوجه الآخر ومبنى خيال القائلين بالجوامع الفردة على أن
الجسم إن لم تنته القسمة فيه فيتساوى الجسم الأصغر
كالخردلة والأكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في
عدم نهاية القسمة ويلزم أن يكون مقدار كل منهما غير متناه
ضرورة أن مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا أن
الجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعدم النهاية بالقوة
يمكن فيه التفاوت كالمعات والألوان الغير المتناهية وبينهما
من التفاوت ما لا يخفى والحاصل أن ليس لأحدهما أقسام ما
لم يقسما وإذا قسما فيتساوى كل منهما صاحبه في العدد
فكل واحد من الأقسام إلى الخردلة أصغر وإلى الجبل أعظم
وهكذا إلى النهاية وأما ما قال بعض المحققين في هذا
المقام من أن المقادير الغير المتناهية إذا كانت متناهية ومتزايدة
كان مجموعهما غير متناه بالضرورة وإذا كانت متناقصة فلا
نرى أن انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية يجب نصفه
ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل

الا انه لو فرضنا سطحا متالفا من اربعة خطوط جوهرية
كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع
بمثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتمايز الخطوط
الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري قطرا لمربع سطحي الا اذا كانت
الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من
المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية
الا جانبه لا يفرق بين القوة والفعل فيأخذ تلك الانقسامات حاصلة بالفعل
فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل
على ابطال مذهبه او لا بالنقض بوجود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية
ولو في ضمن جسم اخر اذ لا كثرة الا والواحد فيها موجود فاذا اخذ
منها احاد متناهية امكن ان تتركب فيحصل منها حجم لانها
اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم بتقسيم متناهي الاجزاء في
جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام
وبجمع الحجوم اذ يحدث ما يزاد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة
الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاجسام والابعاد متناهية كما سيجيء فلم يبق اجزاء كل

كل من ساقيه وان الانفراج بين الساقين بنصف قائمة ان يصير
بقدر خرج واحد وبعده يصير اصغر وبحاذي الحواشي لفخر به
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر
فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا فجزي بيان اللزوم ان نفرض
ثلثة خطوط متماسة تكون كل منها مركبا من الجواهر الفردة
يكون الوسطاني قطرا للحدد واحد جانبيه خط آب والاخر جـ
فاذا وصلنا بين نقطتي آ جـ خط آ جـ لكان مارا بالمركز ومماسا للفلك
بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات فيكون
مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال السيد المحشي اصل هذا الوجه
ماخوذ من كلام الشهرستاني في عيون الحكمة والنهاية الشفا
حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم منه
ان تكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا لضلعه وانه
محال ثم نقل منها وجها آخر على نفي الجزء والجواب ان منهج الجزء غير
مذكور في الكتابين اللذين اقتصرنا عليهما في ذلك الدليل وغيره
وما يظهر لي احتمال كون المنهج كتاب الشفاء وغيره الذي لا

وعن الثاني بانه لما كان الجسم عنده مركبا من الاجزاء التي لا
يعني ما يشار اليه بقوله ربي يجوز ۱۲
تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة
بينهما عددية فلا تكون صماء فان التفرقة بين الاعداد والمقادير انما
هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا كانت
المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى
الواحدة فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع
اي المقادير الجسمانية ۱۲
وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحابنا هي الاجزاء اصحاب النظام
اي الاعداد وغيرذات وضع ۱۲
عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية
في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه
عند الحركة من جزء من كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر وانتقال
جزء غير الى حيز فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع
غير متناه فان كتبا القول بالطفرة ثم الزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا
وهي عندهم عبارة عن تواصل الجسم مثلا من حده الاول الى الثالث من غير
على ما لا يتناهي من الاجزاء يستلزم ان يكون تحته غير متناه فالتزموا
تداخل الاجزاء فعند اصحاب النظام الزم احدهما بانها اجزاء بجزئية
الى القريب من قطب الرحى عند الحركة البعيد وقطعه جزءا واحدا

صتناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى الغير
وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم و
التاليف لا يوجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة
الاحاد الى الاحاد بجواز ان يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد الاجزاء
مع كون النسبتين مختلفتين كما ترى ان ازدياد الزاوية على
الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة ليست
محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين
القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة وترها
الوتر القائمة كذلك بالشكل الحمادي بل يجوز ان يكون نسبة الجسمين
من النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثالها
في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب عن الاول بان مجرد
ازدياد الزاوية في لا تقرح لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى
بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازدياد هما و
عند هذين لا يزداد الوتر بل يكون على النسبة المذكورة وهذا
وان كان تحكما على السنة الا ان العرض التنبيه على ما ما ص

وقبوله الانقسامات الغير المتناهية شكوكا منها ما ذكرنا
من مساواة الخط الدائرة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار ومنها
لزوم تغشية وجه الارض بجبة ولا يخفى وهنه وسخافته ومنها انه
لو كانت القسمة ثم بغير نهاية لكان قطع المتحرك المسافة ما قطع
نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع المسافة
ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الامر الغير المتناهية
غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا نهاية وهما
وفرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار الحركة
الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع لحركة جدا بطيئا
جدا اذ تجتمع كلها في جهة واحدة على سمت واحد وكان لا بطأ سبق
بيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما ووصل
النقطة كان البطيء منها او لا قطع البطيء في ذلك الزمان بعدا
اصغر من البعد الاول وهو وصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يصف اشياء

لكون القريب بطاء من البعيد فالتزموا ان البطيء يسكن في
بعض اوصنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء
الرحى عند حركتها فاستمر التشنيعين الطائفتين بالطعرة و
التفكيك ومما يلزم هؤلاء سكون المتحرك في لحوق السريع البطيء اذا
تحركا لان السريع اذا قطع جزءا فالبطيء اما ان يقطع جزءا او اقل
او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني ولا لزم عدم اللحوق او الانقسام
فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك
الرحى وقالوا للطافة ازمنة التفكك في الرحى و
السكون في المتحرك لا يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة
زمان التفكك والتكون الى زمان الملصوق والحركة
كنسبة فضل الجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة
القطب وكنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطيء يلزم
ان يكون زمان الملصوق والحركة اكثر من زمان التفكك و
السكون حكم لا شريعة المناسبة فينبغي ان لا يحس بالملصوق والحركة اصلا
لا اقل من ان يكون ذلك اولى بخلافه فنعلم ان في اصل العمل

تارةً بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي بديهية
لا آنية فلزوم تتالي الآنات والتقاطع اذ زوال الانطباق
في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما
زمان وما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون لزوال الانطباق اول
فلم يلزم محذور وتارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي النقاط
تتالي نقاط ١٢ آنات ١٢
مم بل ينعدم نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي
الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه
جسم
بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان متوجه
السؤال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة و
السطح انتهما لا في ام بينهما تفارق والتقارب بين البطلان
وان شئت فافرض الكرة من جلد بدن او جسم في غاية الثقل لا
يرتفع عن السطح الا بعائق فرض عدمه واما الثاني في نقض اما
بنقطة او بخط فان كان الاول لزم الانطباق بين الخط المستدير
والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي في النقطي لا يكون الا في
آن فيستقيم الكلام بين آنين وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

الحركة بفرد آني من افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعا كما سيحقق
تحقيقا ان الحركة في المتحرك امر يقع كذا وليس كذا بناء على ان المتحرك اذا تحرك بسرعة يصير حال الحركة بالتوسط بين
إن شاء الله تعالى فلا نصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول الى
الحد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في
زمان الحركة اصلا فتدبر ومنها انه اذا تحركت الكرة
على بسيط مستو يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم منه
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط منها
ودفعه بان يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون
وان كانت بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط
غير قار متدرج الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان تماسها
بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالوهم والفرض لا
بالفصل والقطع فلا استدلال بتجاور الآنات على تجاور النقطة
من قبيل الصادرة على المطلوب الاول ذا التراع فيها كالتراع في
فان الحركات ولا زمنة كالاجرام ولا بعد بين نقطة وما لا يتجزى
وان سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة التي هو نهاية
من الخط وانما وقع في الوهم شيء الخرية لاستمرار هذه الشبهة تارة

تالفه من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزوايا
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات
انكان متناهيا فتقف القسمة وانكان غير متناه فيرد ما يرد على النظام
وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا بالوقوف
عند حد لا يتجاوز فيصح انتصاف ذلك بالاتناهي الذي لا يقف
الكن هناك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود الاطراف
ليستدعي محلا غير منقسم كالجزء وما في حكمه واجيب بمنع استلزام
انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكون كل حالة من
حيث القطع والتناهي وتسمى شبهة يتوقف انحلالها على تحقيق ماهية الحركة
كما سيجيء ان شاء الله تعالى فانتظر مفتشا كاستلزام حضور شيء
غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من المسافة
وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم مع انه صادق
عما مضى وملفى بانعدامهما وامتناع اتصاف الموجود بالمعدوم فاذا
تعلم ان وجدان آخر منفصل عنه مثل ما ذكر وانحاء
تحركة النقطة حركة ما هي فيه كخروج تمثال الحجر عن كونه حجرا

الآن ويعود الشق في بعينها من دابر الكل مح وكذا القول
بتجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يتحقق منع الا بالاطلاع على
الحق الذي ذكرناه في الحجاب واما الثاني فلان تجاور النقاط
واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن اجتماعها
في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار
الى ما لا ينقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني
وسياتي من حيث ما يقام عليه البرهان من ان المتحدات
بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعات في وعاء الدهر
المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط التي كل منها في آن
مجتمعة في الواقع على بعث التجاور وهو ان تجاور الآنات للازمة
لها على اي وجه امر مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة
المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل الواحد في الابدان
يكون متصلا وجوبا فاذا كان احد المنطبقين مركبا
من لا يتجزأ فالمنطبق عليه الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر
ايضا مركبا منها وقد ثبت انتفاء الجسم وعدم تألفه

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل
حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فمع ترك القطر
ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة
بدون ان تصير قائمة لازدياد ما هو زائد مما نقصت به عن القائمة
عليها وبرجوعه آخرا ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة
على الحرف قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين
فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التما
حركة ما ينتقل من المماس الى المقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية
القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا
فرضنا رجوع ذلك الى موضع المماس مما كان اولا من دون بلوغ تلك الزاوية
الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب
الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في المقصي عنه وجها غير
سديد وذكر الاستاذ معية الحكماء وسند العلماء ما يشفي العليل
ويروي الغليل من وجهين تركنا اخذهما لابتنائه على مقدمات كثيرة
طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه

عدم الآن في آن يليه تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة
من غير المنقسمات وكذا حدوث الاوصاف في آن يلي آن اللوصوف
كالالتصاق والانفصال والمحاذاة وكون الحركة لا اول لحدوثها العدم
حدوثها في آن هو لمبدأ ولا في آن اخر تنتهيان زمان ولا لم يكن
ما فرض مبدأ أو عدم التفاوت في شيء من الحركتين
سرعة وبطوء اذ اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في
كل آن يفرض من زمانهما في اين فالمقدار كل منهما متساوية لا يقين
الآخر ومنها اشكال طرفة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا
المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف
قطر من اقطارها احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما
برهن عليه في كتاب قلدس في الشكل الخامس عشر من المقالة
الثالثة منه فاذا فرض خط مستقيم منطبقا على ذلك الخط المماس وتحرك
الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه جهة ما فانه قد تحدث
بحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من
غير تصور اوهام اخر وهذا هي الطرفة بعينها وبوجه آخر ان الزاوية

وصار اكبر ما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الاوتار المتوسطة
في القدر بين المبدأ والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة
في مسلك تلك الحركة وبالجملة يمكن ان يبلغ الى مساواة شيء
من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى انتهى اقول الاضافية
وكذا الاضافية يتحقق بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما
يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين يوجد لهما عاد مشترك
والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بآتية اخذهما
من الآخر بان يقال هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه
او جزء من اجزائه بمنه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس بين
المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مرتين او ثلثا او على ما يتحقق
بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما اي هو من صاحبه بمرة
لا يقتضي كون الاول والثاني على وجه التماثل كونهما من نوع واحد بل
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية وهذا عرفت ان رتبة
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين اختلف

دام افضاله واورد نا الآخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها اعتبارات
اعتبار انها سطحي واعتبار انها احيطت بمستقيم ومستدير وهي
انما تقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون الثاني لان شأن من
المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية مختلفة الضلعين وكذلك
بالعكس فانه اذا طبق الضلع المستقيم من المستقيمة الضلعين على
المستقيم من مختلفهما فاما ان يقع المستقيم لا خارجين المختلفين او خارجا
عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير خلاف انطباق المستقيمة الضلعين
على ما في مختلفهما وبالجملة يختلف حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين
باستقامتهما معا وكون احدهما مستقيما والآخر مستديرا لكن المستقيم
والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وشيء من افراد احد المقدارين
المختلفين بالماهية لا يقع في طريق الحركة في الآخر والمتزايد بحسب
المقدار الخطي بالحركة مثلا لا يساوي في شيء من المراتب
مقدارا مساويا وبالعكس وكذلك المتزايد في السطح
بالحركة لا تساوي في شيء من حدود الحركة المساوات حسبها
وبالعكس وكل فرد من احد النوعين من الزاوية اذا احدثت ضلعاه و

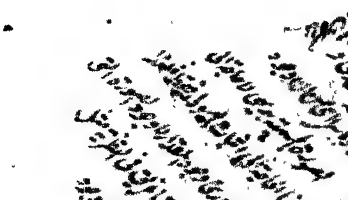

سائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة نوع الاتفاق
والتجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون البصية فصل
في انبات الحيوان اي جوهره ليس في نفسه واحدا بالاتصال ولا
منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الحسية التي هي المية الجوهرية
فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه فهو مطمئن لوثيقة
ومسماها اي امر يقبل الاتصال والانفصال الذين يطرآن في الحس على
انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام ويقبل الهيئات النطفية
والجنينية والطينية والرمادية وغير ذلك والامر هو السبب المادة
او الصبي او النسخة على اختلاف العبارات ووجودها على حسب
هذه المفهومات فنقول اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الانسان
من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطين ماء طينا او النطفة باقية
نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا
او نطفة وجنينا انسانا وهو محال واما ان تكون بطلت النطفة بكليتها
حتى خرجت منها شيء صالح وكذا الطين فحصل النبات او الحيوان فتحقق
ان النطفة انسان وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شيء

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المتوسطة عندهم
واذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا انصف كل واحد من مستقيمي
الضلعين ومختلفهما بانها ازيد وانقص من الاخرى فلا بد ان تكون
بحيث يمكن ان تنصف بالمساواة منعها الزيادة عما كون
اصل الشيئين مشتملا على مثل الاخر وشيء به يزيد عليه لانا نقول
قد ظهر انه يمكن ان يصير مقدارهما اعظم من الاعظم المذكور ان يصير نقطة
له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة الفرجار
الى ان تبلغ نصف الدور فتصير اعظم من القطر مع انها كانت
اصغر منه بدون ان تصير في الوصول الى نهايته من حدود الحركة
مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ما ذكرناه
وان كان مخالفا لما عليه المحدثون من ان بين الخط المستقيم والخط
المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة المتباينة تحيزا فكما على
نسق واحد من نسبة اصلا لا جمعية ولا عددية ولكن الله اعلم
وحكمه ارشيدس على ان بينهما تحقق النسبة ولكن لا مطلق بل
توجد بينهما بالمفاوتة معاوية صحيحة حيث المساواة ممنوعة

الآراء تتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام
شيء معلوم بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر
محفوظ الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو الهيولى
الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم الذي
هو جنس لانواع الطبعية بوجه ماهية مركبة جنسها الجوهرية
وفصلها موهومة لنا ممتدة في الجهات الثلث واما وقع الاختلاف
في ان الجسم بالمعنى المذكور هل هو بسيط في الخارج او مركب فيه
من مادة وصورة متحاذيان جنسه وفصله وعلى تقدير تركبه هل
هو مركب من جوهر وعرض ام من جوهرين فالاول مذهب
ارسطاطاليس والمشائين الاقدمين على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم
الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما اختاره في التلويحات
والثالث مذهب ديمقراطس ومن تابعه كالشيخ ابي نصر فارابي
ابي علي وتبعهم هذا الاختلاف في اختلافات اخر وهو ان الجسم بما هو
جسم اذا فرض عليه الانفصال اما ان لا يبقى من اصله حقيقة شيء
بعدهم وعلى تقدير الانعدام اهو عرض او جوهر هذا اخر ما يحل الينا

آخر بطل بكليته وهذا شئ آخر حصل جديد الجميع اجزائه
وآفات ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفية
او الطينية بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة
انسان او هيأة حيوان والقسمان الاولان باطلان لانه يعتقدهما
الكافة لان كل من زرع بذرا انبتت منه شئ او تزوج ليكون له
ولد يحكم على الذرع بانه من بذره ويفرق بين ولده وغيره بانه
وان عاند صعائد لا يلتفت اليه ويكذب به الحس الصائب فظهر ان
من حيث المفهوم المذكور وقع فيها خلاف فانا لا نتزاع في
ان ذلك الامر اجزاء لا ينجزى اصلا او ما في حكمها مما ينقسم في
جهة او في جهتين معتنا او غير معتنا هيئة كذهب اليه المتكلمون او اجساما
صغارا حصلية لا يمكن انتسامها في الخارج كما هو مذهب مقراطيس
او نفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من الاوائل وامر
ليس من الجسم كما عليه المعتبرون من المتأخرين وذهب الجبائي
احدها الذاهبين مثلثة الاول واحدة والخمس كثيرة
بالانفصال والحكاء لما اقاموا البرهان على ابطال هذه الاقوال

باتحاد الاشارة من غير حاجة الى المسيران ويلزم على هذا ان يكون
المكان حالا في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف
المتمكن لاتحادهما وضعا والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف
كما ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان
البعد المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال
المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان يكون
متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تباينهما فيها وبهذا
يخرج الحاجب عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحلول
بالاختصاص المناسب فاعترض عليه بانه ان اريد بالمناسب ما يصح
بسببه حمل النعت على المنعوت به مواطاة فلا يصدق على
شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل
على المحل يرد عليه اختصاص المركب بمالكه وبالعكس وكذا
المثال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعرضه وما اجاب به
عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الحقيقي

الفلاسفة واختار المصنف مذهب المشائين فقال كل جسم فهو
مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حلول
الشيء في الشيء على ما أدى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو
بعينه وجود ذلك الشيء وهذا أجود مما قيل في تعريفه حيث يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون
الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض
بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة
عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف
في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم ويحل
بحرفه بالاطراف للتداخلة واجيب بان الاول تارة يبقى وحده
الاطراف وتارة يتخصص المعرف بالخط والسطح الى وتارة بان
الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى
النقطة مثلا اشارة الى الخط الذي هي طرفه واكتفى بالمثال

وهي منقسمة الى الكمية والقطع ووهمية جزئية تحدث
كثرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوعب جملة
الاجزاء الممكنة الانفراض تلاثنا في ملاحظة العقل
ملاحظة اجمالية بسيطة وامّا القسمة التي هي بسبب عروض
عرضين مختلفين سواء كانا قارّين كما في البلقة وغير قارّين
كما في حصول عما ستين او مجاذاتين في جنبين واحد فبعضهم
الجقها بالضرب الاول وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق
ان اختلاف العرضين ليس مبدأ الانفصال الخارجي بل يتلو
حكم العقل بالتثنية المعروض لهما بحسب حالة خارجية عروضهما
في الخارج جكما صادقا مطابقا للواقع فلا بأس بعدها بنحو آخر
من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها انما تطرء
على الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية التي بحسبها
يصير الجسم ذا مساحة متناهية او غير متناهية لان قسمة
الفلكية تنتهي لاستعداد المادة وهي التي تقبلها يجتمع منها
وليس لنفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبول هاتين القسمتين

٦١

وغيره محل تأمل وقد يقال المراد بالناعت ما يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان الممكن مشتق من الامكان
بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه ذلك
اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا عرضا الا في الجسم بل الاسود
وفساده ظاهر فهو لا خفاء في ان تصور الاختصاص الذي هو المبحث
بالنسبة الى المنعوت بوجه ميتاز عن غيره بديهي وهو كاف في المقصد
وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يعتد به وقد
عرف الحلول بتعريفات اخر ليس شيء منها خاليا عن الخلل و
دفع بعض منها بالتزام امور مخالفة لظاهر الامر والتطويل في ذلك
لا يوافق كثيرا طائل ويسمى المحل المتعين للاولى والمحال
الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة
للاشكال مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا ولحقه الانفكاك
قسم الجسم الخ اعلم ان ورود ثلثة اشكال كثيرة
بالفعل في الخارج لا يخرج حرفا منها من القوة الى الفعل لا تستلزم العدد
مستفاد بالاستقراء لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء

بعده مع وجود حالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى لا
يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرء وعليه تلك الصفة
بطل هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرض لهما
تقابل المتضايف باعتبار يخالف المعنى الاول وما يقال من ان القابل يجب
مع المقبول لا ينافي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل في وقت كونه قابلا
او من حيث هو قابل يجب في جوده جوهر المقبول بل المدعى ان ذات القابل
حصول للمقبول فيه يجب ان يكون محلا له والا لم يكن القابل قابلا وهذا
وكما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما متقابلين كذلك
القابل هاهنا قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما ايضا متقابلين لان
التقابل هنا حقيقي وهو بينهما متحقق والامكان الذاتي له نوع
مشابهة بالقوة الاستعدادية باعتبار العقل ولهذا يطلق
عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود او العدم
سلبا تحصيليا حين تحقق الحد فيها من جانب العلة بالنظر الى حد
الذات وان العقل اذا حكم على امر جوهري مثلا بحسب الحد حيوانا او ناطقا
او ماهية وحمل حكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

مع قطع النظر عن جميع العوارض فانصاله وامتداده
نفسي متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشاء
لصدق المتصل عليه ومبدا لقبوله سواء كان الجسم مجرد الصورة
الجوهرية او مؤلفا منها ومن جوهر آخر على الخلاف اي افلاطن وارسطا
والدليل على ان الاسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام
الشيخ في فصل من فصول الالهيات الشفا معقود لبيان ان المقادير
اغراض بهذه العبارة واما الكميات المتصلة فهي مقادير الابعاد
واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى
الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لامكن فيه
فرض شيء دون شيء وكان قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية
فيكون ذو وضع من الكم وكان هذا المعنى يعرض الكم المتصل
لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نسلم ان مجرد امتداد الجسم في غايته
يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالفعل بل انما يصح
ذلك بعد عروض التفصل له اذ ما لم يتعين ذهابه في امتداده طولا
مثلا في جهة معينة دون جزء معين والجسم في مرتبة ذاته متصل

من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك
المرتبة نحوا ما من التاخر وان كانت محفوظة بالوجود في نفس الامر
كالابداعيات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة
الاستعدادية التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي
يعرض لها وغيرها من الفاسدات وهي قسيم ضرورة الوجود
والعدم غير منفك عن فعليتين وجوداتها لكن كل واحد
من مفهومي القوة والامكان نافي الدالي والاستعدادي
مع الفعلية التي بازائه يوجب اختلاف جهتين سواء
كانتا بحسب التحليل الذهني او بحسب الانقسام الخارجي
وسيأتي زيادة تفصيل ولفظ الاتصال يدل بالاشتراك
على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره وبعضها
صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقية فهي امكان
لصفة اذا كان الشيء في حد ذاته ومرتبة ذاته صالحا لان ينتزع منه
الامور المتضادات المتعاقبة وهذا المعنى هو المحمول للجوهر وغايته
الحصول في حد نفسه او في ذلك المرتبة صفات الحمل بمعنى الامتداد مع

والرباطات بالعظام وبالجملة كل مماس يكون غير القابل
لمقابل المماسة واذا تقرر هذا ذكرناه من شرح الالفاظ الثلثة
فنقول لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل
لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك
لا يجتمع المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له
من حيث هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة
لا يمكن كونها مبدء لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين
واذا اعيد الكلام الى مبدء تينك الجهتين ينتهي
بالاخرة الى جهتين في حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء به يكون
بالقوة ومن جزء اخر به يكون بالفعل فقضاء امر من اراد
تكثر ذات الجسم فاعرف جسم الهيولى له في حيازته حيثيتي الفعل
والقبول بالمعنى الاخير وهذا المعنى قال المصان بعض الاجسام
القابلة للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا يعني
ان الجسم القابل كونه متصلا واحدا يجب ان يكون متصلا حقيقة
واحدة والدليل عليه قوله وبالا اي وان لم يكن شيء مما يقبل

في لا بعاد من دون تعيين امتداده وتقدير انبساطه لان ذلك
المعنى انما يحصل له في مرتبة متاخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في
التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار
الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء ولا كلا ومثاله
في المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه
اثنان من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم بما هو جسم
ليس بواحد وكثير وتاليهما كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه
بعد فرض وقوع واحد وهو مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق
على فصل المقدار من حيث انه تقبل لا انقسام بغير نهاية واما لا خر
فهو ايضا معنيان احدهما كون المقدار مجتمع النهاية بحدود اخر اي
كائنا موجودين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل
بالفاني هذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك جسم آخر ويقال
لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض
الكم المنفصل مطلقا او من جهة ما هو كمي كاتصال خطي الزاوية
واتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالعظام و

٦٦

قلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام
الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهي ذرات وليس
شيء منها قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب
ديمقراطيس من ان مبادي الاجسام اجسام صغار
صلبة قابلة للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت
متصلة في نفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها
غير قابلة لطريان شيء من الفصل في الوصل عليها مع ان
مدار اثبات الخلاء على هذا الوجه على طريان شيء منها على ذات
الغير كما مر تم الاشارة اليه واجيب عنه بابطال
الاجسام الذيمقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية
او الفرضية او المبنى باختلاف عرضين قارين او غير قارين
يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في
الماهية والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب
نفس الماهية فما فرض حاويا من افراد حقيقة واحدة
يصح على جميعها وان صح عنه ما ليس خارجا عن غيره فاجز

٦٩

الانقسام من الاجسام التي تليناكالماء والنار قبل الانفصال

متصلا حقيقيا كما انه متصل حسي لزم الجزء الذي لا يتجزى

او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهرتين وسنعيد من كلام المص

ابطالها بمثال ما مر وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهاؤها

الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فاقسام الجسم القابل للانفصال

التي كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل لو لم تكن

متصلا جسمية في حدود انفسها لزم احد الامور الثلثة

وهذه المتصلا لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك

التي تليناً فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة

له فثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل

قبوله متصلا واحدا بعض ما يقبل الانفصال قبولا بالمعنى الاول

يقبله قبولا بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وههنا بحث

وهو ان الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان للماء مثلا اما

متصل واحد او مشتمل على متصل واحد فلا يلزم تركيبه من

الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه مما لا ينقسم لا في جهة او في جهتين فقط

عن هذا النظر في جسم معروض منها يؤدي الى المطلوب ولا حاجة الى
اخذ كونه مماثلا لجسم اخر معها فان اشتراك اجزائه المقدارية
معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه
وبالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الاخر ومجموعهما
منفصل عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما
بغيرهما تحقيقا لمعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد واعترض
عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله
الاجسام الدقيقة الطبيعية ليس الا انفصالا خلقيا واتصالا
فطريا فالمقبول ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في بدو الامر وهو ممكن
ان يقاس عليه استعداد نظريان للانفصال والاتصال فان مقتضى
كون كل واحد فردا من افراد الطبيعة النوعية صحة ليسائر
الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا امكان الانفصال النظري فيها دون
الانفصال الا انفصال النظري هاهنا عن الاتصال امكانا ذاتيا او ابدا على الخلو
انما كانا استعدادا نظريا بان الانفصال والاتصال في الخارج ومتعلق امر الابرة
على ان الخلو هاهنا ليس كذلك وتوضيحه بان حال النفس الانفكاكية عنه

وقوعها نظرا الى نفس الذات من حيث هي هي وانفصال تلك الاجسام
بالانفصال يستلزم جواز انفصال اجزائها المتصلة بالانفصال المماسية
والتحام اجزائها المتصلة يستلزم جواز انفصال تلك الاجسام بالالتحام
كذلك وان صدها عن الفصل والوصل صادٌ لاحق وعائق
عنهما عائق خارج فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنهما فلا ان
اتصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية
وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما
وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب ومما يجب
ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبتني على كون تلك الاجسام
متحدة الماهية بما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب
على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس حينئذ على تقدير كون
الاجسام المذكورة مختلفة الانواع على سبيل منع المخالفة
النوعي هو الصورة لامتناعه لانها نوع ولا حد لها سيما على صورة
اخرى توضيحه والمقصود اثبات ان الطبيعة لا تقبل ادية بما
هي هي لا الفصل ولا الاتصال وهو المطلوب

فرق بين فرض لا انقسام فيه وبين فرضه في المجردات ولا شك ان
الانقسام الوهمي من المعلم لانتزاعية خصوصا اذ لكان منشأه
اختلاف عرضين حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه عندهم مقدار
متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام الخارجي وايضا توهم
القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز العقل وقوع شيء
لا يساوق امكان وقوعه فربما يجوز العقل تحقق شيء في بادي النظر
ثم اقيم البرهان على خلافه واذا لم يكن امر ممتدا قابلا للانفكاك يجب
منع على الاطلاق بل في قولنا او استنع انه ١٢ هامش
في الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة
في المجردات فان الذي لا امتداد له ولا وضع له لا مجال للوهم ان يتوهم فيه
شيئا دون شيء ويمكن ان يعترض في ابطال هذا المذهب ان كل واحد
من تلك الاجسام لو كان بسيطا اي يكون له طبيعة واحدة
كان كريا لان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة
ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام لان
ملاقاة الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما هي في النقطة فيكون
خلال كل واحد الخلاء وهو محال كما ستعرف وان لم يكن بسيطا

المشائين الى زوال جوهر ممتد وحدوث جوهر بين ممتدين و
هذا هو المخرج الى الصواب الاولى كما علمت فمجرد امكان القسمة امكانا ذاتيا
فطرا لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال الذى هو متصل
بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلا بفيضه من دون حدوث
هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده محامل سوى ذاته كما
ان امكان العدم وكذلك حصول الوجود فى المجردات لا يقتضى ان يكون
لها قوابل تسمى ذواتها المجردة بل الصحيح ان القابل للاستعداد العدمى
او الوجودى ولفظ الامكان مشترك بين هذين المعنيين فان امكان
الشيء بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصوله فله قابل آخر غير ذاته بخلاف
امكان شيء بالمعنى الآخر فانه لا ينافى الاجتماع مع فعله والاجتماع اصلا يحتاج
فيه الى قابل لذلك الشيء غير ذاته وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان
قبلى القسمة الوهمية متساوى الامكان القسمة لانها كائنة بالنظر الى
نفس طبيعة الامتداد وان منع عنها مانع لازم او عارض كما فى الجوهر
الفرد الصغير والصغير فى بعض الاجسام ذو قسمة لكنها لا تمكن الخارج عن الحيز
الامتداد فيه لانه كاخر حركة القسام فيه من الاجزاء وليكن هذا منك على ذكر

امتداد الجسم في جهة ما بالفعل فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم

والمراد بها الصورة الجوهرية بمعنى امتداد اقتضائي هو الحيثية

المذكورة ويقال له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب شغله

على الوضع بالقسمة وهذا هو الذي يحتاج الى التعقل ويوافقه

كلام الشيخ في الشفاء وتعليقات ركن الدين في التحصيل

وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس في الجسم الا امتداد واحد

في الجهات فاذا اعتبر في ذلك الممتد [illegible] تعيناً مقدارياً سواء كان مقدار الاصطكاك او مقدار الحيز وبهذا

الاعتبار صار جسماً تعليمياً وحينئذ اذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين قار كان جسماً تعليمياً قاراً واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين مخصوص من كان جسماً تعليمياً غير قار او عرضاً تعليمياً

ثم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضاً بل يكون مركباً من جوهر

هو الجسم وعرض هو تعين كما تعلم وما ذهب اليه

بعض المحققين وحاصله ان المتصل المركب من الجوهر والعرض وان لم يكن عرضاً لا يكون له محل اصلاً ولكن المركب

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا

هف ولما ثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرء

عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى

في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل

الانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار

اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد

ثلثة متقاطعة بالقوائم وانتصاله غير تصاله الجوهر الممتد فعلى هذا

يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والآخر عرض متحدان في

الوضع وله اشارة ولا يخفى ضعفه وقيل للصورة الجسمية اتصال بالعرض بتبعية

اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته متصل

وفصل المتصل مفهوم قولنا قابل الابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو

مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق الجسم فيه ان هذه الابعاد ليست

موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي هو مجرد عنه بالفعل و

قيل ان الجسم اتصال واحد منسوب بالقوة الى الصورة الجسمية بالذات وان

منقسمها بالعرض فجاما اريد بالجسم التعليمي ما يقبل القسمة في

الكان عبارة عن حدوث متصلين او عدم ملكة الكان عبارة عن زوال
الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فتعين ان يكون القابل
معنى آخر وهو المعنى من الجسم اعلم ان اصحاب المعلم الاول في اثبات الهيولى التي
هي حد جزء الجسم الجوهري على رأيهم ججا الاولى ما ذكره المصنف وهي انه
لا شك ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما لا متصل
في نفسه هو المقدار وعلى كلا من التقديرين لا شك ان في الجسم شيئا
يقبل الاتصال والانفصال فنقول هذان الامران اما ان يكونا
اللذي هو متصل في ذاته او متصل باتصال لازم والذي يقبل
الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين بحسب الخارج اذ لو كان المتصل
او المستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بعينه قابلا للاتصال
والانفصال لزم ان يقبل الشيء بنفسه او المثلين احدهما لازم
والآخر عارض وذلك حين طريان الاتصال ويقبل ضدها وعدمها
او ضد لازمها وعدم لازمه وذلك حين طريان الانفصال والتوالي
باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال والانفصال في
الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير الجوهر المتصل سواء كان
متصلا لذاته او بلازمه الذي هو المقدار على اختلاف القولين بل القابل
معنى آخر وهو المراد من الهيولى الاولى فتعين بهذا ان الجسم
من حيث هو جسم لا يعقل الا اتصال ما على نمط الشكل المتناهي الجسم
قابل للانفصال وليس الاتصال نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم

من معنى الجوهر عند منشئ الهيولى حيث اخذ والموضوع في
تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه
العرض
تعريف العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة
وحيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الهيولى
وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها في التقوم
اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب منها و
من العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو مجموع
فليس بشئ لان اصل الاشكال هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبا
من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا ان لا يكون ح موجودا
حقيقيا له وحدة حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية
فلا يكون من اقسام شئ منهما اذ الوحدة في الاقسام معتبرة على ما
بين في موضعه وما ذكره لا يدل نعم هذا او الصورة المسلمة
للمقدار لا معنى لحمله على الاول والثاني ولا يلزم اجتماع
الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل منهما ما يلزم عروضه
من الهيولى الذي لم يكن سابقا متصفا او لا متصفا اما ان يكون موجودا بان

والمدورة اذا جعلت مستطيلة يفترق عنها اجزاء كانت متصلة
فاتصال واحد مستمر مع تقرر الاتصالات وتقطع الامتداد اتكيف
يكون صحيحا البحث الثاني ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود
مثله بعد زوال الانفصال لاشك في عرضيته فان الجسم عنه تواردا
الانفصال والاتصال عليه باق بماهيته ونوعيته لا يتغير فيه جواب ما هو
وكل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو عن شيء فهو عرض فالاتصال الذي
يبطل الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم امتدادا جوهريا هو الصورة
الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار التعليمي والامتداد من حيث هو
الامتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية
والعرضية فاذا ثبت عرضية بعض افرادها عندكم على ما ذكرتم من حديث
تبدل اشكال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع وهذه
الابحاث الثلثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة الجوهرية كما هو
مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات وقد اجيب من قبل المشائين
اما عن الاول فبان الجسم من حيث هو جسم لا يتصور بدون الثلثة
للابعاد الثلثة على نعت الاتصال وهذا حد واحد لها ولو لم يكن متصلا
في مرتبة ذاته لما صح قولنا المقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحد الفارسي
حدا تبوسه استكه اگر گسسته نبود قابل ابعاد نبودي
والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة في مرتبة
جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبل العوارض كانت بحسب الوجود

هو الاتصال نفسه واذ لم يكن الاتصال خارجا عن حقيقة
الجسم ولا كل حقيقته فهو جزء الجسم فله جزء آخر بقبول الانفصال والاتصال
وذلك الجزء لا محالة جوهر محل للجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى اما كونه
جوهرا فلانه في خلو الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا
يلزم من بقائه بقاء جوهر معه هو موضوعه وعلى التقديرين يلزم
بقاء جوهر بلا عرض ولم يبق وهو المطلوب واما كونه محلا للجوهر
الممتد فلاتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية
لان الصورة الجسمية تصير واسطة لاتصافه بنقيضي المعنيين بل ان
اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية عين اتصافه
بالصورة الواحدة والصور الكثيرة اذ المعنى بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية هو الصور الواحدة والصور المتعددة لا غير
كما سبقت الاشارة اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته
فاذا كانت الصورة الممتدة بنفسها نعتا لجوهر فلجوهر المنعوت بكونه محلا لها
وفي هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها على ثبوت الاتصال الذي
هو بمعنى الممتد الجوهري وبحيث لا ينفي في الجسم الا الاتصال الذي قيل انه
من فضول الكم وما سواه مما قيل من ان ما اشتعلت به الشمعة
باشكال مختلفة تغيرت ابعاده مع بقاء اتصال واحد فغير مسلم
فان الشمعة الممتدة بالاشكال الاخر غير الاتصال وتوصل فراق
والمطوية منها اذا جعلت ممتدة يجتمع منها اجزاء كانت متفرقة

حتى لا يلزم تعلوه عنهما كما ذهب اليه فانها عندكم في ذاتها لا متصلة ولا
منفصلة مع علم خلوها عن الحالين في الواقع فقد ظهر ان قابلية
الابعاد وصلوحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في حد ذاته
واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال ولا الانفصال
من قبل نفس ذاتها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في
نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف
الجسم بالقياس الى عارضه فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز
والابعاد في نفس الامر وان لم يكن منشاء ذلك حيثية نفس
ذاتها بل جوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون الهيولى
مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير
ذلك واما لو كان عرضا فالمحال انما يجذ غيرها لازمة غير منفكة
كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني بان بقاء الجسم بنوعيه
في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا بجوهريا انما
يلزم المنافاة لو بقي كل حصة في تينك الحالتين وليس كذلك
واما القول بان كل ما لا يتغير بتغير جواب ما هو فهو عرض فانما
يصح لو لم يتغير بتغيرة اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت الاشخاص
بتبدل تلك الحالتين فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة نوعية

شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشيء
فان هذه الاطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا ينبغي الحقائق
العلمية عليها وهذا مثل بعيد وخبط طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق صيغ
المشتقات بهذا الوجه شائع في باب الامور العامة كالموجود بما هو موجود
فانه بمعنى الوجود فان قيل توارد المقادير يختلفه بالصغر والكبر
على الجسم الواحد اذ الكاثف وتخلخل يوجب عرضية المقادير
فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف فروع
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار
او نقصانه من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة المقدار
على تقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها
فرجع التخلخل والتكاثف الى تخلخل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم و
انفصاله عنها واجتماعه الحقيقيين واشباههما بالجملة الصباحة
اذا وقعت في النار في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
المصوصية اذا كمت على الماء سيما وقد شوهد عند
الكبت الحبابات الدالة على خروج الهواء والاستدلال على الحكم
بان الماء لم يعط من الهواء بعد ما ياخذ منها حتى يلزم التخلخل
وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد جرب رشح بعض الادهان
من الزجاج ولا مسة مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الادهان

وحفظها بتوارد الاشخاص لا بناني جوهرية تلك الاشخاص و
عن الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد او الاتصال مفهوم واحد
وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي لا غير يطلق تارة على
مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي الجواب الرابع هب ان
الجسم لا يخلو من اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في
الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة
ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله لانفصال
هو اتصال المعارض لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما مر قد
يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء
كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او
يتصور الجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة
بعضها ببعض ويكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او
غير قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الاخر ولا شك في عرضية
الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون
جزء الامر جوهر محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي
ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص نبهنا كافة من لفظ الاتصال
وهو الممتد الجوهري على اصطلاح صحيح فلقائل ان يقول لا نسلم ان المعنى الثاني
في الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله لا بعينه ولا بما يقابل الانفصال
بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالتين وانما يقال ان الممتد

بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم و
جوهرية للمقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر سماه
هيولى وعرض هو المقدار ابتناء على تجويزه تركب نوعطبعي من جوهر و
عرض مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه جمعوا على عدم المنافاة
بين ما في الكتابين في المقصد الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحية فيهما
وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدار بن ثابت هو
جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه وغير هو ذهاب المقادير
في الجوانب وهو عرض وفي المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم والجوهر
منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري
هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيأت
والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية
المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر
فان ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما
هو من اشتراك اللفظ او قول كلامه في بعض المواضع من المطارحات
وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد حتى ما هو من عوارض
الكم وفي التلويحات ما رأينا شيئا يدل على ان ما سماه هيولى يكون
ممتدا بذاته او امتداد جوهرا سواء كان مقدارا او غير مقدار انما
واما التنافي بين تركب الجسم ببساطته بين الكتابين فهو بحاله
واعلم ان امتناع المشيائين يفرقون بين معنى الممتد كما اشرنا سابقا

وأما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب
مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكها في الجسمية
هو اشتراكها في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير والكبير
واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت
بين المقدار الكبير والصغير ليس لشيء زائد على المقدار بل بنفس المقدار
فكذلك اذا ابدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت
في المقادير يكون الاختلاف في نفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف
الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية
الشيء على ما هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم يجوزون
كون جوهر اقوى جوهرا من جواهر آخر كجواهر العالم الاعلى العقلي
وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا يجوزون بان حيوانا يكون
حسه وانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان اشد وابقى
في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم فكونها تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانت في
الكيف او الكم او غيرهما كالجوهرية والحيوانية على ما ذكرنا
ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض الصور
على عرف اهل اللسان اذ ليس من دأب الحكماء الاقتصار في تصحيح المعاني
على مجاري العرف واقتناص الحقائق من الالفاظ فلا يجوز ان يبين

فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا يجاوز ان يكون جزئيا لان كل ما
ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم ما يكون في جسم
امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي وآخر جوهري كذلك فتح
لان الامتداد طبيعة واحدة وصفوف واحدا لا يختلف فيه جواب
ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا ولما ثبت ان عرضية
البعض ثبت عرضية الباقي مرتين انها لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه وما هو في الكل ليس هو بعينه ما هو في الجزء
فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثانيا انه اذا تخلخل
ان تقول الامتداد الجوهري كما كان وهو ممتد لا شك فليس في كل الجرم
المتخلخل الزائد مقدارية الصورة الجرمية وهو محال وان لم يثبت ذلك الامتداد
جسما كان فهو اذن صيار زيدا فالامتداد الجوهري كثر لذاته فهو عرض
فالجوهر عرض هذا وقد اعترض العلامة الخفري على الوجه الاول
بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي العقلي اخرت ان الممتد المقوم للجسم
العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اراد به الكلي
الطبيعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخرت انه
كلي باعتبار ماهيته وجزئي باعتبار تشخص الجسم وقوله لا يجاوز ان يكون جوهريا
لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره اه قلت ثبت
عرضيته اما هو امر عارض هو بعين امتداده بالاعتبار اما مطلقا
او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا لمفهوم الممتد في الذهن فلا يلزم

احدهما الصورة الجسمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي
بحسبه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم و
الآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود
الحدود في الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد
بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شيء
من الاجسام صغيرا او كبيرا ولا جزءا ولا كلا ولا عادا او لا معدودا
ولا مشاركا ولا مباينا بخلاف المقادير ولذا اشتهر بينهم انهم قائلون
بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون في الجسم على رأيهم الا امتداد
واحد لكنه اذ اخذ بما هو هو اي من دون تعين مقداري
فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على المتعين للمقداري متناهيا
كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث يمسح بكذا او كذا فرقة
او لا يتم المسح ان توهم غير متناه فهو مقدار غير مقوم للجسم فيصدق
عليه معنى العرض ونظم الفرق بينهما عندهم حين تخيل الجسم
وتكافئه حين تواردا انه كما ان على الشمعة فان هناك تبدل نفس
المقدار وهنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب امتداده في الطول والعرض
والعمق واما الشيخ فلا يرى فرقا بين الامتداد بالمعنى الاول مطلقا ويستدل
على كونه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو لم يقم الجسم الموجود في الخارج
بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا وكلاهما محالان
اما الكلي فلان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان

ثم ورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات
ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الصوري ومن الاتصال و
الامتداد العرضي فقول الامتداد العرضي الذي اختاره انه مقوم الجرم العيني
اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل السابق اول
فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في
الصورتين اللتين ذكرهما فان المقوم هو الامتداد الذي نسبت عرضيته
بالتبدل وليس في الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع
بقاء الجرمية وان كان اللازم امتداد عرضي باق وآخر زائل فذلك مع كونه
ليس فيه امتدادان عرضيان خرق ثالث فما اجابه عن هذا البحث بقوله حوالة
على دليله غاية ما في الباب ان للغير الثاني هو جوهر عند الكعباء وعرض عنده
ما قال فرق بين تركب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائين وبين تركبه
من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات في لقائل ان يقول
بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهر من المتقوم من كل منهما بالآخر مع تبدل
احدهما غير صحيح عند الوجدان بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر
وعرض فانه مما يجوز عند العقل بقاؤه العيني بقاء احد الجزئين معه
بعينه والجزء الآخر لا بعينه بل بوجود امثال ما ذكر دليل الحق لا يصلح
للمعارضة لتحقق الفرق مما ذكر لا يقال ان الشيخ لا ينفي عرضية الوجود الامتداد
لجوهر حتى يكون حكمة الامتداد فكيف يتشبث به لاستدلال على ما نفيه لانا نقول
ذلك مبني على عرضية الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد علمت

٨٩

من عرضيته عرضية قول لما كان تشخص الشيء عند المحققين امرا بسيطا كما هو مذهب
الشيخ الاشراقي او نحو الوجود كما هو مذهب الفارابي وبابا طه الى الموجود الحقيقي
كما هو في جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم ليس لها دخل
في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص فالممتد المقوم للجسم
العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب ان يكون مناط جزئيته
الامور العارضة له لا بمعنى كونها من اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك
الممتد جزئيا معينا في الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما عين
المقدار فقد ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان
معينان احدهما جوهر والاخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف
ما تقرر عند استاذ المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين واللاتعين
وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي فذلك اما
مساو لهذا او ازيد او انقص على كل تقدير يلزم مع محذور اب اخرى
تقدمه ملالته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الامتداد الذي
الممتد بنفس ذاته للقوم للجزم العيني اعني متعين الذات منهم المقادير التي هي عبارة
عن تعيناته المقدارية فان التعين المداري لا ينافي الابهام المقداري
وما ثبت عرضية نفس التعين المقداري وهو غير الممتد المقوم للجزم العيني
المحفوظ الذات في تشخص مراتب المقدار والاستكمال لكن لقائل ان هذا الا
يثبت عرضية ممتد والمدعى ان الممتد المقوم للجسم ممتد اخر لا يلزم ان يكون في
الجسم ممتدان احدهما جوهري وعرضي بل هذا التحصيل منه ومن التعين المقداري ورد

وامّا ان لا يكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة
او البعيدة فلا بدّ لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين
الاتصال واذا خرج وجودهما وتعينهما بطريان الاتصال من القوة
الى الفعل تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي
ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل له
ولهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر فان القول بان تعدد
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحد غير
توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال
عبارتان عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نساعدكم
في ان قسمة المتصل راجعة الى تحويل الوحدة الشخصية الى الكثرة
الشخصية وبطلان الموجد الواحد وحدوث الموجودات
المتعددة ويمكن في ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في الاتصاف بهذه الاوصاف نقول لا نم ان الموجود
بوجود امتدادي او المتعين بتعين امتدادي متكثر حال الاتصال
بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لم لا يجوز ان تكون العروض لاختلاف
الوجود او التعين هو حقيقة الممتد اولا وبالذات وبواسطته
يصير الجوهر الممتد متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل مقدار
واحد وله تشخص واحد فاذا فرض عليه الانفصال انعدم هذا المقدار
المعين وجد مقداران كل واحد منهما وتشخصه غير

للتشخص بل هو عنده على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص
الوجود و وحدته بوجب تعدد الاخر و وحدته فهو ان المتصل الواحد
من حيث هو كذلك ما لم يكن الا موجودا واحدا له ذات واحدة
وتشخص واحد فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل و تشخص خاص
بحسب نفس الامر كيف وقد بين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية بحسب قوى
الجسم تنقسم الى غير نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود
وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد
التي ترد على اصحاب الاجزاء التي لا تتناهى لاجزاء الجسم واذا بطل عليه الانقسام وجد
موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا
موجودين من الاتصال مع تعيينهما وهو باطل لان اجزاء المتصل
الواحد تعيينها ليس الا بحسب الفرض وهذا ان التعينان بحسب
نفس الامر او بهما فاما ان يكون وجودهما حال الانفصال
هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا سبيل الى الاول لانه
خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين والوجود فالتعين
الحادث بعد الانفصال يساوق الوجود الحادث بعد الانفصال
والى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات واحدة بوجود بوجود آخر وهو ايضا خلاف الفرض
من ان الوجود نفس الموجودية المصححة لانتزاع المفهوم من الذات
لا امر به الموجود به فلا تتصور تعدد وجوده مع وحدة الذات كما لا يخفى

المتصل انه متغير الذات ومرادهم في وحدة الاتصال وكثرته
وهما تغير ذاتي مستمر وتغير مقداري متبدل على طبق ما قالوه
في الهيولى واقصى ما يمكن ان يقال في الجواب عن الشبهة المذكورة
هو انه لا شك لاحد من العقلاء في انه ينعدم من الجسم حين طرآن
الانفصال عليه امر كان موجودا فيه في الخارج وحدث وقوع الاتصال فيه
امر لم يكن موجودا قبله فنحن نقول ان ذلك الامر اما انه اتصال
حقيقي او اضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المطلوب لان المتصل الحقيقي
عند المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري
فاذا زال عن الجسم فلا بد من استحالة له على امر آخر غير متصل بنفسه
قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم
انفصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع مترتبة حسب قبول الجسم
للانقسام لان نهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها ينعدم
كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم
منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء الجسم
هذا ما تيسر لنا في هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل
الصادق والفحص الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود
الاتصال تحت السادس ان بعد الجسمية بعد وحدها لو كان
مقتضيا لعدمها ومحوجا الى مادة لمادة المبعد حال كانت
واحدة فلزم كون متى واحد في امكنة متعددة وحمات مختلفة

وجود الآخر وتشخصه فالممتد بمعنى القابل للابعاد مطلقا لم يتغير
وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة
في شخص واحد له مقدار واحد بجميع المساحة وهي ما حواه السطح
الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
اتصالات متعددة حادثة او قطرية وهذا التشخص الممتد له تعين
واحد ذاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر متبدلة حاصلة
فيه من قبل تعينات مقدارية وهذا حكم ان هيولى الاسطقسات
عند كون شخص واحد لا يزول وحدته التشخصية في مراتب تعدد
الصورة الجسمية وحدتها عند تواردها الانفصال والاتصال
فان قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها
حين تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم لتعين كون ذات الهيولى امرا مبهما
بالمعنى الذي لا يصح اجراءه في ذات الجسم عند تعين ولا تعين بعد فان
معنى ابهام الذات ان الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل التدقيق
انها في ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم
ولا خصوص وانما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة به
انه سبق ان الوحدة لا ينفك عن التشخص بل يستمر باستمراره
ويزول بزواله ببقاء الوحدة مع زوال التعين والوحدة عرض يحقق له
انما المعروض في حصول العناصر هو تعين الذات التي هي الصورة قبلها
تعينا تعين مستمر خلو تعين متبدل عرضي فلنا ان نقول في الجواهر

Powered by Google

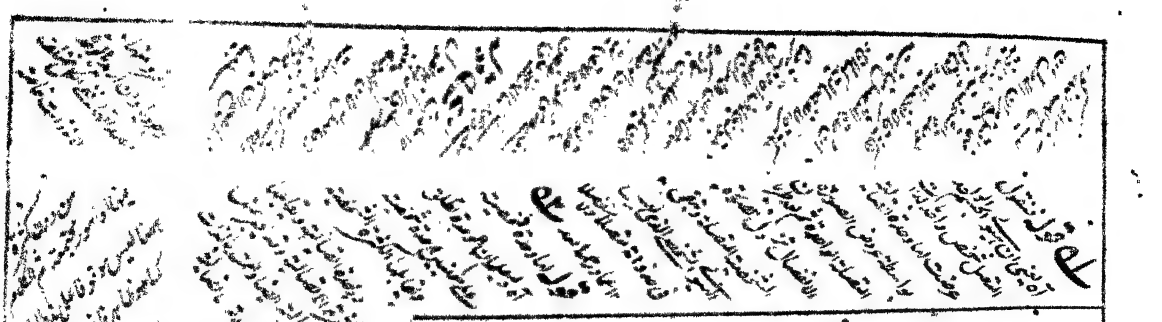

نتمسك عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها لا تخلو
من الاتصاف لشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الامر فان كان بواسطة
الصورة فنقول الهيولى حين لا تقدر لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة
اتصالية فاذا طرأ الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون
زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه
هي الوحدة الشخصية او مساوقة لها فلا جرم لم يبق ذاتها حين الانفصال
فمادة الجرمين الحادثين عند الانفصال واحدة في ذاتها متعددة
بتعدد الجرمين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب باقية الذات
في حالتي الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شيء منهما ليلزم
التسلسل في المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال في ذاتها ليلزم
انشمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال والحدوث والوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية امور تعرض للجوهر الممتد بالذات الهيولى
لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم اتصاليته ولا قريبة من مراتب الكثرة
الجسمية ولا ايضا باهاضيوي للجسمين الذين احدهما في المشرق
والآخر في المغرب لها بحر وحدة ذاتية تجامع كثرتهما وحصولها
في الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة عبارة عن قبولها الاجسام
المتعادة الموصوفة بالوقوع في تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها
الشخصية لا تنافي الكثرة الانفصالية خلاف وحدة الاتصال وان
وحدة الهيولى محفوظة مسلمة من لوازم وقوع الكثرة بل هو عين نفي الكثرة

وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال
او مفطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه بعد انعدام
مادة الجسم الواحد ومع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات
واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة اخرى
وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور
ومع ذلك فهو ينافي مقصودهم من وجود امر يكون باقيا في حالتي
الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل
ايجادا ولو كان المتعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة لكان الجسم الفرد
مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات الغير
المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عنده
حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد
وليس كذلك هف والجواب ان الفصول وان كانت واحدة في
حد ذاتها وشخصيتها لكونها تهيئا لقبول الاشارة الحسية وكالانعام
المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل والوصل
والوحدة والتعدد بالذات بل بامانة تهيأ لشيء من تلك
الامور بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبول الصور الجسمية ولا يلزم
مما ذكرنا كون الفصول من المقارنات في مرتبة ذاتها او مما لغة الذات
من الجواهر المتعاصلة الغير المنقسمة متناهية او غير متناهية كما

ان يعد منعدم وجوده فيما يقوى عليه الى الفعل فوجب ان يبقى معه
الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها كان لا محالة موجودا
مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي فيه قوة الاتصال وقبول الانفصال
وغير ذلك من هيآت غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الهيولى
وهذه الحجة والحجة السابقة مستقاة بتمامها من الماخذ والاعتراض عليهما
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
او الاتصال نفسه ليس القوة على امر مسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشئ
يلزم ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في
الاتصال كان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا اعود الى الحجة التي
وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شئ متصل
بالفعل فلزم ان يكون شئ واحد بالفعل بالقوة معا وهو محال قلت الحق
الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل
معا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ آخر فالفعل
والقوة يجوز ان يجتمعا في شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما
يعرض الغلط في العلوم من اهمال الجهات واضاعة الاعتبار الصحيح
اقول ذو الجوانب كل جثة تكون ثابتة شيئا ما في نفس كونها فلذاتها
من مبادئ لا نوعها ومنشأ الحصول هاهنا والقوة وان كانت عدما

المتصل معنى وجودي نفي للكثرة انما هو من لوازمه الجهة الثانية وهي ان الجسم
من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهي معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد
لقبول السواد والحركة ونحو ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو بالفعل
لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى امر واحد عدمي
وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما والشيء الواحد
من جهة واحدة لا يكون مبدأ لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث
هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا
آخر فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الصورة
والصورة وبيانه على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل مرجعه
ذاته وكل ما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة
ويجعل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الصورة لا
بالقوة ولا شيء من الجسم بقوة فينتج لا شيء من الجسم بصورة ولزوم النتيجة
بقوله لا شك ان في الجسم قوة على ان يحدث فيه امورا كثيرة فتلك القوة
اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل وثابتة فيه او ثابتة
وانما بعارضه او قائمة بل بها فلو كان لاتصال المصحح لمفرضه بعاد في
الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحدث الجسم فيلزم ان يكون اذا
فرضنا الاتصال فرضنا انه استعداد لامور كثيرة وهذا انكنا نعقل الاتصال
نعقل هذه الاشياء وليس كذلك واما لو كان الاتصال هو انه بالقوة
كذا وكذا كان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة لا يصح

من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فبتوسط بعضها هو
امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة ذاتا
لكنها مادية فعلا وكما ان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين
فكذلك قد يكون مجردا وماديا باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل
منها هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها
بالقوة انما هي من جهة افاعيلها الموقوفة على قيامها بالمادة التي هي
آلة لصدورها تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء ترجع
الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى جده
وبهذا الاصل تندفع شبهة التنوية في صدور الشرور الواقعة
في العالم عن المبدأ المقدس عن مصدر الشرور كما سيأتي ان شاء الله تعالى
الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود
بالفعل هي وايضا مستعدة فليلزم تركبها من صورة بها تكون بالفعل
ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا
الى غاية ولنلخص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية في
الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في الوجود
جسمان لهما مبدءان يتحدان تارة تكون بالفعل فيه والاخرى بالقوة فيه الا
في اعتبار الذهن لهذا قال لنسبتها الى هذين المعنيين اشبهت البسيط
البسيط الى الجنس والفصل منها نسبة المركب الى المادة والصورة اذ كل
نوع نسبته جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل جزئية تحتها

ولكن لا يكون عدما بحتا بل لها حظ من اشبائه فانها عدم شيء عما
من شانه ان يكون وجود ذلك الشيء له اولنوعها والجنسه ولكن ليس
بالفعل حاصلا كما بين في قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدأ
والمبادي للاشياء الطبعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل
وغاية والنشئة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن
ان يكون شيء من العلل مبدأ للقوة والمعتمد ان الا المادة كما يظهر
من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هو جزء من قوام
الشيء يكون به هو هو هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشيء بها هو هو
بالقوة والفاعل بالعلة التي يفيد وجودا ما بالذات من حيث هو باين والغاية
بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة
الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شيء واحد
مبدأ لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد
حيثية القوة والفعل معا فلا بد له من مبدأين هما متشعان
لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من ان يكون
الاتصال بالقوة وهو القابل ومن ما يكون هو به بالفعل هو الصورة
فالجسم مركب منهما والبناء ان هذا الدليل منقوض بالفعل الانسانية
اذ هي من حيث ما هي بها بالفعل وهي قوة قبول المعقولات
القياس الاول وهو وجود كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة فيكون
منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية ابدا بالفعل

القائل القوة تبطل عند حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو قوة له
فحينئذ ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص وامّا القوة المطلقة
والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما تبطل الحاصل
جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على الامام ولا يلزم تناهي مقدورات الله تعالى
واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون
من لوازم المقولات التسع اي مفهوم الموجود في الموضوع فلا نسلم ان فصل
الحيوان عرض بهذا المعنى وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان
كان فصل الحيوان ليس بهذا المفهوم بل بما صرح به من قبل تاج العلوم
صدق عليه معنى الجوهر صدق وعرضا مسلم ولكن لا نسلم امتناع قوام الجوهر
بالعرض بهذا المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون
جوهرا بحسب ذاتها وعرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر عليها ولحقها
الغير المتناهية لعدم اندراجها في شيء من المقولات العشر هذا
ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بقي بعد جنايا
في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم ماهية
مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهر بقيد وفصلها هو مفهوم
قولنا المتحيز في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها جنس
وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعرض في الخارج نفسها لا بشرط
بحمل جنسها كان كل واحد من جنسها وفصلها اجناسا يندرجان تحت جنس
عام بالاعتبار المذكور وهو ماهية لا شيء وصورة تقارنها لا بشرط
عقلية باعتبار الحمل على شيء لا شيء وصورة تقارنها لا بشرط

بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد
ليست امورا جوهرية لانها حال الشيء بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد
انما هو استعداد شيء لشيء آخر فهي في حد نفسه جقيقة وتحصل فينبغي
ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقة نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة
نعم لا مانع من دخول الاضافات في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصورة ربما
يسمى هيولى باعتبار القبول فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم
كما ان النفس والملك انما يسميان نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما للبدن
والمملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزءا لمفهوم الاسم
لا للحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة على الاستعداد
كيف وجزء الجوهر المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لكان
الشيء جوهرا محضا بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا
لما هو استعداد له لان استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم
ان لا تبقى مع الصورة وكلامنا في حامل الصورة وقولهم كثيرا ما يطلقون الفاظا
موضوعة لامور عرضية واضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية
مثل ما يكررون في عدة آيات فصول الاشياء الجوهرية امور اضافية
كالناطق في فصل الانسان والحساس والمتحرك في فصل الحيوان وغيرهم
مما نبه عليه ذلك الامر في مبادي ما اذا كان الاضافات لا تنفك فيعلى
هذا القياس المراد من الاستعداد والقابلية في الهيولى كونها
بحيث يلزم من ذاتها القوة الصورة اعني لا تعقل لها اضافة وامثال قول

بالعكس كما صرح به حيث بينوا كيفية ترتيب الوجود في سلسلتي البدء
والرجوع وسيجيء في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولى
وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان مسلما
لكن لا يلزم من ذلك ان تكون الهيولى واسطة لصدور هما بان صدور الجرمية
عن المفارق بعد صدور المنفوس الصور النوعية فيجوز ان يكون
واسطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من الحيثيات
والاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الاجرام
بخلاف صدورهما عنهما بلا توسط شيء آخر الخامسة هي ان جسمية الفلك
تقتضيها شكلا معينا ومقدارا معينا لعدم قبولها الكون والفساد على
ما يهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذا
مشتركا كما فيها وليس كذلك او لامر آخر فهذا اما حال في جرمية الفلك
محلها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فان لم يكن
مقتضاها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
والكلام في كيفية لزومه بعينه فيتسلسل او ينتهي الى شيء يشترك
الكل المذكور من لفظ جسم الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا
للجسم آخر او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول بط
لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة اما لجسميته فلا يفارق المذكور

الفصل المدني هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكن
الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم في الخارج فصله
مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرء عليه الانفصال بعدم فصله
الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم لمنعت
الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة هي
الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا قريبة
لما مختص من الاولين وغيره وعليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها كما يظهر
بالتامل تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله ولي التوفيق
وهلم الصواب الحجة الرابعة ما تجشمه بعض المحققين من المتاخرين وسماه بالبرهان
الخاص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية والاقوال المخيلة
الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وجدت عن الموجود الحقيقي والواحد الحق
الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه فجملة الموجودات الممكنة
هي الممتدة او لابد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة ما صحيحة يصدر عنها دون
غيرها ولا يجاوزها اليه دون علة اخرى تلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية التي هي
الجوهر الفرد المنزه عن شائبة التركيب كذا بينها وبين العقول التي لا تكون ذوات
حيز فلا بد ان تحقق بينها وبين واحد من العقول امر ما تكون به واحدة منها
من جهة ما وهو الهيولى التي من حيث كونها عند بحيث ذاتها تماسان من جملة
من الجانب المقارن ومن حيث قبولها للامتداد تصير واسطة لتشوف احدهما
كالصفة على ما قدم من القبول في الوجود وليس كذلك بل الامر

انها مقذوحتاما او لا فلتوجه مثل هذه السؤال بعينه في بيان لزوم القطبية
والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها ولا يكون
اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يجب الاختلاف فان اسناد لزوم القطبية
لموضع من الفلك والدورية لموضع آخر الى الامور الالهية والعناية التي هي
علة تعالى النظام الاجود فليسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها
وبالجملة كلما اعتذر هيهنا يعتذر هناك رابعا ثانيا فلا نختار من المشعوف
الذي ذكرها في ما يقتضي لزوم المقادير والاشكال المعينين للافلاك ان المقتضي للدور
المذكور اما حال في جسمية الفلك لازم لها فان اعيد السؤال في لزومه قلنا
الحال اذا كان موقوما للمحل كالصورة النوعية فهو يتقدم على محله بالذات فمتنع ان يوجد
لذات المحل بجوز ان يكون بفتور ذات الحال نعم لو تاخر وجود المحل عن
وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون معه ولا يوجد فيما يشاركه
في ماهيته من سائر المحال فيرد السؤال في سبب اختصاص محله مع اشتراك
سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون لعلل مختلفة بالنوع معلولات
متفقة الماهية تلزم ما يخالفه لازما واحدا فجسمية الفلك وان اتفقت سائر
الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز ان يكون لها لازمة نوعية وان يستند اليها
سائر اللوازم المختصة بالفلك بسبب النوعية المختصة بها فلا يرد شيء
من المحالات المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك في تبين من المواضع وقد اطلعك
الله تعالى على هذا النصاب فاطمئن حر الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينين بالعليم
الحق والصواب متوكلين بالمدد من الملك الوهاب على اتمام الكتاب الفاسدة

وقد بطل وإما القوة زائدة فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كان من اللوازم
عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها فعند
المفارقة عدمت لان وجود الباعث في نفسه هو بعينه وجوده
لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت وجب
ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال واما الشق الثالث
وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات
فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة
فلم يكن اقتضاؤها الموصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها
لتلك الموصوفية في سائر الاجسام فلا بد لحصول الاولوية من مخصص
بالفلك ثم يكون حالا فيه فيجب ان تكون الفلكية انما لزمت جوهرية الفلك
بسبب شيء حلت تلك الجوهرية فيه وحلت الفلكية وما يلزمها فذلك الشيء يقتضي
الصورتين معا فلزم صار مقارنة الفلكية جوهريتها مقارنة واجبة فاذن جوهرية
الفلك محل هو المنتهى بالهيولى ويجب ان تكون محالفة لهيولى سائر
الاجسام والا عادت المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك
حيث يلزم احتياج العناصر الى الصورة بجنسها ان الفصل والوصل مثلا
ويطرد في سائرها بالبرهان الذي سنحيي فثبت احتياج الاجسام كلها
الى الهيولى وهو المطلوب هذا آخر ما وجدته من الحواشي المشرقية
قال ومدار رحمها على اثبات ان كل ما فرض في شيء من معنى هما واقول

الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام
وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشئا عن الامور الخارجية
وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الغناء والحاجة مدفوع
لما قيل من انه اذا جوز كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجية
فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج ولا بعدمه
فيلزم ارتفاع النقيضين فان ممانعة ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات
العقل وان كانت تلك الملاحظة من اجل وجود الشيء في نفس الامر لا بعمل
العقل صح ذلك فيه كما هو مذكور في موضعه بل لما نقول من انه لو لم تكن الصورة
الجسمية لذاتها مقتضية لان لا تكون الا موادا لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها في
بعض الافراد مستندا الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي هي لكان
يصح معروضية واحدية مقارنها الموضوع ومفارقته فان الصورة المقترنة بالمحل لعلة
خارجية اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن علة اقترانها به يجوز عند
العقل ان تفارقها عنه وذلك بطل ضرورة ان الوجود الذي لا ينفك عنه لاقتران
الى المحل بديهة وانه لو انفكت وتقدرت وتشكلت وانفعلت فاحتاجت الى المادة
ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول
الذاتية بل باللوازم الخارجية وقد تحقق ان اللوازم الخارجية لا تقتضي الجسمية
في وجودها على المادة ولا تحتاج بها اليها اذ الحاجة والعجز الوجودي انما يثبتان
بالقياس الى العلل لا جرم انه لا اجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة بحسب
جنسيتها فافتقار الخاصة عنها على المادة فكل جسم مركب من الصور

ارادان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ان ذلك الجسم
القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية والمقدار
المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا
والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل
لم يكن مفتقرا اليه حالا في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه قد
يتوهم ورد النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد يلزم اجتماع
المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون
هيولى واحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع
الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حين الترديد
ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل
المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص
للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة
مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص
لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص بسبب
عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة تالقياس
المحل مطلقا بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرضها الافتقار
عروض خصوصية لها وذلك لان نفس الطبيعة الجسمية اذا نظر اليها من حيث هي
فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول يختص بذلك

قوله ١ قوله ٢ قوله ٣ قوله ٤

وعلى جزء آخر وليس كذلك هف ومن ان قصوى في المباحث العلمية على مجرد
ايراد المنع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمة بل يرجع ويقول
ان ماهية الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد الذي هو معلول لازم
لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت به نوعية الملزوم فيجعل
ان تكون الجسمية جنسا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها في
وجود الجوهر المقابل وعدمه فما لك ولها في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى المقابل
انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بل انه قابل للانفصال
والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم ومقصود الحكيم وبه كفاية
فلا حاجة بنا الى ان نعلمه لان وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الاجسام من هذه
الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي التجرد
عن الماهية في الواجب والعروض لها في الممكن مندفع بان الوجود لكونه مشككا ليس
طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس اورد في الاشارات برهانين
على هذا المطلب احدهما ان الجسم الممتنع عن قبول الفصل
الوصل ليس خارجا عن طبيعة الامتداد مقارنا له سواء كان لازما
كالافلاك او زائلا كما في غيرها فنجد اثباتها في الاجسام المقابلة لها احدها ذكر
الثاني وما يبتني على اثبات امكان القسمة الا انفكاكية في جميع الامتدادات
من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرناه سابقا في
اثبات
الابعاد للاجسام الا ان هذا الطريق يحتاج الى مقدمات كثيرة اولها ان في كل جسم يمكن
القابل الا وكان محل الوهم ثم يجري حكم كل من المنفصلين على الآخر المتصل

والصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا تختلف افرادها الا بالمخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما آخر في ان
احدهما حار والآخر بارد وفي ان احدهما انسان والآخر خشبة فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان المقدار
لا وجود له الا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسانية
او صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية
متصورة اينما وجدت بالاستقلال المتقوم جنسا وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج الى
فصل حتى يوجد شيئا محتملا وذلك الفصل ذاتيات له لا يصير جسما
سوى المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا اخر له بالذات
فيكون صورة الجسم انها طبيعة مخصصة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها
على انه شيء خارج عن طبيعتها فهي اذن طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم هو
انا اذا نظرنا الى افراد الصور الجسمية وتعقلناها بما هيتها وحقائقها مشتركة
في امر يحصل هو هو بحسب قولنا الجوهر اصطلاحا لا بعارض على الوجه المذكور كما اصطلاح
بينها بحسب هذا المعنى المحتمل الذي حكى اذا جردناها عن الوجود والعوارض
لم يمكن الا ان نحكم بالحقيقة المسماة بالجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية
مشتركة بينها وانها اذا لم تكن كذلك لكانت مختلفة او لم يكن التجريد عن الوجود
المخصصة غير الحقيقة المسماة بالجسمية كما بيناها مستدلا عليها

والوصل من ان المادة التي لها هذه الاحكام باستناع الانقسام
في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن
يرد عليهم النقض بموضع من انفكاك بدنه الكوكب والتدوير وممتاز الخرجين
متباينهما فيكون على غير الخرجين الذين على جنبتي الكوكب من التباين حاصل
عليهما ويصح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجي على الفلك
من حيث هو فلك فان عتذروا باصل الفطرة يعارض بمثله في شخصي
نوع واحد من الامتداد وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا المقام

فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان المقصد في الفصل
السابق ليس الا اثبات الهيولى وانما المقصد في هذا الفصل نحو لزومها
المصورة فتكون المسئلة عنه قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان (الاولى ان يقول لزوم المصورة)
كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة
فاين هذا من ذاك فانا نقول باتحاد المقصدين كما وقع لصدر المحققين وغيره
مرضي تعم غايته ما بين هو لك كون الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى ليتلزم
امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا مستقلا لراسه
ويحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثبات دليل آخر
لتجرد كل جسمه فاذن جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد ويستفاد ايضا منه
ان التناهي والتسلسل واسنادهما انما تعرض الجسم بسبب تناهيه او غير تناهيه
من حيث قبوله لها دون حلولها في الهيولى فانها لو كانت متناهية او غير متناهية
بالفعل لكان كذلك لان الاجسام لا بعاد كلها متناهية ولا لا يمكن

وبالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرابع للانفصالية لاجل التوافق
في طبيعة الاستعداد المشتركة بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لجواز الانفكاك
بحسب الطبيعة الاستعدادية يكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك مانع
خارج عن تلك الطبيعة لانهم اوردوا ثم تأمل بعد ذلك ولعل هذا العائق اذا كان
لازما طبيعيا كان الآلة التنينية بالفعل والافضل من اشخاص نوع تلك الطبيعة
بل نوعه في شخصه اقول مراده على ظني ان الجوهر الممتد لو لزمه ما يمنعه عن
الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه يحصر
في شخصه اذ لو تعدد شخصا كان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبيان السابق مع جواز المانع
هذا خلف فلما كان الجوهر الامتدادي متعددا بالاشخاص علمنا ان المانع من
قبول الفصل والتوصل اليه في الخارج من حيث طبيعته وان كان لازما لبعض افراده كالفلك
العائق مفارقا بالقياس الى الطبيعة والكلازما بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده
عن قبول الانفصال والانفكاك من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو المرجح للمقابل فثبت
عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المراد ثم اقول طبائع الافلاك
اي صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكي
ومقابله الاستدامة لكونه الذي ليست مبدأ لاثر ما من حيث ذاتي
الفلك فلا محالة كل نوع من انواعها يحصر في شخص واحد على ما حققه
اذ لو تحقق فلكان او اكثر بان من نوع واحد يحصل بينهما من الوصل ما قبل حصل
بين الجزء من الهيولى الواحد منهما وجزء من الجزء من الهيولى الذي حصل
من الانفكاك بين الفلكين اذ الكلي بان تكون في قوتها تسمى الفصل

وهما التساويان هذا محال واعترض عليه المشيخ في الشفاء بعدم تسليم وجود
بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية
اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد ازائي غير متناه
بل كل بعد مفروض فهو كما يزيد على بعد تحته متناه لا بعد غير متناه والزائد
على المتناهي بامتناهي لا يكون الا متناهيا كما ان الاعداد تتزايد الى غير النهاية
ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد
وتقرير البرهان المذكور بفرض قطعتين متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية
وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية القاطع مستقيما بالبعد الاصاغر وخطوط اخر
عرضية غير متناهية زيادة على الاصغر بمرتبة زايدة على فرد واحد يحصل زيادات
غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ويكون تلك الزيادات متساوية
ليلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية الغير المتناهية
على البعد الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة فيما فوقه
والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زايد على البعد
الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب
المحاكمات بمثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات
الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات لا تزيد على مرتبة تحتها
الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متناسبة لا يقتضي
زيادة المفروض اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية
لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناسبة فلا

ان يخرج من مبداءٍ واحدٍ امتدادان على نسقٍ واحدٍ كلما سيرا فامثلت
وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن
بينهما بعدٌ غير متناهٍ مع كونه محصورًا بين خاصرتين هف اعلم انه لما تكلم
المصنف في تباين الهيولى وبين تركب الاجسام من المادة فالصورة اراد ان يبين
تحقق التلازم بينهما بان كل واحدةٍ منهما لا تنفك عن الاخرى لان اتفاق
وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة متوقفا على اثبات
تناهي الابعاد فلا جرم احتاج الى اقامة البرهان عليه فاندرج هذه المسئلة
التي هي من مقاصد العلم الطبيعي البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي
من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما
من الغرض الاصلي لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول عن قدماء
الحكماء ملفق بالبرهان السلم وهو غير البرهان الذي المبني على ستة متناهٍ
متساوية الاضلاع والزوايا كل زاويةٍ منها ثلثا قائمةٍ المخرج ايضاحه الى
مقدمات طويلةٍ هندسيةٍ تقريره بان نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية
غير متناهٍ لامكن ان يكون بعد المتناهي محصورًا بين خاصرتين صحة نقيض
التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي
لامكن ونحن نسامت من خارجٍ من مبدأ ذاهبين الى غير النهاية نوع معلوم ان
كما كانا اعظم كان لا نفراج الذي يزداد امكان لا نفراج بزيادة المسافة بين
معلوم ان المسافتين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسقٍ لا نفراج كان
البعد بين المسافتين غير متناهٍ ينحصر على المتناهي من البعد بين خاصرتين

فان قيل لم يعلل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع
علل كونه في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الاخر كنسبة
ذلك العدد الى العدد زيادة وجدت فيه ومجموع اعداد الزيادات الغير
المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجد ان يكون في بعد
يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي
قلنا ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فسلم
ان كل عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون
العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء
كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف نسلم
الكلية من منع الشخصية ولو تتبعت هذه المقدمة كفت في ابطال هذا اللط
وقد يقال الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض وكرا ساقا مثلث ذهبا
الى غاية ويعرض في الانفراج بينهما ابعادا غير متناهية فان البعد الاصغر
متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصغر غير متناهية متساوية ابعادا
غير متناهية متفاضلة بعد واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات
هو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل
على جملة ما ورد من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر فيه
فالمجموع هو يكون آخر تلك الابعاد وهذا خلف فاذن يحكم
ببعد ما وكل مجموع زيادات اي مجموع كان هو في بعد ما فمجموع الزيادات
الغير المتناهية هو في بعد واحد فوجب ان يكون صار غير المتناهي بالفعل محصورا بين

١١٧

فائدة في فرض تساوي الزيادات فالجواب عن الامير ادبان نسبة زيادة البعد الى
زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات الكل نظيره او كنسبة
عدد الابعاد الى عدد تلك حيث فرض الزيادات متساوية فاذا كان
عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناهٍ فيلزم وجود
بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة والنسبة
انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة
فلا لعدم الحفاظ النسبة فلم يلزم المحذور ولا يتوجه عليه ما اوردوا على برهان
المتاسب المشهور لابطال مذاهب النظام من منع كون نسبة الزيادة الى الزيادة
كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية التي يمكن
ان يكون صماء والثاني من النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض
متساوية ولكل زيادة مقدار فان زيادة الزيادات تزيد مقدار المجموع على
نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد الى العدد ولا تكون
صماء هذا ما قيل في تتميم كلام المحاكم اولا وقد يقع بعده في كلامه نظر وهو ان
ما ذكر من كون المجموع على الكل الافرادي غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد
الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة في البعد الاول الى عدد الزيادات
الموجودة في ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة
بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية على عدد زيادات
متناهية ليلزم المحذور المذكور نعم لا يكون بازاء
مجموع عدد الزيادات بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد

لا سبيل الى القسم الاول وانما لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود

فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيأة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار اى السطح اذا كان الشكل مسطحا كالمثلث والمربع واشباهها او الجسم التعليمي اذا كان الشكل مجسما كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط اى النقط وان تصور احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض التعريف طردا واما انتقاض عكسه بهيأة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا عرفه بعضهم التعريف بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به وعلى هذا يندرج محيط الكرة في التعريف ويخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار بما سوى الخط مع ان التفرقة بينهما في اطلاق الشكل صعب وان ابقى المقدار على اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدي تخصيص الاحاطة بالتمامة فليس للخط حجة سوى الطول وكل محيط بنقطتين في المحدود وليس له حجة اخرى حتى يتصور احاطة شيء بها كما ان السطح ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطا فتكون احاطة النقطتين بالخط المحدود تامة كما ان احاطة الخط الواحد في الدائرة والخطوط الثلثة في المثلث تامة وايضا تارة تكون للاجزاء المجتمعة لا جزاء في الوجود والزمان المعين كاليوم وان احاطة به حدان هما الآنان اي اوله وآخره ولكن لا وجود له مستمرا فيهما ويدخل على من عرف الشكل بما احاط به حد او حدود الآنان تخصيص الحد بالمحدود في تعريفه باعتبار الظاهر وحينئذ يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون تامة فخرجت هيأة الزاوية سواء كانت الزاوية من سطوح او كيف بان تكون نفس بالقوة

وايضا فاذا صار الساقان منتهيين عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلوب
بالاستقامة والخلف جميعا هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط
وبعضهم لاعلام نحو آخر من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان نفرض
من مقطع كل خط عرضي مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فيحدث
مستو او ياغ متناهية تقرر سطحا غير متناهية في جانب العرض فاذا انضم
الى مقدار سطحي بعدد سطح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض
وجب عدم تناهي عرض الجملة لكن العرض محصور بين خاصرين
قال ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين الماريين الى غير النهاية
حتى يكون كل عدد يقوم على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر فيلزم الحصار
لا يتناهي بين خاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة
موازية للضلع الآخر فلا يلزم الحصار ولا يتم الدليل في المتفرجة اظهر قول
لانسلم وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضت الزاوية حادة فانا نلزم
ذلك لو وجد بين الضلعين وتر يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن
ما ذكر من فرض وقد انتهى في احد جهتيه الى مبدإ خط من الخطوط الموازية
وهي حالة تكون في ذلك الخط الذي هو غير متناه في جهة
الزوايا لا يدري شيء منها وبين السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى وما
كانت الضلع الجسمية على فرض جريانها عن الصور غير حالة بين الضلعين
والاجسام التي بين الضلعين متناهية بالاتفاق بين المتناهي
ثبت ما هو المدعى في هذا الفصل من عدم تصور خروج الصور عن الضلعين واما

كذلك وأجيب عنه بأن الآثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف بحسب
اختلاف القابل والفاعل إذ الأجسام البسيطة وإن كان قوة واحدة لكن مادة الكل غير
مادة الجزء بعد القسمة وقيل القسمة كمية والجزئية أصلاً فإن قيل إن اختلاف
الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف
أجزائهما جزءاً قلنا الاشكال والصور تختلف بحسب اختلاف المادة
وأما المادة فهي إنما تختلف بذاتها كما كان المتقدم والمتأخر يعرضان للزمانيات
بواسطة الزمان والزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية
والجزئية إنما تعرضان للمادیات بواسطة المادة للمادة بحسب نفسها
لا باعتبار مادة أخرى وبسبب عارض لها وهو أيضاً محال وإلا لأمكن
زواله أي زوال ذلك الشكل بزوال ذلك العارض فأمكن أن تتشكل بشكل
آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى
والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هذا وفيه
نظر لأن الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم من
غير ورود انفصال كاشكال التسعة المتبادلة بحسب تشكلات المحاذية
من التدوير والتكعيب ونحوهما لا يحصل لزوم الجسم صورة تقبل لزوم
الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم لا نفعالها لذا الاختلافات المقدارية
والشكلية وإن حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل
إلا بعد كونه متصلاً لأن ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لواحق المادة بخلاف ما بقي من تلك الانفعال من براهين إثبات الهيولى

او من مقولة الكم بان تكون معروضة لها فانها لا تسمى باشكال تلك الاشكال
والك ان تعمم الاشكال وتريد به مطلق الهيئة الحاصلة بسبب المتناهي اذا ثبت
بالبرهان السلمي ليس الا تناهي الجسم في بعض الجهات لا في كلها فان المطلق لا يشق
الا على ما القاه ان يكون للجسمية اذا راى الصورة المتممة التي هي طبيعة
نوعية لا تختلف مقتضاها في افرادها وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة
بشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا او من جهة كونها قابلا
لكن الحق من جهة القبول عدم الاختلاف الشخصي ومن جهة الفعل عدم
الاختلاف النوعي لان مقتضى الطبيعة النوعية يجوز ان يختلف شخصيا
من جهة تعدد القابل على انه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلا
لم يكن التعدد الشخصي ايضا في الاشكال والهيئات لعدم قابل يقبل الشخصيات
المتعددة لنوع واحد هذا خلف وتمامه وقع في شرح حكمة العين في
فساد كون الشكل مقتضى الطبيعة الامتدادية لزمها من لزوم كرية شيء
واحد فاعلا وقابلا هو منظور فيه كما سياتي بيانه او بسبب لزم الجسمية وهو الحق
لم يكن على الشقين يلزم مماثلة تشكل الجزء والكل بل مقدارهما لا شتراكهما
في الطبيعة الامتدادية ولا يلزم وجوب التساوي في المعلول عند تساوي
في العلل الا حقق في محله والملازم وهو مبني الكلية والجزئية في الاجسام بتطابق المثلث
مثلا وعدم تطابق غيره بان شكل المثلث عند الخصم مقتضى طبيعته وجزء
المثلث وكله متساويان في الطبيعة فلو كان الشكل في المقتضي
يجب التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكل جزء المثلث وكله وليس

منه شيء من الحيز وبين بقاء تلك الاجسام في كل واحد من
امكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه يقرب منه ما افاده السيد
المحشي من ان التشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والتشكل المخصوص
معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله انه ان اريد
بالتشكل التشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها
واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق التشكل ولا استحالة فيه
انما المحال اشتراك الجميع في تشكل مخصوص كالكروية مثلا وان
اريد به التشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة التجرد
فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال قوله في تخصيص الصورة المفروضة
التجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذية تلك الصورة
اما نفس الجسمية المطلقة او لازمها فيلزم عدم تعددها او كلام عارض
وهو ليست حتى وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والتغاير
في الامتداد فيصورها لا بعد تحقق المادة فالحق اللازم في المتن الذي فرض كون
العلة الجسمية اما هو شيء واحد هو بنفي التعدد والتغاير في الاجسام لكن للصور
ربط عليها لا تعلق في التشكل تصير عن التعدد لازمه المتوهم والفاضل
الجسمية فيما انتم للمادة عن الصورة المفروضة التجرد وجوب
التلفظ به فوكادوت ما سيقرع على معناه من التوجيه والعوائق
فاصغ جيدا وايد اعتقادا لا تعاني الى العوارض المادية فصل
في ان الهيولى تتجرد عن الصورة ويبقان ينبت في هذا الفصل على رمية

فيكون المفارق عن المادة مفارقا اياها هف ولا يتوهم انه لو صح
هذا لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن الشكل لا
يحصل الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف بيان
المقدم مستدرك لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى
الانفعال التجددي والقوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول
والانفعال فان لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شئ واحد
ولا محذور فيه فان حيثيتي القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على اختلافهما
وكونهما مما يوجب ثنيية للذات الموصوفة بهما الا في القبول التجددي
والفعل المقابل له وانما الحصر في الاقسام فيما ذكره المصنف لان لزوم
التشكل الجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التي تكتنف
بالحامل لا تخلو اما ان تكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما
ان يكون امرا مفارقا عنها سواء كان صيانيا لها او غير صياني او يكون امرا
غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية
الجسمية المطلقة فنختار ان العلة للتشكل امر عارض لها والا فالجسمية
امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بتشكل آخر فيلزم امكان تركبها من الهيولى
والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا محل فرض ولا يلزم منه امكان
تشكل الصورة المجردة بتشكل آخر لان عوارض الطبيعة يجوز ان يكون على
التخصص داخلا فيه فلا يكون والا ان اراد بالجسمية الجسمية المخصوصة
فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لا يكون معلولا يلزم

ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كان الهيولى ذات وضع
بالغير كان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او في جسمية
ضرورة انه لو لم يكن ثمة مماسة وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع لا
بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامه حينئذ في الجهات كانت الهيولى جسمية
مع فرض تجردها هذا خلف فقد تبين ان الهيولى على تقدير تعريتها عن الجسمية
كما لا تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد منهما
اى من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها مسطحا جوهريا وكونها جسما
باطل اما انه لا يجوز ان تكون نقطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال
محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين
يجب واحد من الاستدارة ليلا يختص لا بطال بقسم واحد من الخط الجوهري
فاما ان يجب ذلك الخط الجوهري تلاقيهما اى تلاقي ذينك الطرفين
او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين فرضا
اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هذا ممكن ان يقال الحكم
بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف منها فمسلم ومنع فيه ذلك
واما من جهة العظم والمقدار فلا نسلم لزوم كون الكل اعظم من جزئه وكلامنا
مستقيم فهذا اقتا الاول فلان الكلام في وجود خط واحد مستقل
على الانفراد لا في تاليف الجسم واما الثاني فلان الخط لا عرض ولا عظم له في العرض
البتة حتى التداخل اذا فرض خطوط متلاقية في العرض صدق انها اجزاء
واحد اجزاء متداخل اما فقط مطلقا او تداخل الخطوط والسطوح العرضية واما التي لا استد

قوله لكن ان يقال
اقول فيه بحث على بطلان
الثاني اما اولا فلان
الذي اقرره هو
حال استمتد
بان بطلان التالي
معلل بوجهين
فنعم من منع
الاولى ان يقال انه
الجوهر يشغل ما فرض
وما كان كذلك
ان يقبل انقسام
اصلا سواء كان
مطلقا او نوعا

قوله

قوله

الهيولى للصورة ليتم ما هو بصدده من اثبات التلازم بينهما فيقول لانها
لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة
الحسية فان الوضع مقول بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشئ
بحيث يشار اليه اشارة حسية والثاني جزء المقولة وهو هيأة عارضة
للشئ بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى بعض والثالث المقولة وهي هيأة معلولة
للنسبتين نسبة بعض اجزاءه الى بعض ونسبة بعض اجزاءه الى غيره و
المراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين
فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انها لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ
تنقسم او لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع بالاستقلال وهذا
انما يكون اذا كان جوهرا وقد برهان جوهرية الهيولى فهو ينقسم بالفعل
او بالقوة على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانا نعلم قطعا
ان تقسيم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامه لا
في جهة واحدة واستقلالا له او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا
لعدم انقسامه لا في جهتين واستقلالا له او في جهات ثلث فتكون جسما
تعليميا لان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بالذات
الموضوع في تردد المرهان بما يكون مطلقا فان جسمية الاعراض التشكيكية في
الجملة صحيحة والجسم التعليمي منقسم في الجهات وليست اجساما
وان كان المراد بها ما هو بالذات فالاولى غير جائز ان تكون الهيولى المجردة
ذات وضع ولا يكون لها الوضع في نفسها لزم من قبل الصورة بل من شئ آخر

١٢٣

وأما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا فاذا انضمت
اليها الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو محال لان المركب من الهيولى
والصورة جسم وكل جسم فى مكان فهو قابل للاشارة الحسية واما ان تصير ذات وضع فاما
ان لا تحصل فى حيز اصلا او تحصل فى جميع الاحياز او تحصل فى بعض الاحياز دون بعض والاول
والثاني محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها فى كل واحد من الاحياز
كحصولها فى الآخر لتساويها بالنسبة الى جميع الاحياز والامكنة وكذلك الصورة لا تقتضى
الحيز مطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى مشاوية النسبة الى جميع الاحياز
فلو حصلت فى بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال
لان المرجح اما الفاعل الخارج المفارق فهو لا يؤثر الا احداثا
لاستعداد او استعداد لها بموضع معين فان نسبتها الى الكل سواء وكما
الحصص السماوية من الحركات والاوضاع فانما تؤثر فيما له جهة او تعلق
بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها
علاقة مع ذي وضع وتلك العلاقة تتأثر بالامور السماوية وتسبب الحوادث
والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا يخصص بها
حادث من الامور الطبيعية والفلكية الا بعد حصولها فى عالم الاجرام
وتعينها حيزها ومظهرها وكلامنا فى حيز يخص المظهر فالهيولى لو تخلت
عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة فلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال
واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع خلو الصورة الجسمية
بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون

Marginal commentary in Persian/Arabic

في تلك الجهة واما الحكم بامتناع تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين
وهما جوهران على ما قرره المتأخرون فالاولى ان يختص الحكم بامتناع تداخل
الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات ويتبع بداهة العقل شاهدة بان المتحيز بما انه
يمتنع ان تداخل في مثله بحيث يصير مجموعهما جوهرا واحدا ولو لا الجواز عند العقل
ضرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا لكان لا فرق عنده في الصورتين
في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي
بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يتبع لو وقع التداخل بين الخطوط الجوهرية
واحد طرفي السطحين المنتهيين اليه لم يلزم لا تداخل جوهر وعرض ولا فساد
فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات لذواتها لا اشياء
واقعة في النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين قائمين داخل
هناك في الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يحجب ولا
لانقسام الخط في الجهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر
وهو محال كما مر في ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا
فلانها لو كانت سطحا فاذا ان تحجب الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما
او لا يحجب وكل واحد منهما باطل على ما مر في الخط واما انه
لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت
مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول
من الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال

في حيزٍ معيّنٍ يجوز أن يكون لسببِ اقترانها بصورةٍ نوعيةٍ مخصصةٍ
للاجسام باحيازها الطبيعية وأجيب بان الصورة النوعية انما
عيّنت مكانا كليا للمتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء
ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء معيّن منها
وقال الفاضل الميذجي ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى
او حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر
لان المخصص للجسم بجزء معيّن من المكان الكلي لواحدٍ من الاجسام
البسيطة لا يكون الا امرا احاديا يحتاج في حدوثه الى مخصص من
الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقتها الصورة وهي مجردة
عن تلك الامور ثم قال وايضا قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصرٍ كلي
فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى
لا تخصص لها في ذاتها بمقدارٍ دون مقدارٍ او بعنصرٍ دون عنصرٍ بل هي قابلة
في ذاتها لكل جليةٍ وصفةٍ فيجب لها بحسب ذاتها ان يلحقها من الصورة
العنصرية مقدار ما لا يملاء المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى
مخصص آخر سوى النوعية ولما استشعر المصنف ورود معارضة على نفسه
ان الهيولى المجردة لو لحقتها الصورة لم يكن بدٌّ من ان يحصل لها وضع معيّن
مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وحينئذٍ ان لم تجز نسبة
ذلك الوضع الى ما حصل في بعض الاحوال مع ان نسبتها الى جميعها
على السوية لم يجز ان تنسب اليها والا لزم نقيضه ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على

للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة
الجسمية ابدا واجيب عنه اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل
الجسمية فكون جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن
هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث
من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل تكون جوهرا قابلا
فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن لحوق الصورة او اي حادث
كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم للحيز والممكن لا يستلزم منه
المحال ولا يقاس هذا باستلزام عدم العقل لاول عدم الواجب مع ان
الاول ممكن والثاني محال ان استلزم عدم العقل عدم الواجب تعويل
من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب تعويلا بالنظر الى انه
فعله لا يستلزم محالا اصلا ولا لم يكن ممكنا لذاته وههنا ليس كذلك
فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة
بعد فرض تجردها محال بالذات واعلم انا بينا فلان الكلام في هيولى
الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت وهذا هو
الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصنع على المادة في الزمن واما انه
هل يوجد هيولى بدون صورة فذلك في بحث آخر لهم فيما هم بصدده
وفي هذا الوجه ضعف لان تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التسليم
مما يلحق صورة نوعية لها مانعة من قبول التجسم ثانيا فالتحصيل
هيولى الاجسام غير مجردة عن الصورة فضلا عن ان التجسم حاصل للهيولى

قوله لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان ذاته شيء يقتضي اختصاصه بحيزها لكان ذلك الامر الخارج بالنسبة الى الكل على السوية فلا يحصل الترجيح وهو ظاهر جدا وهو بناء على القول بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة الباري تعالى جل شأنه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارا وبعضها باردا وبعضها خفيفا وبعضها ثقيلا الى غير ذلك من اختلاف الآثار والهيآت لا بد له من مخصص نعم انما يسند بابا الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من يجعل نفس ارادة الباري مرجحا للامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة لا تنحط الى اخيرية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يبقى معه بحث ونظر وهو باب من الايمان ان يخلق فيه جزافا امور تدرك بالنظر وربما يخلق فيه معنى يرى الشيء على خلاف ما هو عليه وهو لا يرى الدور والاستدلالية بانتفاء التمانعية وعصوا لا دليل على وامثاله تتوقف للباري تعالى ارادة خوافيه لبعض الاشياء كخلق الحياة في بعض اجزاء الوحي واعادة المعدوم وغير ذلك من هو سواهم لصالح ادلتهم راجحا باطلهم وقال بعض اهل الحق ان ظهور مثل هذه المذاهب يفتح الحكمة عن وجه الارض وانطمست العلوم القدسية واذا تصورت ما ذكرناه تعرف ان كل ما يحكم بانه من لوازم الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك الموضع بحسب ذاته الخاصة بالنسبة الى جميع الاحياز والسكون في غير حصوله فيه والشعور مختص

قوله ان قول القائل موجب بالذات اما ان يريد به ان فاعليته ليست بالقصد والاختيار وهذا مما لا نزاع فيه بين العقلاء فان الفاعل بالقصد والاختيار لا يكون فاعلا بالذات بل بالارادة او يريد به ان فاعليته ليست بالارادة والاختيار بل بالذات بمعنى ان ذاته تقتضي الفعل من غير ان يكون هناك ارادة واختيار وهذا مما لا يعقل ولا يتصور ان يقوله عاقل

التقدير بان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب الى موضع
من اجزاء المكان الكلي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته الى جميعها
فالوجه في تخصيصه باحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة
باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضي لوضع اللاحق فلا يكون
ترجيحا بلا مرجح يعني ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا له قبل الانقلاب
وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليها اما المحاذاة له طبعا او قسرا
اذ الحركة في الموضع الطبعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا
اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي حصوله
في ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى
المجردة اذ تحتمت

فصل ١٣

فصل في اثبات الصورة النوعية وما تختص به من احكام الهيولى
وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الآن في اثبات الصورة النوعية وهي
التي يختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع
الاجسام الطبعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع
نوعا وهذا تسمى صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم
والتحصيل وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدأ لحركاته وسكناته الذاتية
وقوة ايضا باعتبار بقائه هو ذاتي النوع وكمالا لصورة الجسمية باعتبار كونها
وقبل الخوض في المقصود ينبغي ان يعلم ان المقتضي للآثار المختلفة المختصة
بكل واحد من انواع الاجسام المختلفة ان يكون امورا
مختلفة متمايزة خارجة عن الجسم الذي هو اصل له فذلك

بصدد بعضها بتوسط البعض بنا في قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد
وان اسندوها الى صور متعددة بطل قولهم المادة الواحدة لا تقوم
بصورتين في درجة واحدة والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد
اذا كانت هناك جهات وشروط مختلفة فهذه الصور تفعل بحسب ذاتها
وتنفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ الاين لبنط الكون في المكان الطبيعي والعود
لبنط الخروج عنه وعلى هذا السبيل سائر الاعراض فاعلم ان اثبات ان
في كل نوع من انواع الاجسام صورة منوعة جوهرية لا يخلو عن صعوبة
فلا باس بنا لو بسطنا في الكلام ثم عينا ما هو الحق في هذا المقام اذ فيه خلاف بين
اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس ومن هو في طبقته
وبين الاقدمين من اليونانيين كرمس وفيثاغورس وافلاطون وجلة الفرس
والواقفين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول للمشائين في
اثبات تلك الصور هنا هي ثلثة الاول من حيث كون اجسامها مبادي للآثار
المختلفة وهو الذي ورد المصنف هنا بتقريره ان الاجسام تختلف
بالآثار وتلك الآثار ليست واجبة لذاتها فلا بد ان تكون لها مبادي
فيادها اما ان تكون هي الجسمية او الهيولى او امور اخرى والاولان باطلان
كما ذكر فهي امور مغايرة لهما فاما ان تكون مفارقة عن الاجسام وهو ايضا
محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يختلف
الآثار في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهو اما ان تكون خارجة
عن حقائق ذوات الاجسام او داخلة والاول باطل لعادة الكلام في تخصيصها

ذلك الشيء بذلك الخير إما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها
او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه مشاركة جميع الاجسام
في ذلك الخير وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك
الخاص في الخير لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث واليه الاشارة
بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس
لامر خارج عن الجسم والهيولى كما قررنا فتعين ان يكون للجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الخير المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات في
هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان
في العصير بالنسبة الى اختلاف الاسبعدات في مادتها المشتركة نحو الصيرورة والسابقة
وفي الفلكيات الى اختلاف قابليها في الماهيات قيل فلم لا يجوز استناد
اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاعراض وصاديها من ان كون الجسم بحيث يستحق امرا غير حصوله في ذلك
الاين وكونه بحيث تقضي برودة عند عدم القاسر برودته ومتاعه
حصول الجسم متمكنا عن تلك الجهة يقتضي لسهولة تشكل
الماء وقوته الى مكانه الطبيعي وصعوبة الطبخ بابت عند حموضته واصعاده
بالقوة المتلعة ومنها ان كون تلك الصور مصدرا لاعراض مختلفة غير منتهية
بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك من سائر ابواب

الطلسمات وهم مسرفون اعناقا ذميون وان لم يذكروا الصحة على اثباتها بل ادعوا
فيها المساهمة الحقة المفكرة المبتنية على رياضاتهم ومجاهداتهم وجلهم
لبدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نخاطبهم كما ان المشائين لا يناظرون
بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل واذا اعتبر رصد
شخص واشخاص معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية في الاعصار
الفلكية حتى تبعهم من تلاهم وبنى اعليه علومها كالهيأة والنجوم تكيف
لا يعتبر ستول اساطين الحكمة والتالهة في نصوص شاهدوها بارصادهم
الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول
في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم ان
ناخذ الامكان في الترتيب في كل ما ناخذ العقلي في الترتيب الطولي بل
كما بينه شيخ الاشراق يحصل من هاهنا مبلغ كثير على الترتيب الطولي ويحصل
من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية بحري مجرى المتفرع
يحصل من الفرع كالحواس الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات
الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير كما في القرآن
ولا يعلم جنود ربك الا هو قال او ليس صاحب النوع النفس فان النفوس
لابد ان يتالم ابدانها وصاحب النوع لا يتالم بتالم نوعه والنفس علاقة بين
واحد وصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل منها
وبين البدن الذي يتصرف فيه حيوان والمطلسم من نوع واحد وارباب الطلسم
ليس كذلك فيه فالطلسم نوع اذا كان مناسبا لذلك النوع فلا يكون

فتكون صورة داخلة فتكون صورة الاعراض وهو المطلوب واعترض عليه
بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على السوية
كما لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض كيف
وقد ذهب افلاطون ومن يحذو حذوه من المتالهين وحكماء الفرس
كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق
وغيرها الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب بسائط العناصر مركباتها
ربانيا في عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به وهو الغاوي
والمنجي والمولد في الاجسام النامية لامتناع صدور هذه الافعال المختلفة
في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وفينا عن نفسنا ولا كان لنا
شعور بها وهؤلاء يعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش
من ريا من الطاؤس انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من غير قانون
مضبوط وترتيب نوعي حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام
وهيآتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيآت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ونسب معنوية في تلك الارباب النورية كما ان
الهيأة البسيطة لنوع كرة الشمس ظل لهيأة نورية في رب
طلسم نوعه قالوا والجواب ان الذهن الى الان لم يتبين ان ليس تصور
عدم الخلاء على ما ذكرتم موضوعه ولا يجب لنا ربما خاصية تحفظ هيأة
يجعلون سبب النوع للنبات الحافظ للصنوبرة ونحوها وهو الذي يسميه
الفرس ارديبهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات ارباب

١٣٤

ذكرتموه بل هي مسببات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذا انما سميتموه
(اي ما ذكرتموه من الاسباب وثانيه الضمير لرعاية الخبر مبتدا)
صورا وايضا قد برهن الشيخ الرئيس في بعض مؤلفاته على ان الطبيعة
لا يجوز ان يكون مبدأ الا لاشياء المنسوبة اليها في مادتها على ما هو المشهور
عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبعية كما يقال ان طبيعة
(فانهم يقولون ان الطبيعة مبدء لهذا)
الحجر مثلا مبدأ لحركته الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها الصاعدة وهكذا
ما يقال في الكيفيات كالاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ لبرودتها
وطبيعة النار مبدأ لحرارتها ومثال ذلك حيث قال وذلك لان مصدر
(اي عدم الجواز وصيغة)
الفعل الجسماني قوامه ووجوده بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة
بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المطبعة في الاجسام لا تصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا تصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطة جسمها شرط
في اتمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح
(الاخطاء الطبيعة نسخة)
فعلها في الجسم وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
(بالجر)
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فلا تكون فعلها في اجسامها
محل بل معنى قولنا ان الطبيعة هي مبدأ تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة
مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المستعد بتلك الطبيعة انما يستعد
(الظاهر قد يكون من سهو الناسخ وصوابه الدوري)
بحدوث الطبيعة فاذا تم استعدادها افاض الواهب الصور عليها
(اي الجسام)
بحسب ما جبلت قدرته لانه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام
شرطا لقبول ذلك الفيض من المبدأ كانت الطبيعة سببا اعدبا لذلك القبول

محتاجا الى الاستكمال بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال الجسم
علاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر النفوس ليستكمل بالعلاقة ومن له
رتبة الابداع لجسم يقهره علاقة ذلك الجسم وكمال المفارق لحسن التشبه
بمبدئه الواجب بالذات والعلاقة الجسمانية نقص له والذي يتوقع الجوهر
ويحصل وجوده كيف يقهر بعلاقة عرضية وكل هذا ظاهر لمن له ادنى حدس
وان سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم
منه ان لا يصدر عن المفارق الا آثار مختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن
للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق
الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها
واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما
تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة تعيد او تقريب مفارقها طبعا
فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن
في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد
ان يكون فيها امر مفارق يكون علة لتلك الآثار الاخر اما لثالث سلمنا ذلك
لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضا اذ كل موجب تعرى الاجسام لا يلزم
ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ الحركة
وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديدة الحامية مبدأ الحرق
بالقوة والحركة في العنصر الموضوع مبدأ الحرارة وليست بصورة جوهرية
وهذه الاشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء آثارا انما ذكرتموه

الى غيره مع بقاء المادة في الحالين كما في العناصر فنقول حالا والجوهر
الحال بكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل الروافقين بوجوه
اما اولا فبان الاحتياج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك الخصصات
بلزوم الجسم وعدم تصوره خلوه عنها غير صحيح لان استحالة الخلو عنها لا بد
على جوهريتها وافتقار المحل اليها الليس الجسم لا يخلو عن مقدار شكل
وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها يصح بدلها
مع بقاء محلها فلا يكون جوهرا الورود مثل ذلك في تبدل الصور على الهيولى
مع بقائها بعينها والها ما ذكرتم في افتقار المادة الى تلك
الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع
خلوها عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم
عن شكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق
غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالخصصات لو اوجب كون تلك الخصصات
مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية بالانسان
مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل
ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات الجنس صورا فكذا حق
ان تسموا مقومات الانواع صورا فان قيل الماهية النوعية تامة
للحصول فلا كذلك في الجنسية قلنا بالقياس الى افرادها مع قطع
النظر عن اللواحق التي سميتموها صورا نوع حقيقي تام والاختلاف في
النوعية للخصوصات مشترك الوقوع بين الجنسية والانسانية فلا

وهكذا في غيرهذا اذا تاملت وجدت بعض الهيات والصفات مقدم
وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتاخر وكذلك
لنسبة النفس الى قواها هي بعينه لنسبة الطبيعة الى ما قلناه هذا بملاحظة
فنقول لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يوئيل ما نحن بصدده تائيدا
عظيما فانه لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس امرا
مقارنا لتلك الاجسام فليجز مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار
والبرودة التي تحصل في غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة الى الشبيه
جوهر المغتذي والانماء والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها صورا
لم يثبت الا كونها من الشرائط والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل
والحرارة والبرودة وامثالها والعجب ان القوى الغاذية والمصورة عندهم
اعراض مع انهم يسمونها فعالة وينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت
هذه المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الذاتي من حجة
كونها مقومة للمادة نبينه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام امرا
غير المحل والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك وعنه نهوما ان يكون
عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة
معرى عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص نوعا من انواع الجسم
فانه لا يقدر ان تتصور جسما لا كيف فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا حجرا فالجسم
المطلق لا يتخصص نوعا ما وجود الجسم بذلك التخصص المقوم الذي هو جزء ذلك
الامر وهو هويته ما هيته فالجسم يحصل بها والبدن بجزئه الذي هو كل حيوان

١٣٨٦

للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز
ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام
تقريره ان الصور اذا تبدلت في الاجسام يتغير بتغيرها جواب ما هو بخلاف
الاعراض اذ يتبدل بها في الجواهر لا تتغير جواب ما هو فليست الصور اعراضا
والمراد عليه نيابة عن القضاء ان من الاعراض ما يتغير بتغيره
جواب ما هو فان الحديد قبل ان يحصل منه هيأة السيف اذا سئل
عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد او بجة الحديد ثم اذا حصلت فيه
الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد بل بانه سيف و
لا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والجدة وهكذا الطين اذا جعل لبنات
وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث فيه الا اجتماع
وهيآت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحد وه لا مدخل له في كون التبدل
جوهرا وعرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدل له جواب ما هو
ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات الطبيعية كالحيوان
والانسان بين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد
بان يقال الجوهر ما يتبدل سبيله حدود الماهيات الطبيعية للجوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس رسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع
اللهم الا ان يجعل اصطلاحا آخر في الجوهرية والعرضية فان كان اصطلاح
في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود
في الموضوع من غير مراعاة الضابطة في العرض لما استغنوا عنه وعدلوا

تمامية احدهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل مخصصات النوع تعرض
عن اسباب خارجة وامور اتفاقية ولا يتقوم لها حقيقة النوع
قلنا ما فرضتموه صورة ايضا يلحق الاجسام والصوليات باسباب خارجة
واستعدادات كائنة والهوائية وغيرها فانها تلحق الهيولى من خارج تلك
الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام في دعوى
كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث
انه بماذا تبين لكم تقومها لوجود حاملها فان استدللتم بكونها
مخصصة للجسم المطلق فكذا بين في مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام فيجري
الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على قاعدتكم
هو الموجود لا في موضوع فتقول صور المركبات وقوامها موجودة في موضوع
فتكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل مستغن
عنها لان صور العناصر على انكم كافية في تقويم المادة ولا يلزم للعناصر
وجود وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على مذهب التحقيق
وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها فرضية صورتها هي اعراض
فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة المركب لا
ان الجسم عنها لافتقاره والمجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فتكون
جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه
اشياء مع اجتماعها وتلك الاشياء هي العناصر لماهية الصورة والاجتماع
عرض صور المركبات انكانت تقوم وجودا ليست مقومة

من تلك العوالي وهو الجوهر بالذات دون الاخرى لا بالعرض فاذا علمت هذا
فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغير ذلك
حقيقة محصلة لها ماخذ طبعي سلمة من الجزء الذي هو مشترك بين
الاجسام ومن امر اخر مختص لو لم يكن كالجسم مندرجا تحت معقولة الجوهر
بل يكون من معقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت
معقولة الجوهر ولا تحت شيء من المعقولات البواقي بل كان يكون له حقيقة
محصلة احدية ويكون كالجزء الموضوع بجنب الانسان والواقع خلاف ذلك
بالاتفاق فيجب ان يكون للناري جزء مختص جوهري سوى الجسم هو المسمى بالصورة
النوعية وايضا تلك المخصصات اما هي مبادي لفصول ذاتية لانواع الجسم على
ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات ما خوذان
من المادة والصورة الجزءيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة الحقائق
في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انضباط
الماهيات في اعداء الوجود المحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في
الاذهان واذا كان فصول الجواهر جواهر بالحد الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام
متحدة الحقيقة مع صورها النوعية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر
وتركيبها نوعا من على نهج الطبع هكذا الصور الطبيعية فصول الجواهر وفصول
الجواهر جواهر فالصور الطبيعية جواهر واذا كان في حقائق الاجسام فصول
ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان تسمى الاثار المختلفة
المختصة بعض انواع من الاجسام الى تلك الصور نوعا من الاستناد وان كان

تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا التقوم
تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان المحل الصوري لا يحتاج اليه
المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل ونه والمتقوم شيئ بحسب الماهية لا يمكن
تعقله بدون ذلك الشيئ فافتقار المحل الى ما يحله من الصوري في تقويم الوجود
لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم
ما فيه هذا غاية ما تاتى للذاب عن المذهب ولا قدرة الا بالله ثم ان الذي يجب به مع اصحاب
جوهرية الصور الطبيعية من المسائين واما الذي وضح لدي وهذا المبحث هو انه
من الامور المقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يحصل حقيقة
محصلة نوعية لها وحدة طبيعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبيعية
من مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية
اليتها وحدة بمجرد الاجتماع والصناعة وقد قالوا ليس كل معنى يقترن
بمعنى يجب ان يجعل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس واحد الا كان
الانسان مع البياض نوعا ومع الفلاحة نوعا فيكون الانسان جنسا
وهذا حكموا بان مفرد المشتق كالابيض والاسود لا حظ لها من
التحصل النوعي لاتصافها من جهة واحدة ونسبة لم يكن نحوعها
من مقولة واحدة وامتنعوا عن تحيز تركب حقيقة واحدة ذهنية
مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه حيوان عالم طويل
فانهم لم يجوزوا ذلك لكن لا يجب هذا كونه مندرجا تحت نحو من الجوهر والكم و
الكيف والوضع وغيرها اذ مراجع نوع تحت جنسه بل الماهو واقع تحت واحد

الى النوع وحصة من الجنس والتشخص بالقياس الى التشخص وحصة من النوع
ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبعية كما صرح به الشيخ
الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة تحدث مع الصور الطبعية يحصل
مقدار آخر وامتدادات اخرى فيحصل معها اتصال آخر فلا ينبغي لاحد ان يقول
ان الصور الطبعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس الى
الصور الامتدادية فان الجسم جزء كما ان المتصل القابل لفرض الابعاد الثلثة
واذا تبدل الاتصال الصورى بتبدل الصورة الطبعية تتبدل به الجسم ايضا فيحدث
مع كل صورة طبعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى بعينها وتقبل حدودا
مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة
يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم محلها
الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه وحيث
كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب حدودها الامتدادية
ومقاديرها المختلفة صح ان يكون الهيولى يحفظ شخصها بانحفاظ
نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى الصور الطبعية
المتخالفة الانواع ومن ههنا حكم بان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات
وفقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع النفس وحدث جسم آخر وهذا
ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف
في جسمية الصور وعرضيتها ولعلنا متبعا ان هذا الكلام مع الجسمية
ليحيط الناظر باطراف الطرفين وقد بقي بعد حساب

قوله وحصة من الجنس والتشخص بالقياس الى التشخص وحصة من النوع
قوله ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبعية
قوله فان الجسم جزء كما ان المتصل القابل لفرض الابعاد الثلثة
قوله واذا تبدل الاتصال الصوري بتبدل الصورة الطبعية تتبدل به الجسم ايضا
قوله وحيث كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة
قوله وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفريقين

كل نوع منها ذو عناية موهبية لائكة الله الروحانيين يقومون بكلاءة ذلك
النوع باذن مبدع الكل ست اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل
الاجسام انواعا فانه يكون لها مبادٍ في المواد بل يفيدها مفيدٌ من خارج
فان الاستعدادات واللا استعدادات ليست بطبايع محصلة
يتقوم بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة يتخصص بها
الجسم تخصصا اوليا وانما شاهدها لاعداده لافادة واختلاف تلك الصور
في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مبادئها المفارقة لا الى اختلاف ذوات
الهيولیات او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة بحسب الذات على
الهيولیات واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف
الهيولیات او اختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف التشخصات
وانحاء الحصولات لا الحقائق انفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو البارئ
الفعال على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية
روابط فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان
الصورة الجرمية التي هي الانفعال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم ما هو
ومقومة لوجود الهيولى كما سيأتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبيعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم
بما هو جسم وانما تعقل الهيولى لا بالصورة الجرمية والجسم لا بالصورة
الطبيعية فليست الجرمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبيعية مقومة لحقيقة
الجسم فكل من الصورتين جنسية نسبية وتعليلنا لاحكام الفصل

الميول كجوانب الارض الى مركز الكل ولو عدم من التلازم فانما هو في حفظ الوضع
لا في الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات اخرى واما المعان بحسب
المعلولية فليس يصح ان يستند في درجة واحدة الى علة واحدة حقيقة
بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية لا عسا
وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصدر عنها تلك الحيثية فكل منهما
ليستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الاخر بجهة اخرى وهذا لا يحقق التلازم
بين المتعين لعدم تكرر الوسط اذا تمهد هذا فنقول في كيفية التلازم
بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة كما قال
المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه
فعلية التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة قبلية زمانية
كما مر ولا قبلية ذاتية ولا كما تقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات
على الصورة والا لزم ان يكون الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور
والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة
ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة او الة او واسطة ولا لة
ما به يوثر الفاعل في مفعوله القريب والواسطة هي مفعول بالقياس الى احد طرفيه
احدهما معلول مطلق ولا خر علة بعيدة والة واسطة معلول قريب لاحدهما
وعلة قريبة للاخر لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل اذ بالشكل تتم
تحاتم في تشخصها الى التناهي والشكل لا يستدعي شكلا اخر والشكل عن
الصورة متاخرة عن الحدود المتاخرة عن الاقدار المتاخرة عن الجسم الجسم صحيح لانه

فى الرواياو الله الهادى الى الصواب وبه الاعتصام فى كل باب وتسلم
ان ايراد بحث الصورة النوعية فى اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم
مع الهيولى ولذا الكيفية لا يختص بالصورة الجسمية بل متبنا على الصورتين فان
الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهى لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التى لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله
هذا اية يزول بها وهم اشتباه سرى بما وقع لاحد فى كيفية التلازم الثابت انفا
بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلالة فعبر المصنف عن
ازالته بالهداية كما هو عادته فى هذا المختصر ولتقدم فهمنا ما يتوقف
عليه تلخيص الكلام فى المطلوب وهو ان التلازم عنده التحقيقى انما تقتضيه علة
موجبة تكون التلازم بينها وبين معلولها او بين معلولين لها او على الاقل
وجه كان بل بايقاع تلك العلة ارتباطا تاما افتقاريا بينهما على وجه
من الوجوه البتة اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالاخر ويمكن
فرض انفراد احدهما عن الاخر وما يظنه الجمهور من امر المتضايفين
الذين بينهما تلازم بحسب الماهية انما هو تحقق افتقارى بينهما
بالفعل اما الحقيقيان فما بتقاء كل منهما الى المفروض الاخر واما المتضايفان
فما بتقاء بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الاخر وهو ذاته
وعلى هذا القياس تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقادم البينين
المختلفين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية

لاشتراكهما في كونهما معلولا لها متاخرا عنها واما المعلول المتاخر عن احدهما
بالذات فلا يتاخر عن الآخر بذلك لعدم كونه معلولا لهما وبهذا يندفع
التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي لو كان متقدما
على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء ثم
حكموا بان الفلك المحوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوي
غير متقدم على الفلك المحوي لاشتمال المعية تارة على علاقة المتلازمين بالطبع
وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في شرح الاشارات
ولما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما ليست
علاقة المتضايفين لامكان تعقل كل واحد منهما بدون الاخرى وان عرض
لهما علاقة المتضايفين من حيث كونهما شيئين مستعدا ومستعدا له ولكن
النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة واذ قد ثبت ان شيأ منهما ليست
علة للاخرى فهما معلولا علة واحدة موجبة لهما محققا لمعنى التلازم واذ ثبت
كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها
وذلك السبب لواحد اما ان يختص بكل واحدة منهما بالاخرى على الوجه الدائر
وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخلو اما ان يكون كل واحدة منهما بحسب
نفس ذاتها متعلقة بمفارق ذات الاخرى تعلقا افتقاريا يرجع الى كون الدائر
او ليس هناك تعلق الافتقار من جانب فيتقارب المتلازمان بالطبع المصاحبة
الاتفاقية كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجانبين وايضا لكل
واحد من الدائين مفارق ذات الاخرى بعرضها فيكون عرضيا متباينا

انما يفيد تأخره عن ماهية الصورة لا عن شخصها والمدعى عدم تأخرها عن الصورة الشخصية
ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الى الاين و
الوضع المتأخرين عنه واعترض بعضهم بان احتياج الجسمية في تشخصها
الى نحو اين هو التشكل وامثالها غير ظاهر لان الجزئي منهما متغير مع بقاء تشخص
الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد
الشخصية والجواب ان الاعراض المشخصة المادية كالوضع والاين وغيرها من مسمات
بالمشخصات اما لانها يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام ولانها لوازم
واما رات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعد من مقومات الصورة
الشخصية ومن متممات علة التشخص لنوع ما وشيء مما ذكرناه لا ينافي الكلية
فالجسم يحتاج لا في كونه جسما بل في كونه مشخصا الى الاين مثلا من حيث
هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما وبحتاج كل اين بما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم
وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض
التي يقال لها المشخصات والتشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل ما معها او متأخرا
عنها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات
والهيولى متقدمة على التشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على التشكل
بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم
عليه بمرتبة كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما ما مع المتقدم على الشيء بمرتبة العلية
فلا يتقدم على ذلك الشيء الا في ذلك المعنى في الوجوب بالغير اما التحقق
بين معلول علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما تقدم على الآخر ايضا

الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها في وجود بقائها
واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية الهيولى فلا بد ههنا من سبب
اصل هو موجد حسنات دائم الوجود ومفارق الذات عن المادة وعما يتعلق
من الجسمانيات والا لعاد بعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التي تحصل
وجودها عن السبب الاصل وتستحفظ تلك الماهية في عالم الاسطقسات بتعقب الصور
منه وتستبقي الهيولى بالسبب الاصل وبالصورة من حيث هي صورة
فباجتماعهما تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة
العاقبة شريكة للسبب الاصل في اقامة الهيولى بما يماثل الزائلة
في انها صورة وبما يخالفها من المتنوعات تجعل المادة جوهرا بالفعل
غير الذي كان بالسابقة وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة
هي الصورة المطلقة مبدأ الذات شخصية هي الهيولى وقد بين في موضعه
ان الواحد بالعموم لا يكون علة لواحد بالعدد فيجاب بان ذلك
غير مستبين الفساد في الشرائط والروابط فان العقل وان استوحش
عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علته الفاعلية لكن
لا يمنع ذلك في الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم
المستحفظ وحدة عمومه لواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد
على ان ذلك لا يخرج العلة التامة عن الواحدة العددية ولقد شجعت
الحكماء المعقب القدسي واستحفاظ الهيولى التشخصية بالصور المتعاقبة
المستمرة وحدتها من يمسك سوقا معينا بين عامات متعاقبة

المعروض كالابوة والبنوة او من الجنبتين وكل من الذاتين بنفسها كالحيوان
ولكن كلاهما في اصل الوجود بل في وصف الخرء كالبنتين المحنيتين فيكون على تقارن
في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فليفرض في التلازم بينهما بحسب
الوجود وهلم فقد علم ان بعد فرض المقيم لكل منهما لا يمكنك ان تدبر لاقامة
من الجنبتين ولا ان ترفع الاقتدار منهما جميعا وتقول ليس احدهما بان يقام
بها الاخرى ولى من الاخرى بعكسه فقد تعين ان احدهما بخصوصها متعينة
كان تقام بها الاخرى فلنا ان نتظر اية بالك واية علة تكون لها حتى
واذ ليست الهيولى لاقوة القبول وليست لها جهتان لتوتر وتاثر والقابل
من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد
انما تكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب الفعلية فالهيولى ليست علة حتى
للتلازم ولا شريكة لها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست آلة او
واسطة مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا
او بعيدا او غير آلة المطلقة لكن بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى
في لوازم شخصيتها من التناهي والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان
الهيولى مفتقرة في وجودها الى جميع الصور فتكون شريكة لعلتها الفاعلية
والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجة عنها لا تقوم لوجودها
وانها استاثرت بقبلها وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة
فانها بتاتا لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية
عن الهيولى من كل الوجوه فانها بتاتا لا توجد بدون التشكل المفتقر الى

فصل في المكان لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي

هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود بهذا الفن اعني

البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي فبدأ بما هو الاشهر منها وهو وقوعه

في المكان فحقق اولا ماهية المكان في هذا الفصل واثنى بتتبعه

بعد ذلك في الفصل الذي يلي هذا الفصل ونحن نوردان مبينين ولا كيفية

وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان منقول لا مر الشيء

بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه فاما

ان يكون هيولاه او صورته وان لم يكن جزءا ولا شك انه يجب ان يكون مساويا

له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن بعد متساوي لما يحويه او عن سطح

واما ان يكون عبارة عن سطح جسم يلاقيه وان كان بعدا فهو اما

ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل منها

ذاهب ولما كان الاشكال في ماهية المكان في انها بعد او سطح خصصهما

بالذكر فقال وهو اما الخلاء اي البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا

او مشغولا والسطح المباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من

الجسم المحوي عليه المكان اما دليل الاول اربعة نص الى عليها المتنازعون

لئلا يكون النزاع لفظيا وهي نسبة الجسم اليه بالحركة في وسائر معانيه وصحة

انتقال الجسم منه اليه واستحالة حصول جسمين في حيز واحد واختلافه

باجهات تنقل لا يجوز ان يكون المكان امرا عدميا لهم ان يكون متقدما

في حيز واحد فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما متقسم

يزيل واحدة منها ويقيم لاخرى بدلها والحال في عالم الطبيعة الخامسة
كالحال في عالم الطبائع الاربع فان الصورة اللازمة هناك تعين العقل
الواهب للهيولى باذن صانع الكل بما هي صورة مطلقة لا من حيث هي مشخصة
وان كانت لازمة الشخصية لاحتياجها الى المادة في تواشيها من المقدار
والشكل ولذا قال والصورة تفتقر الى الهيولى في تشخصها اعلم ان الصورة
وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن باعتبار الشخصية يوجب تكرر التعلق
من الجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة
لا بشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى الشخصية لا بالهيولى بما هي هيولى
اذ لا يعقل هذية الحال بدون هذية المحل ولا نصح بقاء الحال مع تبدل
المحل بل هذه شاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل اذا عدمت الهيولى
فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحدة منهما يرتفع برفع الاخرى فلا
احقية لاحدهما في تقويم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا يعني انه لا ترتفع
الهيولى لا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فيلزم
عدم حركة المفتاح عقلا لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح
الا وقد بطلت حركة اليد ولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات
نعم التلازم المذكور من الجانبين بين العلة التامة وبعضها الاخير وبين
المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الثبات اذ العلة
متحققة ثم معدوم وحينئذ اما المتلازمين والمسبق والمعلول بالاخير والصوت
وان كانا في مرتبة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله اعلم بالصواب

والتناهي والتماثل ومنها انه لو كان بعدًا يلزم تداخل الاجسام والاعتماد بكون
احد المتداخلين غير مماثل غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة
راسبًا كما وقع لبعض الاعلام بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين
اما ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد
والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين
فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان
هما المتمانعين عن التداخل لا المادتان وان كان الاول فذلك بطل
لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع
بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها لا تقتضي البعد
ويتعقد به وبسببه كلها في كله وان ما يقتضي بعدها فالمانع هو بعدها
لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا من جهة
المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طباع الابعاد
تأبى عن التداخل ويوجب المعاوقة والتحيز وايضا يلزم على تقدير كون
المكان بعدًا تساوي الممكنة فلا يتصور كون بعضها طبعًا لبعض لاجل
وكون الآخر غيره لآخر وايضا يلزم من امكان انتصافه في ذاته بالحركة
الاينية ترتب لا نهاية له بالفعل متناهية ومن امتناعه امتناع الحيز لما
لانه لازم للبعد المتناهي الحركة ولازم منافي الشيء منافٍ لذلك الشيء
هذا ايضا يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون الجرم
اذا فرضت حركة على محيط دائرة من الارض حركة مستقيمة الى

Bibliothèque nationale de France

المفارقة ما يخرج حصولها في كل شيء الى الكون في ذلك الشيء ذا مادة فخلا
اللوازم والا لكانت المفارقات ابيض وذرات سواد من جهة اتصافها
بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده
الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجردها او زوالها وهو مم
ومن له الادلة التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب
افلاطون انه لو كان بعد المكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول
القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه
او محال فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا
مادة وكلاهما خلف لفرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان
لا يقبل الانفصال اصلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته
لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال
له ذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص ما ذكره
الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول لقولك بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام
غير مسلم عند اصحاب هذا الراي لان الجسم يقبل الانفصال لا مادة له عندهم لانا
نقول قد سلفت منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الحوادث مسلم النبوت
عند الجميع سواء كان ذلك لقابل نفس الجسم وجزاءه ولا ان نقول لا نسلم
ان المتصل لذاته لا يقبل الانفصال اذ الجسم عند بعضهم محض المتصل بذاته القابل
للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب فمادته يلزم كون
الخلاء ملاء بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل

فصل في الحيز

كل جسم اعتبريا كان او بسطقسيا فله حيز طبعي يطلبه عنه الخروج عنه باقرب الطرق وهو عنه القائلين بالجوهر الفرد هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يحيط به الجسم كما هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين الى السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تصويرهم لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة بعض المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان كما سوى الجرم الاعظم وهو لا بناء على الاعمية كما توهم وذهب بعضهم الى ان المكان بما هو مكان ليس طبعيا الجسم من الاجسام اصلا سواء كان بعد المجرد او سطحا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي فاختصاص بعض اجزائه بكونه طبعيا لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن الارض بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز ثقلها على مركز العالم ام لا وان يتحرك الارض بطبعها لو فرضت في وسط العالم غير محاطة بالماء والالزمان كلاهما ظاهر البطلان وكذا الملزوم بل الحق بالطبع للاجسام ما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب بالعرض فالارض مثلا تطلب مكانا هو الذي هي فيه لانه تحت محيط مكنة والماء يطلب ان يكون محيطا بالارض بكليتها لشرط ان يكون الارض

على وجه العالم لا ما لو فرضت بعد مرتبة القطب

خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء واعترض
اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام
كحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف
في الريح الهابة متحركا للتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس
والمحمول في الصندوق منتقلين عن كل البلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في
الماء حركة مساوية لحركته جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده
الحكيم ان الصيئم من يقوم المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان
مع ذلك النقصان وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يلزم الاول في الزق
الملوء ماء او هواء اذا نقص منه شئ مما فيه والثاني في الجسم المنقرب
والثالث في الشمعة المدورة مرة والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان
والمتمكن لازمة ومنها عدم عموم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم
مكانا ومنها عدم وجود ما هو المط الطبع للاجسام الى غير ذلك
وتمام وجوه من الاجوبة المشهورة في الكتب من اراد الاطلاع عليها
وعلى سائر الادلة والمباحثات المذكورة في هذا الباب بين اصحاب
هذين المذهبين فليرجع الى الكتب المبسوطة وكثيرة الايرادات على كل
من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة
عن الجسم المحيط من حيث انه محيط لخلوصه عن جميع ما يرد على القول
بالبعد عن الكل مما يرد على القول بالسطح والقرب عن مفهومه
العرفي لانه اذا انتقل عن مكان الماء مجانبا بانه لكون السطح الباطن منه

بين شيئين بوجب استناد احدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون الجسم
البسيط حيزان مختلفان طبيعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا يقتضي شيئا متخالفا وايضا لو كان له حيزان طبيعيان فاما ان يحصل
فيهما معا او في احدهما لا وجائز ان يحصل في شيء منهما والكل مستحيل
اما الاول فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما
وخلى مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون
الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعيا لان الطالب الذي لم يحصل فيه هرب
عن الذي حصل فيه والهارب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا
وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم
ان لا يكون الثاني طبيعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبيعيا
وقد فرضناه طبيعيا هف واما الثالث فلانه حينئذ ان لم يكن
على سمتهما وكان عليه ولكن يتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين
مختلفتين وهو محال وان وقع منهما في جهة ميل الى جهتهما طبعا
فاذا وصل الى اقربهما عاد الى المستقيم الثاني ويقال ان يقول نا لو قدر
النار في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز
يلزم سكونها لانطباع عنه المركز فيكون هذا الحيز طبيعيا لها
بيان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت
مقتضية للحركة الى جهة من الجهات ولا يختص بجهة
هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يعرض لها السكون

اى ما يؤثر فى الجسم لا على وفق ما يقتضيه طبعه ولا ولى ان يؤثر اذا لاحظنا الجسم
وقطعنا النظر عن تاثيرات الامور الخارجة عن ذاته لما لا يزدان يرفع
القواسر وان كان ممكنا لانه فرض بحسب الذهن لكنه جاز ان
يكون مستحيلا بحسب نفس الامر فهذا يتمشى لا ستدلال ان الجسم ما طبعيا
بحسب نفس الامر بل بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع يكون فى حيز معين
لاجله وذلك الجائز الذى حصل له حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته اولا
لان وجود العارض للشئ يدل على وجود سبب يقتضى ذلك العروض
والسبب اما ان يكون غير خارج او يكون خارجا لا سبيل الى الثانى لانا فرضنا عدم
جميع القواسر على التاويل المذكور فتعين الاول فاذن انما يستحقه
اى ليس توجه بطبعه لاجسميته المشتركة ولا بهيولاه اذ ليس شانها
اقتضاء شئ مع انها فى التحيز تابعة للجسمية وهو المطلوب فان الفاعل
وان لم يمكن فى فرض رفعه مع فرض وجود مقتضاه لكنك
قد علمت فى مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسى نسبته
الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلا بد ان يتسبب الاحياز المختلفة الى
امور مختلفة داخلة فى حقائق الاجسام وما هى الا طبائعها التى
هى صورها النوعية اقول وبالله التوفيق ندفع ما قيل من ان حصول
الجسم فى المكان من الاعراض اللازمة التى لا يتصور خلو الجسم عنها
فالتاثير فى حصول الجسم فى مكانه من تمة تاثير الفاعل فى وجوده فانا
اذا وجدنا الجسم موجودا فى مكان لا محالة كيف وقد علمت ان الملازم

او ما اتفق وجوده فيه اذا تساوت الميول فيه وتجاذبت
هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في شرح الاشارات واعترض
عليه المحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء البسيط جزء مكان
الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور او الخلاء وان كان
هو السطح الباطن كان الجزء جزء مكان الكل لا في جميع الصور
فان شيأ من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزء امن مكان
الفلك اصلا اقول هذه المواخذة كالمواخذات اللفظية فان غرضه
قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل اذ هو بعد
وقع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن حركاتها الى ملئة سوى امكنة
البسائط ومنها ان القول بان التركيب لما كان عارضا لبعد كان داع
فلو كان للمركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء منظورا فيه كان
المركب ان كان افراده محدثة الان مطلق المركب قديم فلا زمان
ونوجه في ذلك المكان هو بقول مطلق المركب وان كان قديما
لكن تخصصه انما يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان له
مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق
الخلاء مطلقا مستحيل عندهم وفيه بحث مر تبة كان كما يظهر من تعليقاتنا
عليه فصل هاوي الهوي ذامات العقول ومنها انهم لا يعنون بان
يتحرك في ذلك المكان بسيط قسرا ولو كان القاسر ضرورة الخلاء
اقول لما كان تحقق الفصل كل مرتبة بعد تحقق الطبع على الوجه المذكور

بالقسمة لها كانت يقتضي ان تنبسط عن الوسط الى الجهات
بالسواء ولابد من تجويف في داخلها والتجويف اما ان يتحقق الخلأ
او يدخل جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يمكن الا بنفوذ الهواء
المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتاتى الا بالخرق في جهة دون جهة وضع
نقول ان المرجح لان هذا الانبساط في كل جهة هذا تلخيص ما ذكره ثم
قال وهذا عجيب فان الطبع يقتضي امرا صار غير ممكن لعارض
عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا
العارض في لا يمتنعها انتهى واعلم انه كما لا يكون لجزء البسيط مكان
الا بعد حصول الكلية والقسمة كذلك البسيط بل موقع التجزية
في الممكن موقع التجزية في المكان فكان لجزء هو جزء مكان الكل فلذا
لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب مرض
بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء
قبل التركيب ومن اقتضائه الحصول فيه يلزم وجود الخلاء
بعد التركيب ههنا تمان التركيب حيث لا يفيد زيادة
في الجسم فلا احتياج بسببه الى مكان زائد على ما كان للبسائط
فامكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها وكان
مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب
ومكانه ليس لا واحد لان مكانه ما يقتضيه الغالب
من اعراضه ان كان فيه غالب مطلقا او بحسب جهة كان

بلا واسطة او بواسطة مستندا اليه او بقائمة لا سبيل الى الثاني لانا

وفرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب فان قيل لم

لا يجوز ان الفلك لا يخلو عن وضع معين وعنه بهم انه لا يقتضي وضعا معينا

فلذلك لم لا يجوز ان يكون شيء معين لا اشكال طبيعيا للجسم مع عدم خلوه

عن واحد معين منها قلنا الفرق بين الصورتين بين اذ الوضع الذي هو تمام

المقولة انما يحصل بسبب امر خارج ومع قطع النظر عن الغير لا يتحقق

اصلا لا مطلقا ولا معينا فلذلك حكم بان الفلك لا يقتضي وضعا

معينا واما الشكل المعين فانه حاصل للجسم مع قطع النظر عما عداه

ولذا الحكم بكونه طبيعيا واعلم ان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة

الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا فعلا متشابها واتفاق البسائط في الشكل

المستدير لا يدل على تفاقمها في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان وجب

اختلاف العلل ولكن اشتراكها لا يوجب اشتراك علة لا يجوز مع ذلك

استنادها الى الجسمية المشتركة لانها من حيث هي معينة متأخرة عن

المقادير المختلفة باختلاف الطبائع فلا بد من استنادها الى الطبائع اقول

وههنا شيء آخر وهو ان البسائط وان اشتركت في اصل الاستدارة لكن لكل

استدارة خاصة ومراتب الاستدارة مختلفة تختلف عما يليق في موضعه

فلا بد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي الا طبائع تلك الاجسام التي هي

عناصرها البسيطة واعلم ان طبيعة الارض تقتضي الكرية والكيفية

الحافظة لها في كل مكان كالاستدارة بالنسبة الى الانصاف بل الثاني من الاول

اشكالان احدهما ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة
الفلك الكلى فلا بد ان يسرى فى جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها
صورة للمجارح مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال
وجوابه المنع عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر فى المركب باقية
وحلت فيها صورة اخرى نوعية سارية فى جميع اجزائه وهى العناصر
فيكون فى كل عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق فى الجواب ان يقال
ان صورة الفلك وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية فى اجزاء الجسم
حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت
بمجموع الجسم من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك
بعينها نفسها المجردة فان الصور صنفان صور يقوم بمواد الاجسام
سواء كانت سارية كالصور العنصرية او غير سارية كالصور
الحيوانية وصور لا تقوم بمواد الاجسام بل قوامها بذواتها
وانما كانت بكل فلك بل لكل كرة انية صورة مجردة
هى ذاتها وبها تحصلت ماهيته فلا يكون له صورة اخرى منطبعة
فان ذلك كما قاله المحقق الطوسى ثم لو ارتفعت تلك الصورة ذهب اذ الجسم
الواحد فيمتنع ان يكون ذا نفسين اعنى ذا ابتين وقد صرح هذا العلامة
بان القوة المتخيلة فينا كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها
واما ما افاده فى الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين
نوعيتين كالاجزاء العنصرية المركبات فهو مما لا يخفى

لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت مقسوية بالاسباب
الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما ازالت عنها الشكل لم تزل
اليبوستة صارت اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى الشكل
الطبع بالعرض وعروض ذلك لكونها مقسوة من وجه مطبوعة من وجه
كالمريض الذي تفعل طبيعته في بدنه الذي قلت رطوبته لسبب القاسر حرارة
توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي ارتكز فيها كوكب
او تدويرا وخارج في الشكل لاجل القرب وكذا اختلاف المتمم فيه لاجل الخفة
رقة وغلظا ليس بسبب لقاسر بعده في الفلكيات على رايهم ولا بسبب
صورة واحدة والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب
الصور المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف
باختلاف الفاعل فالصور المتعلقة بالفلك الكلي وان اقتضت
كرية شكله لكن تصلت به صورة اخرى فرقت منه كرة اخرى
هي كوكب وتدوير او خارج فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد
الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد واختلاف المستعدات القابل
يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فكما جاز ان
يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الثانية لا هي
تعود الى القوابل واستعداداتها كذلك جاز ان يتصل ببعض
البسائط صورة كمالية بحسب فطرتها الاولى لا سباب تعود الى العقول الفعالة
او نفوسها التي تمامها على الوجه الاشرف كما قال صاحب الحكمة ههنا

متشابهة التركيب ولو كانت لطبيعة مستقلة لكانت له حركة
محصلة يخرج نفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل لا متشتتة بمدأها
المفارق كما هو مذهبهم واما النادج فمن حيث انه جزء من الفلك
لم يكن حيا مستقلا ولم يكن له حركة خاصة بل انما حركته خاصة من
الحيثية المذكورة واما من حيث كونه نادجا مستقلا فله حركة خاصة
وصورة خاصة متنوعة تكون مبدأ لها وهو من هذه الحيثية مباين
الحقيقة للفلك الشامل فعلها هذا لا يلزم في شيء من الصورتين تعدد
افراد المبدع واعلم ان فاعل اشكال الاعضاء في الحيوان ومقاديرها
واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في كل منها منفعة خاصة يجب ان يكون
قوة طبيعية عديمة الشعور تسمى بالمصورة حتى اذا تجسم عند ادراك
الغاذي لزم ان يكون الحيوان كريا واحدا او مجموع كرات متعددة على ما
خصل في موضعه فان كل فطرة سليمة تشهد على ان مثل هذا التصوير
المحكم والترتيب الانيق الذي يحيرت العقول عن الوصول الى غايات منافعها
يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم والادراك وهو ظاهر ولا عن النفس
ناطقة او غيرها لما حقق لا ولان النفس لا تحدث الا بعد البدن واما ثانيا
فلانا الان عند تحاول علم ما لا نعلم كيفية الاعضاء في اشكالها ومقاديرها
واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف يمكن ان يقال انا كنا علمنا ذلك
بعينه الامور وانا ثالثا فلانا الان عند استكمال القوة النظرية لا نعلم
من صفات ابدانا في ابتداء الامر عند غاية الصغر كيف تدرجنا على اشكالها

اذ يلزم ح ان يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جنسه
واحدا فلكا وكوكبا او نارا او ياقوتا وصورة العناصر في المركبات العنصرية
وان كانت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون للعنصر
واحد صورتان نوعيتان بيانه ان للمركب العنصري كاليا قوت مثلا وكالاعضاء البسيطة
الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة
بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية والعظمية انما هي
سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في
كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار
او الهواء كيف يتاتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال ايضا ولا
انه لو كان في الفلك صورتان كان فيه تركب قوي وطبائع فلا يكون
بسيطا اقول وبما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج
الى ما اجاب به عنه من ان معنى تركيب الصورة القوية ان يكون
لجزء الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان له جزءان كان له
قوتان وليس الامر في الفلك هكذا لان احدى الصورتين سارية في
الجميع والاخرى مختصة بالبعض ثم قال والاجزاء الصورة التي
تحل مجموع الفلك وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الحال
والمحل اجزاء من نوع واحد فيلزم بعد اتحاد المبدع وقد صرح بوجود
الخصائص في بعض اجزائه دون بعض وحواله ادراك واحد من التمهيد ليس حسنا بعد
ما هو موجود في جميع اجزاء الفلك فلا يمكن حمله على ما ذكره

وليسير البسيط متوقف على معرفة الزمان وكذا اللاّ دفعة المأخوذة في
سرعة شيء منه للمأخوذ في حدها الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان
والزمان ثم مقدار الحركة وأجاب عنه صاحب المحاكمات بان اللا دفعة واللا
والتدريج خطا تصورات اولية لانانة الحواس عليها من الجائز ان تحد
الحركة بهذه الامور ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والآن
الذي هو سبب هذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي
في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لما مر من انه لا يمكن تعقل
التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج يتوقف على تصور الزمان او لا اذ
كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على
ثبوت الزمان فلا نسلم ان كل ما يتوقف ثبوته على ثبوت الزمان يعتبر في ذلك الامر الانطباقي على امر ممتد فان
الذات الالهية يتوقف ثبوت التغير فيها على انتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة
يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والمدعى هذا الوجه
هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان يوجب ما
يدعي وقد اخذ ذلك الوجه الذي هو من كل واحد منهما في تحديد الآخر
فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على احد الحركة على وجه
الانصاف وهو عندي قليل علم ان كل حركة لا انطباق في تعريف الحركة على
تحديد الانصافية اولا لان يقدر ان ليس احد في تعريف الزمان
اعني الحركة بانها صب المسافة والمأخوذ في تعريف الحركة هو
المعنى الحاصل من ان الاولى تحديدها اما هو جمع

مشكل الابدان وخالقها فاعل حكيم قاطر عليم بواسطة الملائكة للوكلين
على عالم الاجرام هو واي اساطير الحكمة والتاله كانوا يطلقون
المحبة على المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى وفصل الحركة
لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم المطلق بما هو هو والسكون
مقابل لها قابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل تعرضا اولا
ليتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة لانها
هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على تعريفها
اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهي الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج او ليسيرا ليسيرا والدفعة اعلم ان تعريف الحركة
بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود
اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وتقدس عن الملائكة
او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه
بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا وفي كونه بالقوة فيكون الوجود
والقوة حاصلا له وغير حاصل له هذا الجمع وهو شان كل ذي قوة
اذا خرج منها الى الفعل بالفعل الذي هو متعلق القوة فالخروج اليه فلا وقوع عليه
وذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو المعنى بالحركة
وان لم يعرض للمقولات لكن اصطلاح وقع على استعمال لفظ الحركة
فيها كما ظهر وجاء على السداد وهذه ممكنة كما في قوله تعالى سبحان الذي
يطلق العام لارادة الخاص فيكون تعريفا للدفعة والتدريج

فيه نقط متوهم ليس شيء منها فاعلة له او حاجزة بل متاخرة عنها ففي
الحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة القطعية وشيء كالنقطة
الفاعلة الخ وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط المفروضة فيه التي لم تتقدم
بل تاخرت عنه وهي الكائنات المفروضة بحسب تفاوت حدود المسافة
وفي الزمان ايضا شيء كالراسم يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له
الزمان المتصل واشياء كالحدود والنهايات التي لكل منها الآن بالمعنى الآخر
وكل من الامور الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة يجب على نظيريه في الآخرين
فليس الباقي مع الجزء الا الواحد المبهم من كل منها ضرورة انه لا يكون مع
المنتقل خط المسافة الا وقد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان
المتصل فقد مضى فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة
الحصة او ما في حكمها ومن الزمان الممتد ذلك الآن واعلم ان المتحرك من حيث
انه متحرك بعينها حال الحركة في تحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث هو
متوسط بين مبدأ المسافة منتهاها مع استمرار بهبة النفس من حيث انه قابل
انتقل اذ هو هذا الاعتبار كانه شيء ممتد موضوع على المسافة ونقسه من حيث انه
وصل الى حد ما فيها من حيث انه قطع المسافة الى ذلك الحد واما المسكن

بحسب اتصالها التي لها من قبل النهايات فاقد وترتعلم ان نقطة الحركة تطلق
على معنيين احدهما توسط التي بين المبدأ والمنتهى بحيث يفرض
في متوسط لا يكون ذلك شيء قبل وصوله ولا بعده فيه بخلاف حد في الطرفين
فهذا صورة الحركة وهو صفة واحدة شخصية غير متغيرة تتبدل حدود
التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة
المذكورة فان ذلك التوسط وان كان بحسب اتواحدا شخصيا مستقرا
لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة الغير المتشابهة بالفرض مما يقبل
انقساما بغير نهاية بالعرض اذ لم يحد بالقوة من جهة اتصال
ما فاته حدود المسافة هو مستقر بحسب الذات غير مستقر بحسب النسبة
الى تلك الحدود وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل نقطة في الخط
بين طرفيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل كون من طبيعة
الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة له وجود بين
القوة ومحوضة الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما بالقوة من حيث هو
بالقوة وبانهما ما يحصل من الاول بسبب استمرار ذاته واختلاف نسبته الى
حدود المشتاء وهو امر متصل منطبق على المسافة التي هي قسم بانقسامها
واحد بالجنس هذا وهذه الامور تسمى حركة القطعية والاول الحركة التوسطية
والتوسطية كما انها فاعلية القطعية مسألة ذلك النقطة المشتركة بين
[illegible]

جزء غير منقسم من المسافة لتطابقهما وهو محال وساكنا فلا تكون الحركة
متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة غير ما يقدر من اجزاء
المسافة المنقسمة فيلزم خلو المتوضوع القابل عنها جميعا فيجاب بانه يكون
ذلك الآن متحركا لا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون انما يتحقق في الزمان لا
في آن لانه اذا لم يكن الجسم متصفا بالحركة في الآن كان متصفا فيه بسبب الحركة
عما من شانه الحركة وايضا فيلزم ان لا يكون الجسم متحركا ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين
لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة في الآن هو عدم الحركة
في الآن على ان يكون في الآن قيدا وظرفا للسلب اي الحركة لا الشيء عدمها
وعن الثاني بانه لا يلزم من عدم الحركة وسكونه في الآن خلوه عنهما
في نفس الامر اذ الحركة في الآن اخص من اللاسكون ومما يساويه
فانتفاؤهما لا يستلزم انتفاء مساوي اللاسكون لتحققه بالحركة التي هي
والحاصل ان الآن ان اخذ ظرفا للاتصاف فالمختار ان الجسم يتصف فيه بالحركة
الواقعة في الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة او السكون فنقول
انه لا يقع شيء منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن
الاتصاف بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضا غير قار فلا بد له من
قابل وفاعل اما القابل فلما مر من ان يكون جزءا من المسافة
الحركة هذا الثابت اما ان يكون امرا بالقوة وهو المسمى

وصار من قرع هذا البرهان هذا الوقر لحجم ما تحرك جسمية فلو لم
يكن لمحركه مطلوب لكان اما محركا لكل الجهات او الى بعضها والاول
يوجب التوجه في حالة واحدة الى جهات غير متناهية بل متضادة
الاستحالة والثاني يوجب التوجه الى جهة واحدة في كل وان كان ثم
مطلوب وجب سكون النوع لان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والثاني
بطل لانه حي لا يكون متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات وقد فرض كونه
كذلك هذا لمقدمة ممنوعة ويقول فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا
الوجه بهذا المطلب لانه يجري فيما اذا كان تحرك الجسم لشيء غير الجسمية بل
اي بيان لم يكن الجسم لبيس بجسمية ١٢ منه
وهو على حالته الاولية بل لارادة لم يكن شيء من الحركات ملائما
لذات الطبيعة بما هي هي واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون مطلوب المتحرك
امرا يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا يلزم الخلف المذكور
وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله لعيان لم يكن
مطلوبا اخر والا فاذا كان فلا يجوز ان يبقى له كمال بعد كمال الى غير النهاية
ويحدث فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثاني
فهو ان الحركة امر يحدث حتما وكل حادث فله علة فاعلية محدثة فهي الحركة
وهذا الفاعل يكون غير المتحرك اولا غير والاول باطل لان المحرك بالحركة
ما هو في معرض الوجود الحركة من حيث انه متحرك مستعد لوجود
الحركة فيه ويجوز ان يكون شيء واحد فاعلا ومستعدا ولا
يبقى ما يحتاج النفس فانا اذا لم نعلم من حيث انا نعلم

سواد الكلام آخر اليه بل بانعدام كل آت الاول وحصول سواد
آخر اشد سنه وههنا بحث وهو انه لو كان معنى وقوع الحركة في مقولة
هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة كيف لانتقال لم يرد
من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل
والا لزم تناهي الآنات وانحصار ما لا يتناهي من الموجودات المترتبة بين حاصرين
وجوابه ان تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة
بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي آن فرض وقعت الحركة فيه
تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه ورد هذا بانه يلزم ان لا يكون
للمتحرك الا فرض في الحال اي في كل زمان يمكن ان يقع فيه الفعل وهو باطل
ايضا واجاب عنه العلامة قدس سره بان التحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة
الفعل
التوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صوارة القوة ومحوضة
والقدر المتصور هو ان الجسم يخرج من تلك الاعراض والتوسط فيها
بالفعل اما انه لا يخرج افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه لان برهانها
برهانا انما يقتضي خلاف هذا لا صرفا ولا يخفى ما فيه فان المتحرك من الاين الخاص
به جسم في كل آن فرض من آنات الصورة لذلك الاين بالفعل ولا يلزم الخلاء
ههنا ايضا لان الافراد غير مسطحة على الهيئة الوضعية فيلزم ان يكون
بين كل فردين منها وضع اصلا في وقت من الاوقات ولكن ان افراد المقولة التي يقع فيها
الحركة ليست محصورة في الافراد التي يتبين لها افراد آنية بحيث
الحركة في كل فرد من افراد زمانية متعلقة بالحركة في كل فرد من افراد آنية

وملكة المعالجة والمستعد للمرض من حيث عالجها من المرض واستعداد قبول
العلاج من جهة التعلق باليدين فالطبيب معالج والمريض متعالج وموضوع الشفاء
وغيرها مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق باموره ستة وهي المحرك والمتحرك
وما فيه الحركة وما منه الحركة والمسافة والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها
باعتبار اثنين من هذه الستة وهما المحرك وما فيه الحركة كما فعله المصنف والاولى
تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن المصنف قدم التقسيم باعتبار المسافة
وقال ثم الحركة على اقسام باعتبار مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون
الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون الموضوع في كل آن فرض من آنات
زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد الذي يكون له
في آن آخر منها مخالفة نوعية او صنفية وقد عبرنا عنها عبارة عن تغير حال
تلك المقولة المعينة وهذا ضابط لان معنى التسود ليس ان سوادا ما
يشتد حتى يكون الموضوع للحقيقي للحركة في السواد نفس السواد بحيث ولد
الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بغيرها
الناقصة ولا يسامح احد ان يقول ذات الاول باقية ويضم اليه شيء آخر فان
النوع الذي يعم السوادين لم يكن حاصلا بل يكون شيء آخر هو السواد
سواد مثلا حدث فيه صفة اخرى فان كان الذي يعم السوادين
امرا يحصل سوادا في محل آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة لكن المحل
او الزمان يميز احدهما عن الآخر

اجزاء غير منقسمة تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون
جميع الحدود مع الحركة وجميع المقادير متروكة وهذه الاشارة الى الخاء الطفرة حيث يقع في
جميع اجزاء المسافة ولي فيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة اما اولا
فلانتقاضه بما اذا فرض نقطة كالراسم مخروط مارة على خط من سطحه فانها
تلاقي تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس
الى الخط لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة المتوسطة بالقياس
الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسا
في كل آن فرض من آنات زمان الحركة لكن لانم انه لا موافاة لها في ذلك الزمان فان
الماضي ولا بحسب جميع المتوالية بمعنى ان استحالة في الآن لكن لا يستحيل في الزمان
في الآن الوجود المطلق فان الخط المستقيم والمستدير ولكن لا انطباق
[illegible] وامّا ثالثا فلان نسبة الحركة المتوسطة الى الحركة
المتصلة لما كانت كنسبة النقطة النازلة او الشعلة الجوالة الى الشيء المتصل
المستقيم او المستدير فلو لم يكن هناك الا موافاة الحدود دون اجزاء المسافة
لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا واحدا بل اشياء غير منقسمة منفاصلة
سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا وقد ظهر مما ذكرنا انه مع قطع
النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب المسيرة باعتبار الحركة المتوسطة
من موافاة مع اجزاء المسافة وجودها فموافاته هناك ليست دليلا على وجود
المسيرة من الحركة بل على وجود المسيرة [illegible] واعلم
[illegible] ان نذكر بعض ما يتشبث

بل هي عينها على مذهب بعضهم فحينئذ يكون المتحرك مادامت الحركة توسطية على الاتصال
فرد واحد زماني متصل غير قار الذات مقدار بالعرض متصل الجهة الذي فرضت
المتحرك في آنات تلك الحركة يكون نسبة تلك الجهة والمقدار نسبة المقطع
والخطوط المتساوية فالفرد الزماني في خاصة المتحرك بالفعل من كونه فرضا
اصلا واحد الآحاد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه فهي
حصولها مجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة المتحرك فيها ولا تتالي
الآنات او الآنيات ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ لا يوجد فرد واحد
منها في حال الحركة فضلا عن تتابع الآنيات منها او كونها غير متناهية معا
قررناه وبيناه وقد ثبت وتحقق عند البصير الحق ان الزمان الذي اول اليها الامام
هي ذات جهة متكمة اتصالية منقسمة بالقوة الى قبلنا ان اردت بقبلك
في الحد والاسم سواء كانت عين الحركة شيء وقعت فيها او خاصة
غيرها والاتيان وجها آخر مذكور في الجلسة الملكوتية بيانا ان الزمان الذي مادام
محركا له باعتبار الحركة التوسطية حالة تحصيله بسيط غير منقسم وهي
بين المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة ولا الزمن
لانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا انطباق على الحدود
المفروضة بينهما فاسمع ما يرد عليك هاهنا فلو لم
يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية بل ان لا يمكن المتحرك منها
من اجزاء المسافة فيمكن ان لا تنتهي بل تنقسم من حد الى حد آخر الى ما لا
قد ومن المسافة كذلك بينهما فلم تكن غير متناهية حسب

في الزمان للشيء بالمعدوم في الحال الكائن في الزمان المستقبل بحيث يحصل
منهما موجود متصل واحد شخصي متحقق في مجموع الزمانين وهو استحالة فيه
بل هو عين المدعى ومنها ان الماضي من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد انه
مقارن لوصف لمعنى فيلزم ان يكون موجودا ومعه وما از لا معه لمضي
الانقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور
فيلزم ان يكون موجودا في آن ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا
في الماضي وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي
من الحركة موصوف بالانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفس الزمان
الماضي ولا بحسب [illegible] عنه الوجود المقيد بكونه في آن ولا يسلب عنه
في الآن الوجود المطلق فاه [illegible] كما يكون طرفا لسلب وجوده [illegible]
للسلب مطلق الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول
في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالنمو وهو از دياد مقدار الجسم بسبب
انضمام جسم آخر اليه بحيث يكون للزيادة مدخلية في الاصل منه فعلا اجزاء
الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون في سمن لحيوان فقولنا از دياد
مقدار الجسم شامل للاكمل فيخرج بقولنا بسبب نضمام جسم آخر وبقولنا على
نحو يكون للزيادة مدخلية كالغذاء فاه فصل فيخرج الاز دياد لانضمام
الجسم بسبب نضمام جسم آخر ليبسط للخارج وبقولنا منه اتجه
اجزاء الى جميع الاقطار خرج النمو من جميع الاقطار والذبول عكسه [illegible]

الواردة على ثبوت الحركة الانصافية في الخارج مع وجوه الحلل التي يقاس
عليها غيرها كان كثيرا من الشكوك الواردة على اتصال الجسم ينبغي
عنها فابذل فارغ استدفع تلك الشكوك كما وعدنا في اوائل الكتاب
فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل اليه
دفعة انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها في ان الوصول الى
المنتهى وكلامنا الآن من لا كان مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد في زمان
نهاية آن وصول الجسم الى المنتهى فان قبل الحركة بمعنى القطع لا تتصف
بالوجود العيني قبل الوصول الى الغاية [illegible] اليها الماضر
وكذا بعده كما لا يخفى فلا تتصف بالوجود [illegible] قلنا ان اردت بقولك
قبل الوصول الى الغاية آنا قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير حاصر
وان اردت به عموم من ان يكون آنا او زمانا اختيار ان نفسهما من جودة
في نفس زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية وطرفه وجودة في ذلك
الآن وكل جزء منها في جزء من ذلك الزمان وفيه تأمل سيظهر لك
وهو انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم من اتصال
الماضي منها بالمستقبل اتصال الموجود بالمعدوم والجواب انما يلزم
بالمعدوم في الحال اي الحاضر المشخص بين الماضي والمستقبل
الذي قلنا ليس موجودا هذا بعد ان اريد بالمعدوم [illegible]
ان الحركة المستقبلة معدومة في الزمان المستقبل [illegible]

وهي الحافظة للصورة النوعية الشخصية واجزاءه متشابهة وهي اسباب الظهور
كالات تلك الصورة والمحرك في النمو الذبول هو الاخير لكما مع الصورة النوعية
وما قاله ان الزيادة العنصرية ما وصلت اتصلت بالاصل وتشبهت به
لم يكن البعض اولى بالبقاء من البعض الآخر يجاب بالتبدل فجوابه ان الاصل ربما يمتنع
عن الزيادة في الاستحكام والقوة هو بما فيه من الصورة النوعية مبدأ
لامتداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات والنقصانات كالصفات
المتعاقبة على ذلك الاصل ويؤيد ذلك ما قاله الشيخ الرئيس في
طبيعيات الشفاء من ان الباقي في النامي بعض المادة الاولى والنوع من الصورة
وان النوع هو الذي يمتنع ان يزيد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى
تحفظ عليها عظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصوير في الحركة الكمية
الجوهرية صورية تبدل الموضوع بزوال شخص وحدث آخر من نوعه
مع بقاء النوع اول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة النوعية شخصها
يكون مراده من النوع هو النوع على طريق الطبيعيين حيث يقولون
هو الماهية من حيث هي هي لا بشرط شيء ولا بشرط لا شيء
واحد قابل للاشارة العقلية هو من حيث ذاتها محركة من حيث شخصها
[illegible]

بسبب انفصال بعض لا آخر من جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة
وعليك بمقايسة فيه على قبول الضد وهنا بحث مشهور تقرره ابن الخاصي
ولا يخ اما ان يكون فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة
والمادة فقط او المجموع اما الاول فهو محال لأن الصورة لا تحمل بقاؤها عند تبدل
المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثاني فلا يخ ان اما ان يكون الثابت
كل المادة او الثابت هو البعض الذي كان منها كالحمل والتغير انما يقع في
الزائد والاول باطل لانه دائما يتصل به شيء وينفصل عنه آخر والجسم
غير باق مع انفصال ما لو وصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل شبهه
فان صار الكل متصفا واحدا او الطبيعة واحدة حصل الحكم على الجزء
بالثبات والبقاء وعلى بعض آخر بجواز التغير مع اتحاد الطبيعة والماهية
وان لم يتصل ولم يتحد معه فالوارد ما [illegible] وهو الثالث
وهو ان يكون الباقي مجموع المادة والصورة اذ لم يبق للمادة باقية
ولا الصورة باقية فلا يكون المجموع باقيا وان لم يكن
فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع
شرط في تحققها كيف وزمان حركة الشيء منقسم الى غير النهاية
وبازاء كل جزء من اجزاء المقولة التي هي كم في هذه
الحركة فاذن يلزم ان يكون هناك اشياء متعاقبة
غير متناهية في زمان محصور وهو محال ويمكن ان يجاب
عنه بان في الجسم الناطق اجزاء اصلية غير متبدلة

ضرورة انه لم يزد مقدار جسم واحد اصلا اذ المقدار الواحد قائم بمجموع الاجزاء
الجديدة والقديمة انتهت عبارته ولقائل ان يقول لا نسلم ان الاتصال ههنا بمعنى
صيرورة الجسمين جسما واحدا طبعيا منقسما الى اجزاء مقدارية بل بمعنى
الماهية معدة للوجود قبل القسمة وان كان مركبا من اجزاء محرمة بينه
الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمغتذى
بعد فعل المغاذية وصيرورتهما بالمغتذي والجسم النامي متصلا واحدا
فيه بمعنى ان له اجزاء وهمية معدة الماهية والوجود وان لم يكن
معدا بعد بسبب تركبه من الاجسام وتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين
لا يوجب انعدام احدهما بوجب ذلك الاتصال بالمعنى الآخر وقال العلامة
القوشجي في شرح التجريد ان نمو والذبول حركة كمية موضوعية
فان زيدا الطفل بعينه زيد الشاب وان عظمت جثته وكذا الشاب
هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته واكثر في ذلك ان العظم الصغير
معدا وهو ليس من مشخصاتهما وكذا الحال في السمن والهزال فان من هو
شخص واحد وقد شهد عليه كل من نظر في كلامه بانه لو اراد بقوله فان ضدا
الطفل هو بعينه زيد الشاب ان نفسهما المجردة واحدة فسلم لكن لا يجدي نفعا
في دفع ما ذكره المستشكل وان اراد ان بدن الطفل هو بعينه ذلك البدن
كيف وقد تحلل كثير من اجزاء الاول واضمحل ما بقي لكونه اقل من ان يقبل
الانقسام هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه لحصول الامتياز الذي
يطلق عليها باعتبار كونها مجردة وقد اشرنا اليه قبل هذا

وقد انكر صاحب الملخص ارسطاطاليس الحركة الكمية واستدل على نفي الخلاء والملاء بان القول
انما هو بتخلل بعض اجزاء الجسم والاجزاء الاولية مقدار بابي مجالد وقد انضم اليه
الاجزاء الواردة فليس هناك زيادة في مقدار بجسم لاحق بل انضم جسم في مقدار
الى جسم آخر مثله والخلاء بولا انما هو بتخلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصاله عنه
فينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقاديرها وانما
انفصل عنه جسم اخر له مقدار فيخلو الاحرف فيما عن حركة بعض الاجزاء الخارجية الى
اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهي
بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح الملخص بانه
لا شك ان الاجزاء الاصلية تزايدت عنه النزول كانت عليه قبل ذلك ضرورة
دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبثها بها في النزول بقضت عما كانت
عليه والكارهة امكانية وقاسها على السيد الشريف في حمله شيء على سرعة
حركة العين بين المعترض المجيب بين له ان كان اتصال الزائدة لعدالة اخذ
بالاصلية يجب بصير الجسم متصلا واحدا في نفسه فلا مرحبا به يجب
فلا مرحبا قاله للموجه قال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا وكذا
الجزء الغير الاصلي ضرورة كيف ما فرض السيلان في اجزائه
في وضعه فكيف يصير الجسم متصلا واحدا في نفسه ثم على تقدير الصيرورة يلزم
ان يكون منفصلا شيء جسم آخر متصل بها حتى في مقام
بالنسبة الى جسم آخر هذا ما استدل به على الحركة في الاين بدل الوضع
واما ارادة كون متصلا في نفسه لا يحتاج الى الحركة

عن الخط الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوى فانه قد يحيى الحدوث
والبقاء جميعا فالاولى ان يجاب بان المراد من الغير الذى لا يكون كذلك
بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه دفعيا اصلا وغير الحركة والزمان ليس
من هذا القبيل اذ هما من تلك الامور التى يوجد له فرد ثابت وعدم
القرار مما يعرض لها بتبعية الحركة اعلم ان العلامة الشيرازى جعل فى شرحه
لكليات القانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة
فى الكم فهى اما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص فالاولى هى الازدياد اما ان
تكون لموضوع مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل
والثانى الى الانتقاص اما ان تكون بافناء شئ من المادة وهو الذبول والهزال
او لا يكون كذلك وهما التكاثف وحركة فى الكيف كتسخن الماء وتبرده
وفيه ضرورة الضرورية وتسمية هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك
الحركة لا تقع فى جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والضعف
بمعنى ان محله يتسانه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك
مما لا يتصور وحركة فى الاين وهى انتقال الجسم من مكان الى مكان بشرط
مرور الجسم الى الاخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة الوضع
[illegible] حركة على سبيل الاستدارة فان
[illegible]

من مقولات العرض لا يقبل الا العرض ابتداء لاضافته فلها ان كانت
عارضة لمقولة تقع فيها الحركة في محركة بتبعيتها والا فلا فان الماء
اذا تحرك في السخونة فقد انتقل من الاشد الى الاضعف او بالعكس على
التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل تابع للانتقال
من اين الى اين والانتقال من الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال الكمي وص
في الوضع الى الاحسن فيه تابع للانتقال لوضعي واما الجدة فتنبك الحال فيها
هو المكان في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة الكائنة في العمامة
حال كونها في الرأس في السلام ثم في التسليم واما امامة فان رجوع الجسم
بتوسط الحركة فان كل حركة كما سيأتي في متى فلو كان فيه حركة كان لمتى متى
آخر وهو محال واما المتى والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج
عن هيأة قار الذات الى هيأة قارة لانه لو كانت عن هيأة غير قارة لما كان خروج
عنها وتركا لها بل امعانا في تلك الهيأة مثلا ان كانت الحركة من التسخن
الى التبرد وكان الجسم في حالة تسخنه متبردا فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون
متحركا في صدد ان يتفعل فان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير
مفعول ان يتفعل هذا اذا كرهنا وفي التحصيل [illegible]

مرحيث كونه صحيحا كما هيئة الحركة فلا ينتقض عكسه بالكرة المدحرجة
واعلم ان الجسم قد يكون صحيحا في الوضع فقط كالكرة المتحركة على احد اقطابه
لئلا يحتاج ان لا يقارنه مكانها وكذا البيضي اذا تحرك على قطره الاطول الكروي
اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا الاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا
على سمتهما وقد يكون صحيحا في الوضع والاين معا لكل احدهما تكون
بالذات والآخر بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صار قاعدا
فلا ينتقض طرده بالتالي كما توهم وليس قوله ويلازم كله مكانه داخلا
في التعريف كما زعمه صاحب الحواشي بل لتخصيص مادة المثال من غيرها من
الحركة لئلا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه
حركة والا لكان الانتقال فيما من شخص من نوع الى شخص آخر ومن
نوع الى نوع آخر فان كان الاول فما تغيرت الصورة الجوهرية
في ذاتها بل انما تغيرت في عارض فيكون استحالة لا كونا وان كان
المتالي في كل آن يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال الواحد
بين امور متخالفة بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر
غير متناهية بالفعل في الحد المتوسط بين الجوهرين وهو محال
لاستلزامه التفاضل بين وجودين بالكثرة مع تساويهما في الحقيقة
وهو ان تحركت منه لا يكون له حركة ولا حد لا يجاوزه العرض
بعينه بل بالمثل بالصحيح الذي يقوم مقامه فلا يكون
في

لا تتقوم بكمية ما بالفعل وليس كذلك وجميع اسباب المقام ان الحركة
لما كانت امرا متجددا الذات متدرج الحصول فلا بد ان لا يكون عليها امرا
ثابتا غير متغير لحدا ولا لزوم يختلف المعلول عن علته التامة وهو محال
فالطبيعة مثلا اذا كانت على صورة شيء ما كان مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية
للحركة اذ هي متجددة شيئا منشيا والثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للغير
كما بينا وفي اقتضائها الحركة يجب ان يلحقها ضرب من تبدل الاحوال لا يقف
للحركة حيثيتان احداهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم بين مبدأ المسافة
ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة الى آخره والثانية
حيثية السببية تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة منقضية غير ثابتة فالحركة
من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية الاخرى وهذه
الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استناد هذه الى تلك
عائد بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي مجموع امرين احدهما
ثابت وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى جهة متجددة متبدلة
يكون تلك الوصولات حالات غير ملائمة الحيثية والا لم تقتض هذه تلك
بوجب الطبيعة لتوجه وجود تلك الحالات العود الى الحالة الاولى عنه
تنقطع الحركة لا تقتضي عليها وهي الحالات المتجددة وحكمها ان
ذات جهتين جهة منها تلك الحالة باعتبار التوسط والقطع الثابت
[illegible]
[illegible]

في كل آن يفرض من زمان حركة سنة او شهرا وغير ذلك فيكون انتقاله من سنة
الى سنة او من شهر الى شهر دفعيا وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يوخذ
في كل منهما ايضا التدريج وعدم الاستقرار وفاتهما الثانية والتاثر على نحو التجدد وذلك
بخلاف الكم المتصل من حيث انه متصل فان تحرك جسم المتصل من تلك الحيثية يلزم ان يكون
انتقاله من حد معين الى حد معين اى من وصل الى وصل دفعيا بالبيان المذكور وبما ذكرنا ظهر
تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفاء ليس بمتنع ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعيا
كان الانتقال من حين الى حين او من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ويقول ايضا ان كل حركة
باعتبار المحرك فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما ان تكون موجودة
في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك الحيثية فالحركة
على الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبيعية او قسرية
او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون
باعتبار كونها مستفادة من خارج اى مرهونا ان للمتحرك في الاشارة الحسية
او لا تكون وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون
فان كان لها شعور في الحركة الارادية سواء كانت على نحو واحد كما في
الافلاك او على نحوين متضادين وان لم يكن لها شعور في الحركة
الطبيعية سواء كانت على نحو واحد كما في العناصر او على نحوين متضادين كما في

والجاعل لكل عرضا يتفقوا على انه عرض غير قار فهو اما مقسم كله وغيرها
فهنا تفصيل لمذاهب مذاهب كل فريق فحجة المنكرين لوجوده امور الاول
انه لو كان موجودا لكان منقسما ولازم انتفاء اللازم والملزوم على الوجود
وهو باطل بالبديهة والزمان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحدا
فيلزم كونه موجودا ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه منقضيا
وبعضه متجددا لانه لو كان حاصلا بجميع اجزائه لعاد الكلام المذكور فيكون
بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معدومان الثاني اما كان الغير
المنقسم الخ فلم يكن له وجود اما عندنا فلانه طرف الزمان
والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما عند
من يثبته فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع في قطع ذلك الطرف والزمان عندهم
غير مقطوع عن الحوادث والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود
الكوني او في الماضي وفي المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم فكما
ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان
او في طرفه كذلك الزمان اذا كان موجودا
لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي وفي المستقبل وقوله الان الذي
هو طرفه الخ الثانية لو كان الزمان موجودا لكان بعض
اجزائه قبل البعض كما بينا من قبل الفعلية لا تكون الا آنات امتنع
ان يكون الصلاة موجودة لان اجزاءها المتقضية معدومة والمستقبلة
لم توجد بعد والمتخلل بينهما آنات فلا تكون الصلاة

لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة مع كل حالة
علة لحالة اخرى غير تلك الحالة لما علمت من الدور فلا تزال الحالات
الحركات معدة للحركات على الوجه المستمر لغير لها اثر الا بعد الطبيعة
الى الحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية
لان النفس في ذاتها ثابتة فمقتضاها ثابت فلا تكون الحركة الارادية
مقتضى النفس فلا بد من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس هو التصور
الكلي لان نسبته الى جميع الجزئيات على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة
عنها الارادات الجزئية المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة ومجرد كل من الارادة
والحركة يتجدد الاخرى على وجه تتصل كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا يخفى
على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا لا يتبدل حاله
بعد حال ذلك حكم القابل لها فكل ما يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل
ان يقال مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل **فصل** في الزمان مطالب
هذا الفصل ثلثة الاول لتنبيه على ابنية الزمان الثاني في تحقيق ماهيته
الثالث في بيان كونه غير مقطوع المبدا والنهاية وقبل الخوض في المطالب
ينبغي ان يعلم ان الناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا عظيما فمنهم من
انكر وجوده اصلا ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم والتخيل
لوجوده ومنهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا ولهاعلون له جوهرا
ومنهم من جعله جوهرا مفارقا غير جسماني ومنهم من جعله جسما او
الجسم لوجوده ثم منهم من جعله جسما [illegible]

يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم والتاخر لاجل وقوعهما بجزئين يكون
احدهما قبل والاخر بعده واتما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان فلا بد
ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم والتاخر من العوارض
التي تعرض لاجزاء الزمان فلذلك لا بد لكل منهما من امر آخر به يقع
والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان للمتقدم والمتاخر هي وغيرها
فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبار ان ذات الزمان
هو نفس الوجود والوجود باعتبارين والحق انه ممتد في ذاته نفس متصل لا اتصال
باعتبارين وكذلك التاخر الزماني والمعية الزمانية وان المعين اذا كانا جميعا
غير جزء من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما مركبا من جزء من زمان
واما اذا كان احدهما جزء منه كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون معه معية
باعتبارين بان قيل الزمان اذا كان له ان متقدما وهذا متاخرا وكل منهما كان
فالزمان محرز اضافة تقول فيه ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتاخر
بل هو مفهوم يقتضي التقدم والتاخر فلهذا يقول ابه من مقولة الكم وكذلك لا
يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لانه لا معنى له الا التقدم والتاخر
كان الجوهر اذا جوهر لكنه لذاته يقتضي القوة ولا يستحق ذلك
لانه مختص لا يستعد حتى يكون من مقولة الكيف كذلك هذا ما ذكر في هذا المقام وفيه
نظر لانه يقول انه محال وعلة بعض اجزاء
الاجزاء لبعض تحقيقه فان كون القبلية مستقلا مقتضيا

امّا ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم ماهيته او لامر
عارض له او نقول هذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم لماهية او للازم
من لوازم ماهيته لامر عارض له وعلى الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب
الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل جزء يفرض
في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة
الانفراض في الزمان غير متناهية وتخالفها بحسب هيئة لا يتوقف امتياز
بعضها عن بعض على الفرض فاما ان يكون له من الاقسام الغير المتناهية يجب ان يكون
حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة الانقسام لانها
كانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا او قد فرض كذلك هف
فيلزم تركب الزمان عن الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء
الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى التقدير الثاني وهو كونه علة لامر عارض
لماهية الجزء المتاخر او كون علتيه لامر عارض له يلزم جواز صدور
المعلول عن العلة مع تراخ عنها وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر مما يمكن ان يكون
هو بعينه متقدما كان حصول القبلية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم وذلك
القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون الزمان وان يكون
في الزمان المتقدم ويلزم ان يكون بعضها على بعض بالعلية وهو باطل
ما ذكرناه ويلزم ان يكون ما فرضناه من الزمان المتقدم

السقدم والتاخر بهذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة ويجوز
ان نسبة الباري تعالى الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي معية الغير الزمانية
فلا تجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى الباري القيوم فكلها توجد
بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما مبدعاتها فلانها في زمان واما كائناتها فكذلك
في زمانه فيعبر عن نسبته تعالى الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعالى الى الكائنات
المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى بعض بمتى واما
من زعم ان الزمان واجب لوجوده لذاته فهو ان الزمان يلزم من فرض
عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود
لذاته اما الكبرى فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم
الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية
فقد لزم من فرض عدمه فرض وجوده فتجويز العدم على الزمان
متناقض والجواب ان استحالة نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي
استحالة مطلق العدم ولجاز لوجود لذاته ما امتنع عليه جميع انحاء
العدم لذاته والزمان كذلك لذاته ان لا يوجد اصلا وان لذاته ان
يلزم بعد كونه موجودا او ما ظن كون الزمان جوهرا واما نفسه
مقدارا عن مادة المنسوب الى افلاطون كما هي في شيعته من كلامه في
طيماوس الذي يقول حقائق النسب الزمانية على مذهب العلم الاول ان كون
الزمان سماويا فلانه لا يقع في جزئيات الزمان

لابد له من امر زائد على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض
ولا يلزم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها
عن بعض بذواتها الشخصية وهو انها غير متميزة فانه ان عنى بذلك جاز
ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذواتهما من دون تميز واجزاء
الزمان اشتركت في الماهية والمحل فلا بد من تميز والحق في الجواب ان الزمان متصل
واحد في الخارج لا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج وانما يحتاج الى تميز جزء
ليمتاز شيء منه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه
عن بعض بالتقدم والتاخر والقرب بما يوخذ في الوهم مبدأ والبعد عنه
ولا يبعد ان يمتاز بعض بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقاديرها
ومقاربتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحيز التالث ان المعقول
من الزمان هو ما يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن بعض
بالتقدم والتاخر اللذين يمتنعان في الحد المتقدم والمتاخر فيهما معا وهذا المعنى
لو كان موجودا لكان متعلقا بالمادة الجسمانية والحركة والمتغير ومعلوم ان
هذا المعنى لا يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان الباري تعالى يصدق
عليه انه قبل كل حادث عند عدمه وبعد كل حادث عند وجوده وهو
مطهر الدهر عن سمات العدم من التعليل والتشهير والتطهير وكذا
الدهر الذي فيه تكون الموجودات الثابتة وهو لا آن موجود معها
وليس بمتصل ولا منفصل ولا متقدم ولا متاخر ولا معها فاذا كان

بالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدما او متاخرا بالذات لا يوجد التقدم والتاخر في شيء من الاشياء بالعرض وذلك شيء هو ليس بالزمان واذا كان الزمان منقضيا بتجدد الذات استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات عن المادة اذ لا تجدد ولا سيلان في عالم القدس بل يجب ان يكون هو نفسه جوهرا قائما بذاته مفارقا عن المادة وهم من جعل الزمان جسما هو الفلك الاعظم لزعم ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدمتان على تقدير حقيتهما لا تنتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من جعل الزمان نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض متجدد والحركة ايضا كذلك والجواب اما اولا فبان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان واما ثانيا فبان الاوسط غير متكرر اذ المقضي والتجدد في الزمان بالذات وفي الحركة بالعرض كما هو اي بالجهة او بالعكس كما هو اي بعض آخر الثاني ان من لا يحسن حركة لا يحس زمانا والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوها من المغايرة والفرق بينهما يد تعكوهما واحدا منها ان الزمان قد يوجد في حد الجسمية السريعة دون العكس ومنها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع من زمان ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا ومنها ان جزأ الزمان زمان وجزأ الدور ليس بدور ومنها ان الحركتان تتحدان في الزمان وما به الاختلاف غير ما به الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

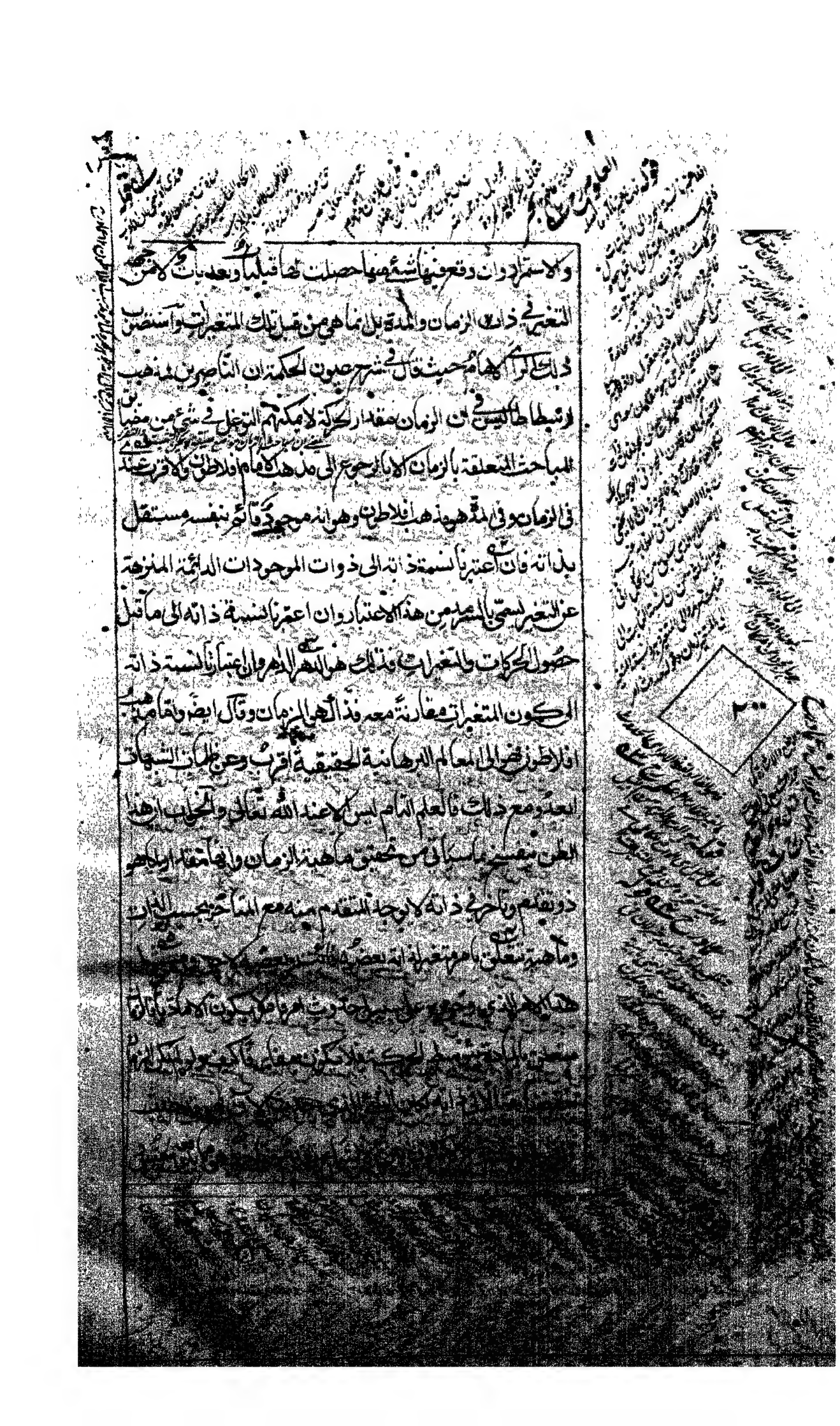

يقتضي كون ما ذاته سبقاً على لاحقه ولحوقاً لسابقه لذا لو فرضنا حركة يقطع
بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته وانتهاءها قبليات وبعديات متصورة
ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات متصورة
ومتجددة على سبيل الاتصال والانطباق لاجزاء المسافة يجب ان يكون ما هو المعروض
بالذات لتلك القبليات والبعديات امراً لا يزال يتصرم ويتجدد على الاتصال بحيث
يستحيل انفكاك التصرم والتجدد عنه ويكون جزء منه لذاته قبل جزء
اخر منه لذاته بعد ويمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعداً والبعد منه قبلاً وهذا هو
المعنى بالزمان واما البرهان الثاني المناسب لمسلك الطبعيين فهو لحله مقاصله هذا الفصل
الذي اشار اليه بقوله اذ فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار ما من
سرعة من البدء وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجب
البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر
وبما اتفقتا في احدهما فقط فينفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى
على مرتبتها من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدتها قاطعة لمقدار
واحد من المسافة وان ابتدأ احدهما ولم يتبعه الاخرى ولكن يركبانها معاً او تكون على عكس
ويجد احدهما تقطع مسافة اقل مما تقطع الاخرى واذا كان ذلك كان بين خط السرعة وبطئها
امكان اي امر محدود يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء
معين وليس هو نفس شيء من السرعة او الحركة او السرعة والبطوء فان كل واحدة منهما
تختلف مع الاتفاق فيه وتتفق مع الاختلاف فيه واعترض الامام الرازي
في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء المأخوذ في

في زمان لا قصور له في حركة اقصر وذلك حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه
حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما ذهب اليه
اهل الحق فيه ففيه برهانان اما الاول وهو المناسب لمسلك الالهيين ولهذا
ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشيء اذا كان عدم
معه وجود شيء آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشيء متقدما عليه بالعتبار
اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء
المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتاخر بخلاف
قبليته كالاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب قد يوجد مقارنا لجوهر الابن اما
قبليته للابن فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته ولا
باعتبار وصف لازم لذاته فانه قد ايضا يظهر بطلانه بما ذكرنا من ان ذات
المتقدم توجد مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا لوجود
ما تقدم عليه لا نفس عدم المتاخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضا ولا باعتبار
مركب من اعتبار نفس وجود المتقدم واعتبار نفس عدم المتاخر اذ قد يتحقق هذه
الهيأة التركيبية بعد كما اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل للابن بعد
الوجود مع انه ليس بهذا الاعتبار متقدما على ابنه بل متاخرا عنه فالذات
انفا عن انها قد تكون قبل ومع وبعد وبالجملة لا بد في العروض التقبلية والبعدية
من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل ظرفية يتصف بها شيء او اشياء لا
بالذات فلا بد فيها ان تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل وهو
ان يكون المعروض للذات للقبلية والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة

وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبولهما اما هو بالذات والا لم يكن متصلا واحدا فلانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اي قار الذات يجتمع اجزاؤه في الوجود معا او غير ثابت وذلك لامكان مقدار غير ثابت فلا يجب اجزاؤه معا لانه لو كان مقدارا ثابتا لكان اما مقدار المسافة او لمادة المتحرك وكل منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في مسافة واحدة او مسافات متساوية في ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثاني يلزم كون زيادة المادة بزيادته ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسما اسرع حركة والاكبر ابطأ وفي النجار بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدار المادة لكان بزيادته زيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع البر واعظم واعترض عليه صاحب المباحث المشرقية بان هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم عما في الابطاء حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل مما في الابطاء لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة في زمان اقل فاذن الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار للمادة لوجب بزيادة المادة يلزم ان يكون الابطاء اعظم لان هذا المقدار في الابطاء اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ بوجه لا يرد عليه شيء بان يقال لو كان هذا الامكان مقدارا للمادة يلزم ان يكون ما هو اسرع في الحركة الطبيعية وهو الذي يكون مقداره جسمية الكل اقل الاجزاء فيه كما سبق في نحو ما يكون اكثر في هذا المقدار وليس كذلك بل الامر بالعكس فان ما هو ابطأ فيها وهو الذي جسميته اصغر وميل اضعف يكون اكثر

مفهومها الزمان وكون الحركتين معا في لاحق او التراخي وليست هذه المعية المعية الزمانية
التي يمكن اثباتها بالزمان فقد اشتمل البيان على الدور وانجاب عنه بان المطلوب
البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه مكية الحركة فان العلم بوجوده
من الاوليات وهذا قيل الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والعلم بوجوده كاف في
القطع بتحقق هذه الامور والمناسب ههنا ان يقال ان الغرض ههنا اثبات
الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقدار الحركة وربما يجاب بمنع توقف العلم
بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج
يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة واما توقف ذلك
على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجودا خارجيا او وهميا فيمكن
ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف
على ملاحظة الزمان ما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات الغير المحوجة
الى ملاحظة الزمان عينا او ذهنا والمأخوذ في البرهان انما هو هذا الاذاك
وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انتصفت المسافة بعينها او
كل من السرعة والبطوء بحيث حصل امكانان متساويان كان كل واحد منهما نصف
الامكان المفروض اولا وايضا فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في لاحق او
التراخي وفيهما جميعا واما امكانات الواقعة بين احاد تلك الحركات وتركها مختلفة بالزيادة
والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان متصلا واحدا
وذلك الامكان كذلك فيكون مقدارا اما ان قبول الزيادة والنقصان بالذات
فلان العقل اذا نظر اليه وجده قابلا لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات

الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا لنفسه
اما المراد المنقض على كلا التقديرين لا مور التي ذكرت على سبيل التنزيل كالمقدمة
التي يقع فيها الحركة وكحدوث السطح الغير القار والجسم التعليمي الغير القار فيه
اذا قطع الجسم شيء وكالخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح
المستوي على ما ذكر في الحواشي الفخرية فنبه على عدم التفرقة بين التصاف بالشيء
بالذات وبين اتصافه به بالعرض في اما اجاب به صاحب المحاكمات عن بعض ما
كانت الحركة تدريجية لانه لا يحصل السطح الغير القار اذا قطع الجسم شيء او القطع
تدريجي والحاصل في كل آن من آنات القطع امر منقسم بانقسام الجزء فالحاصل
كل آن مجتمع الاجزاء لا غير قار وحصول الخط من حركة الكرة على السطح مع
لما عرفت من ان الخط عبر موضع الملاقاة لا يكون في آن بل يحصل الا
بالحركة وهي في زمان الحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء
فاقول نبه بقوله وغيره من المحاكمات على ما ستعرفه لا صول التي قد ذكرناها سابقا
وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس كل من في الملاقاة الا آنية عن الكرة السطح في زمان
حركتها عليه في الملاقاة الزمانية بينهما عن ما فان زمان مقدار الحركة وهما
من غفل عن الحركات غفل عن ازمانها كما وقع لاصحاب الكهف والقوم من اتباعهم
ما حكى المعلم الاول وامام المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير منقطع الذي

والنهاية صفة له ومعنى الغير القار ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان
بداية كان قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية كل قبلية لا توجد مع البعدية
في ماهية هو معروض لها فقبل اجزاء الزمان بما ذكرنا من ان معروض

في هذا المقدار فههنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت
بنيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو الذي اشار اليه
بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة هو اما
غير قار اما ان يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة من هيئات الجسم او يكون مقدارا
لهيأة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اي كونه مقدار الجسم او لهيأة قارة
لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة لانه يلزم
ح ان يوجد الشيء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم لكل شيء
المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه لعلامة القوشجي في حواشيه على
بعض شروح هذا المختصر وبان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية يكون له الغير القار
مقدار اللجسم القار ولا يبقى الجسم والمقدار بدون مقداره ورد عليه كما هو
منقول في الحواشي الغيرية بان اللم الذي يتحرك فيه الجسم غير قار لاجتماع
اجزائه نعم افراد كمية هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قاريته فرد من
افراد الكم في تلك الصورة قوله الاول في الجواب ان يقال ان اللم الذي يتحرك فيه
الجسم له فرد واحد وما في تدريجي لا يخلو المتحرك عنه في زمان ما وفرد
انية يتلبس المتحرك في كل آن واحد منها فلا يلزم ح خلو الجسم عن مقداره لا
في زمان ولا في آن فحلا ما اذا كان الزمان مقدارا لامر قار فانه لا محيص
حينئذ لك الا مر عن مقداره في كل آن فح فاما ان يكون الزمان في الواقع
عبارة عن هيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهي حركة هذا ما ذهب اليه شيخ
الاسلام من ان الزمان امر اعتباري بالذات منتزع من الحركة والزمان غير قار بالذات

صرآخر غير هلو لا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان كل
ما كان ذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية لكن الحكم عليه بالزيادة
والنقصان يجب ان يكون موجودا ومجموعا للحوادث من حيث هو مجموع لما
وجد له في الخارج ولا يحكم عليه حكما ثبوتيا خارجيا بل بان بقي آنا او لا
فنقول تالا نسلم ان الزمان لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده
اذ التناهي في المقدار سواء كان قارا او غير قار لا يستدعي مسبوقية
بالعدم نعم ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستدعي كونه مسبوقا بالعدم لذلك
حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق عليه وكما
ان تناهي الفلك الذي هو محدد جهات الامكنة لا يستلزم تاخره عن امر متقدم
موجود او موهوم خلاء او ملاء تاخرا امكانيا فكذلك تناهي الزمان الذي
هو محدد جهات الازمنة وعرض الزمانيات لا يستلزم تاخره عن امتداد زماني
هو موهوم او موجود مقارن لشيء او غير مقارنه تاخرا زمانيا وان كان
الوهم يعجز عن ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك لا خلاء
شيء لا خلاء ولا ملاء زمانيا فتاخر الزمان لما كان امرا متصلا موجودا
في الخارج كما بينا يجري فيه اكثر البراهين المذكورة في تناهي المكان من التطبيق
والوسط والطرف والحيز او الاحتياز وتعدم وجود اجزائه مجتمعة غير مجتمعة
في نحو جريان تلك البراهين كلا منه وانه لم يجتمع اجزاؤه في حد واحد ان لم
يجتمع بعضها عنده بعضها في مدارك الحسيين في فطرة الزمان المستوفين
في بعض المكان تكلمنا في الواجب من حيث هو موجود وبسائر خصائصه وما انظر الناظرون

هذا النحو من القبلية ليس نفس لعدم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه
الصفة منه اذ تحقق بعد البعد ولا نفس شيء فرض سابقا غير اجزاء الزمان
كالفاعل وغيره اذ قد يوجد مع البعد وبعده ايضا ولا نفس مجموع وجود
المسابق وعدم اللاحق بلا اعتبار امر آخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت
انه اذا فرض عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون الموصوف
بقبلية عدمه نفس وجوده فيكون قبل الزمان شيء فرض عدم الزمان يستلزم
فرض وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه
من حيث لا يشعر وذلك لو كان له نهاية لكان عدم بعد وجوده بعدية لا توجد
مع القبلية فيكون زمانية بالنسبة المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف
وما ثبت للزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول
في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات الملقاين بعدم العالم
ويمكن دفعها لا بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان
على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض آخر هيهنا كما يكون زمانيا والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو
نوع آخر من التقدم غير التقدم بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع فكما يعقل نوع
آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستلزم زمانا فليعقل مثل ذلك في تقدم
عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا بل هو
ان يتقدم جزء الزمان بعضها على بعض زمانيا كما ذكرنا ان مصداق
الحمل وما به الحمل هيهنا الذي هما اتحدا هو نفس اجزاء الزمان بالذات

قطع الامتداد في جهة تماديه وقد يطلق بمعنى تناهي الحد العارض للمقدار
بسبب تجزيته باجزاء متساوية وقد يفارق المعنى الثاني الاول كما
في محيط الدائرة فيكون الزمان ممتدا من هذا القبيل هذا واقول لا
يمكن الجواب عنها بوجوه احدها الاول الذي منقوضة بالحركة الحادثة
فان بدايتها ان كانت موجودة فاما ان يكون التي هي بدايتها موجودة
معها وهو محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها وان لم تكن
موجودة كان احد المتضايفين بالفعل والآخر بالقوة فيلزم ان لا يكون
شيء من الحركات متناهيا هذا لثانية ان المضاف قد يكون بسيطا
حقيقيا لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد يكون ذاته مركبة
اخرى قد تعرض لها الاضافة وهو المضاف المشهوري فيقول لكل من
الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه حقيقة سوى كونه مضافا
وهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا معا في الوجود والاضافة انما تعرض
لهما في العقل فلا استحالة في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نفهم
ان الآن له معنى محصل بل لا معنى له لانه طرف الزمان وهو امر
سيلي فعلى تقدير تناهي الزمان لا يكون له مقابلة الوجود
حتى يجامع وجوده معدوم الزمان والاضافة انما تعرض
باعتبار تحققه في العقل وقد قلنا انه لا معنى وجوده
مع الزمان دفعة في العقل تماما تمسك به رئيس المشائية
في كتبه كالشفاء والنجاة والتعليقات والمباحثات من

العالية على الزمان والمكان وما هو على منهاجه مجتمعة التحقق متوافقة
الحضور اذ لا فقد ولا غيبة هناك الا للامور المستحيلة بل كل ما يكون وجوده
تدريجيا بالقياس الى زمان في حضور بعض اجزائه بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذلك
كل ما هو غائب عن مكان فحاضر عندهم فالتجدد والتصرم والحضور والغيبة
انما تتحقق في الزماني والمكاني بالنسبة الى الزماني لا آخر والمكاني لا آخر واما بالنسبة
الى المقدس الحق وضوب من الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه
واذا كان الزمان في الواقع ونفس الامر قارا بالقياس الى المقارنات والحق الاول موجودا
متصلا قارا فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول لما كان
التناهي والنهاية من باب المضاف والمتضايفان متى كان احدهما بالفعل
كان الآخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فنقول ان كان
للزمان نهاية في الوجود كانت نهايته لا محالة آنا فلا يخلو اما ان يكون
وجوده الآني مع الزمان مقارنا له فيكون للزمان معية وفقاد
في الوجود مع الآن وهذا باطل لان الزمان منقسم والآن غير منقسم
فكيف يكون بينهما مطابقة واما ان يكون وجوده متقدما على وجود
الزمان فيكون الآن بالفعل حيث يكون الزمان بالقوة مع انهما
متضايفان والمتضايفان لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة
وهذه النسخة قد سحت بي في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها
على مستاجري دام الله علوه ومجده فاما ان الزمان على تقدير
تناهيه لا يلزم ان يكون له طرف بالفعل وان التناهي قد يطلق

بالذات لا يكون سما يتعلق به القدرة اذ المصحح للمقدورية هو الامكان
وليس قبل الزمان كمية موجودة او موهومة حتى يتمكن
العقل من فرض وجود حركة او حركات فيها بل هذا
وامثاله من مخترعات الوهم وحوافاته فكما ان للوهم ان يتصور
الظاهر من الفلك الاعظم كرتين محيطتين بالعالم يماس سطحي الباطن
من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون ما بين سطحي
المحدد ذراعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين وبعد التوهم
لا يوجب تقديرا ان زاد خلاء او ملاء فوق المحدد فكذلك
حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقتضي
مدة ثابتة او غير ثابتة مستمرا فكما ان فرض الكرتين على
الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين محال والشيخ
ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي بل على انه مسلك
جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث
قال في الهيات النجاة ان الخاطئين يلزمهم ان يضعوا وقتا
قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية
وهو بيان جدلي اذا استقصى فاد الى البرهان

تم الفن الاول في العلم الاجسام وبتمامه تم الجزء

انه لو كان الزمان حادثا كان فرض حركتين متفاوتتين
تنتهيان مع بداية الزمان فاما ان يكون ممتنعا او ممكنا فان
امتنع فذلك لامتناع ان كان عائدا الى الذات المقدر ولزم
انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان الذاتي وان كان
عائدا الى قدرة الله تعالى لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما
محال واذن هذا الفرض ممكن فلا يخلو اما ان يمكن ان تبتدئ
الحركتان العظمى والصغرى معا وتنتهيا او لا يمكن ومحال
ان تبتديا معا وتنتهيا معا فلا بد من ان تختلف الصغرى
عن الكبرى بشيء فما تخلفت به عنها هو مقدار وتقدم
وتاخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا
الى غير النهاية فدل امكان وجود الحركات المختلفة يستدل
بوجود المدة على وجود الحركة والمحرك هو الميسر مسلكا
برهانيا بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح المخاطبة به مع بعض
المتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتدادا ثابتا بين
الاول القديم وبين خلق العالم وسموه اللاوجود كما يضعون
في تعدد الجهات خلاء غير متناه فان للمرء ان يقول على
تقدير قبلية الامتداد الزماني يمكن فرض ان وجود الحركة في
الازمان الكثيرة فرض وجود الممتدات بالذات بين كل الانطباق
على الزمان ملحوظ في المقدر من هيئة الحركة وامتداد

ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة

من فضل الملک القدیر علی طلاب الشیخ العلامة الخبیر طبعت رسالة متعلقة بالمثناة والتکریر

بن الصدر المعظم والسند المبجل الهمام والحبر الفهام مولانا محمد عبد الحکیم الحنفی القادری السیالکوتی

طبع بمطبع نولکشور محمد بخش اللکنوی

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

لله المقال المعذب للبيان من الزلال حمد مختار الفعل ذي الجلال المنقدس عن شوائب الافعال محرك الاجرام الفلكية وساكن البسائط العنصرية مكون المطر والسحاب ومزين الجو بالشهاب مبدع المائل والمدبر ومخرج الحاصل والتدوير والهم ورتظم في سلك الاسفار وانشر في الردان صحف الكبار الصلوة والسلام على لامع الاسرار شرح مطالع الانوار وعلى آله المنتسبين بعيسات الابرار واصحابه الموصوفين بايماضات الاخيار سيما المقولات العشر الاظهار الى يوم لاريب فيه الا انجنة او النار اما بعد فاقول وبالله اراجي رحمة الرؤف الرحيم المدعو بشبار تكريم المجدي الحنفي مذهبا والبهاري الاسحاقفوري وطنا ان ارباب العقل متوافقون واصحاب النقل متطابقون على ان ابرج المكاسب اعز المطالب تكميل قوتي النظرية والعملية بالقواعد اليقينية من العلوم الحكمية اذ بها يسلك الانسان سبل العرفان ويخلص من بحر الخذلان والحرمان وقد صنف فيه علماء الامصار وفضلاء الاعصار صحائف شريفة ورزبر انيقة وكان شرح هداية الحكمة للشيخ المحقق والبحر المدقق الحكيم الكامل والنحرير الفاضل الفائق على الاقران وعلم حكماء اليونان البارع في النقليات والعقليات سيما الطبعيات والالهيات صائد الشوارد الدقيقات كالبارى صدر الدين محمد الشيرازي تغمده الغفران وسكنه بحبوحة الجنان متداولا بين الخواص والعوام ومقبولا لطبائع الانعام وقد طبع الفن الاول من الطبعيات الذي هو ابهم المهمات في السنة الثانية والستين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة سيد المرسلين بتحشي الذكي التقي والفاضل الورع المولوي ابي الحسن المعروف بحسين علي الفتحفوري ثم اللكنوي تلميذ البحر الهمام الحبر القمقام رئيس فضلاء الدهر وكملاء العصر محقق الفنون العقلية مدقق العلوم النقلية مولانا المفتي محمد سعد الله اوصله الله الى غاية ما يتمناه فطار في الاقطار كانطير الطيار ولم يبق نسخة منه عند التجار وامتدت لطبعه الجديد اعناق الكتبية فتوجه العيس في الامصار لاكاشتهار النير على نصف النهار نقاد جواهر العلوم وصراف دراهم الفهوم المهر في العلوم العقلية والنقلية والكامل في البدايع الادبية ورد روضة البلاغة وريحان حديقة الفصاحة شيخ الاسلام ورئيس العلماء الاعلام جامع كمالات الانسان والانسان عين الاعيان مظهر عجائب اللطائف ومصدر غرائب الطرائف فرع الشجرة النبوية وغصن الدوحة المصطفية ذو السيرة الحسنة المرضية والاخلاق الكريمة العلوية العلامة الجليل الافخر لا انقد مناقبه ولا انحصر محي السنة السنية وقامع البدعة السيئة استاذنا المكنى بابي الحسنات مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحي ينبوع الخيرات منح الله المتقين بقاءه الى يوم الدين بحرمة خاتم الانبياء المبعوث في السموات والارضين زاد على اوده المعالية حواشي مفيدة ومن عنده فوائد فريدة فجاء بحمد الله كاسمه سليكا من اللآلي المنظومة ومزيحا من الجواهر المنضدة فحل عقاله رؤس من النبي وفي كل سطر منه عقد من الدرر والحواشي التي كانت تحت التحتية حاشية استاذ كملاء السند والحسين نظام الملة والدين وقدوة المتقدمين والمتاخرين بحر العلوم حسن المحققين الفاضل اللبكني علاء الدين والعالم البارع الذكي ناشر المحدثين والمفسرين والمؤيد بتائيد الله مولانا احمد والعلامة الفهامة الحبر الاحمد والحبر المطلع على الغوامض والدقائق والفاضل الذي لا يجارى في الدهر والفارس الذي لا يبارى في العصر مولانا ولي الله تعالى قاضي فتحپور سيكري ابن المرحوم سعد الله القاضي محمد حسن المتخلص بالمرحوم تغمده الله تعالى بغفرانه الحبي محمد علي بخشاه الله في الجنة العلي في السنة الخامسة والستين بعد المائتين

والالف من هجرة سيد الكونين افضل الصلوة واكمل التحية وعلى آله واصحابه اجمعين والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

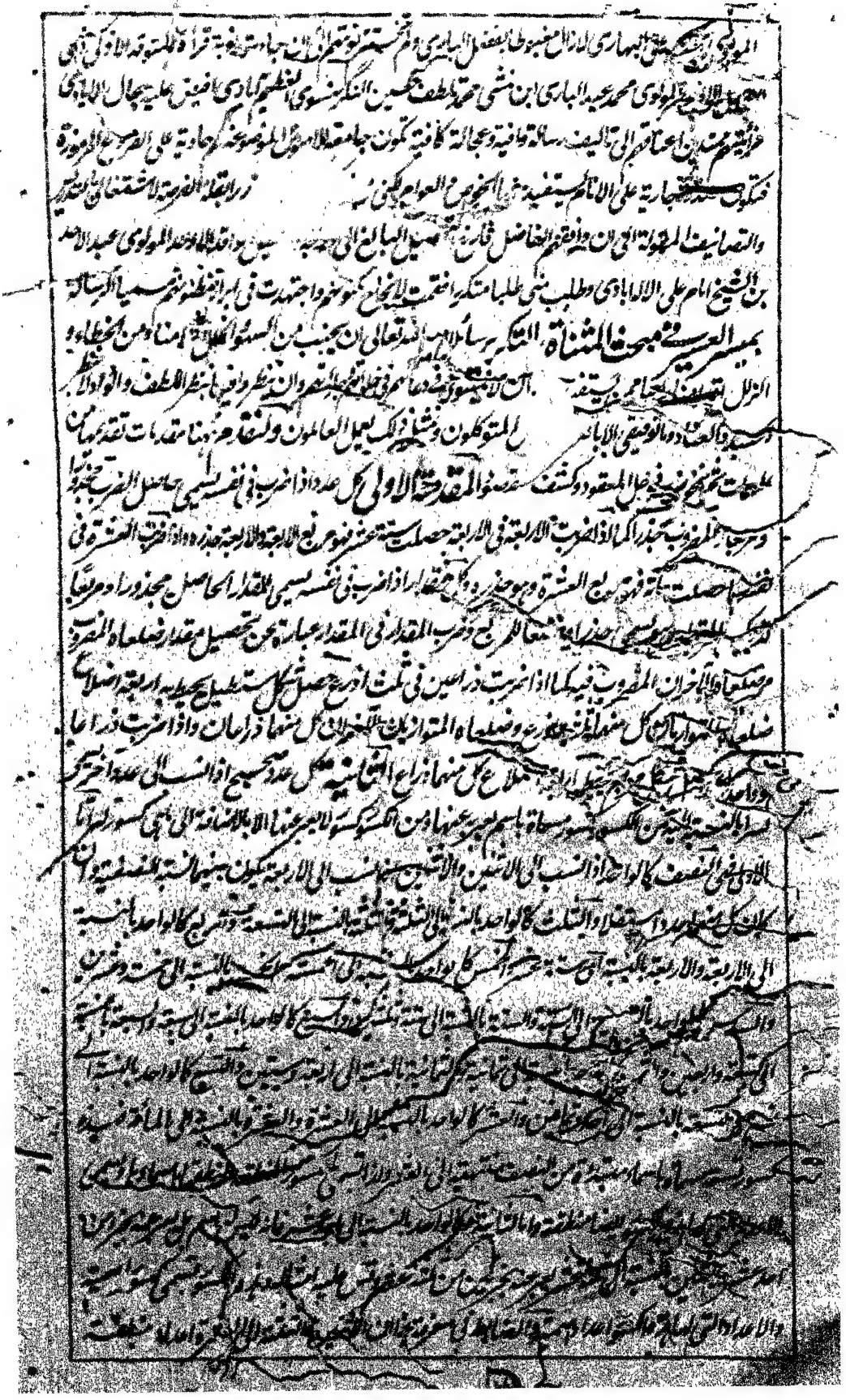

اى فى فضائل المشهورة فان فضل
ابى بكر
فى الكتب المشهورة
بن عمر الابهرى المتوفى فى حدود سنة ستين وستمائة تقريبا كذا فى كشف الظنون والابهرى نسبة
الى ابهر اسم قرية من قرى كازرون كذا قال العلامة السمعانى فى الانساب انه بفتح الالف
البلد وفتح الهاء اسم قرية بالقرب من اصبهان
من تلامذة السيد باقر داماد توفى سنة الف وخمسين
على ما قيل سنة تسع وتسعمائة وذكر صاحب كشف الظنون ان وفاته فى حدود سنة ثلثين وتسع مائة

بسم الله الرحمن الرحيم

ابتدء الكلام بحمد المفضل المنعام رافع السماء بغير عماد وراسخ الارض بلا وتاد والثنى بالتكرير على الملك القدير مؤلف
النسب بين الاجرام والابعاد ومرصف الروابط بين الاعداد والمثلث بشهادة ان لا اله الا الله شاهد صادق
والازواج والافراد وتفرد بوحدانية الحقيقية من بين العباد وارتبع بالصلوة والسلام على سيد الانام مركز دوائر السيادة
والرسالة ومضمر بيعات النبوة والكرامة مقتفر آثار الايجاد وعلى آله وصحبه الاسباط الذين هم حقيقون بتعظيم الاجداد
يقول المتمسك بحبل الله القوى ابو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى تجاوز الله عن سيئاته والحقه بنبيه واصفيائه
الفضلاء الاجلاء القمقام البحر الهمام مولانا محمد عبد الحليم الشرقى قصر الله عمره فى منه واقوت عمره بما يقوت به الحكمة للعاقل
المشتغل فى الاناء والاقاصى السيد الشريف الرضى كان يخطر ببالى ان اكتب حاشية على مصنفات صحت المتون بها
يتيسر ما فيه من العسر اليسير الذى يجده المحرر فى كشف حقائق معانيها ومعرفة مواقع الالفاظ المستعملة فى كل
من العلمية وقد تعلقت بها همتى فى بعض الاحيان وانى تصفحت بعض الكتب المتداولة فى هذا الزمان
ما وقعت على ما يرضى به الطالب المتدرب ويطمئن به قلب المتأدب فاستخرت الله تعالى فى ذلك
فى ليلة الاربعاء الثانى عشر من شهر ربيع الاول سنة ثلث وثلثين ومائتين بعد الالف من الهجرة النبوية
على صاحبها الف الف صلوة وسلام وتحية فشرعت فى املاء ما يسر الله تعالى من غير التزام لترتيب
ان يحتاج الى الاصلاح فى بعض الاحيان

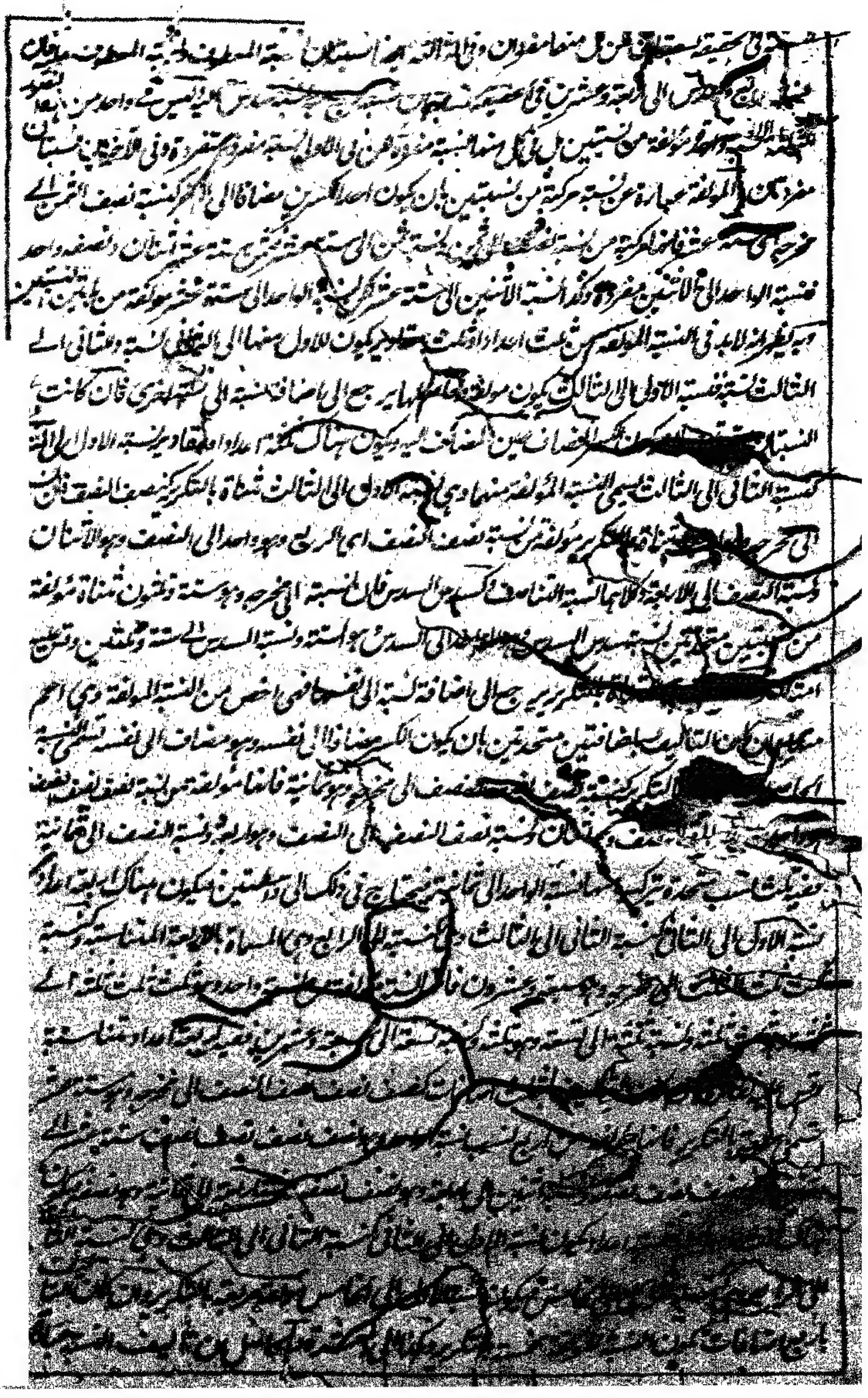

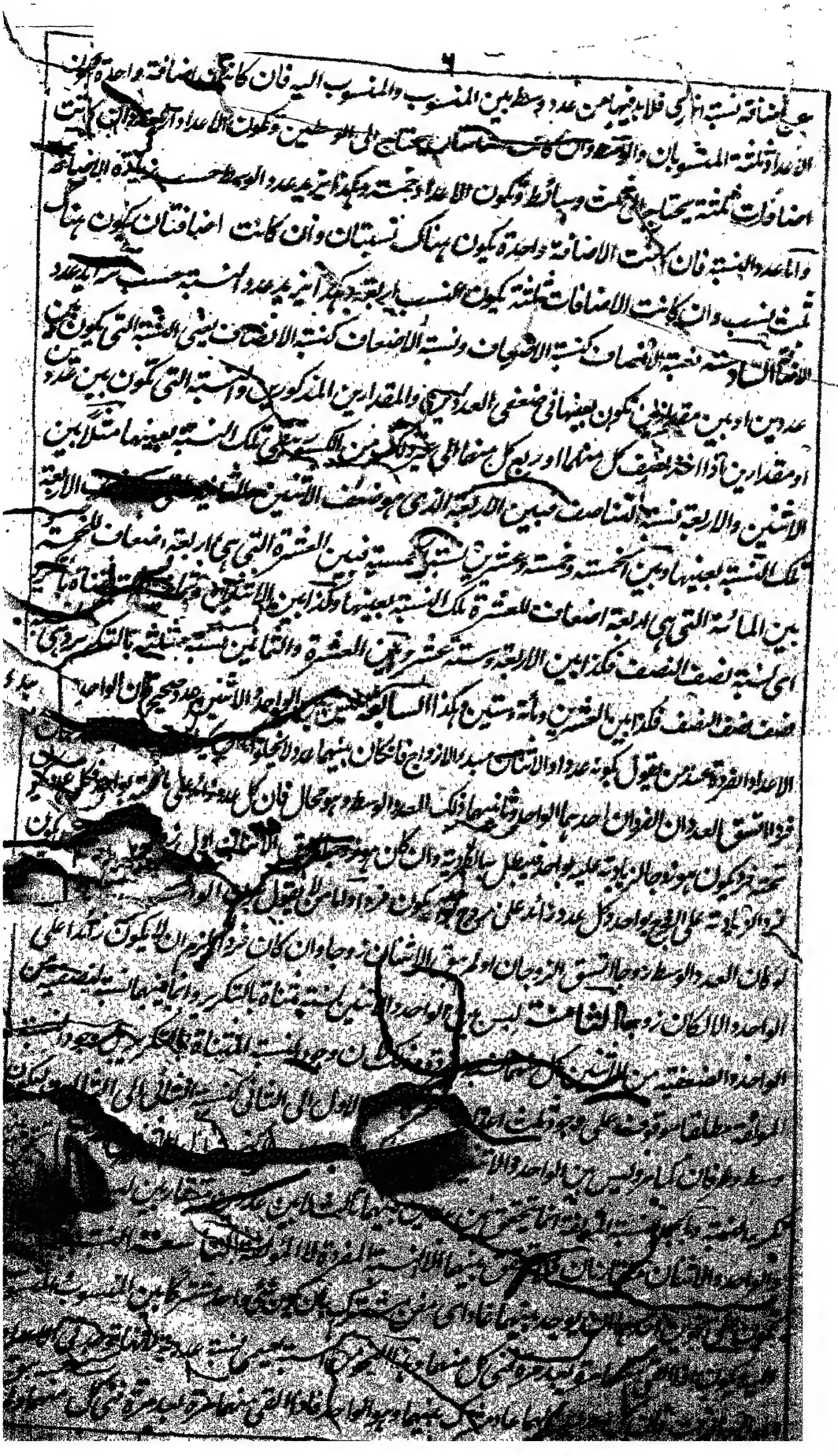

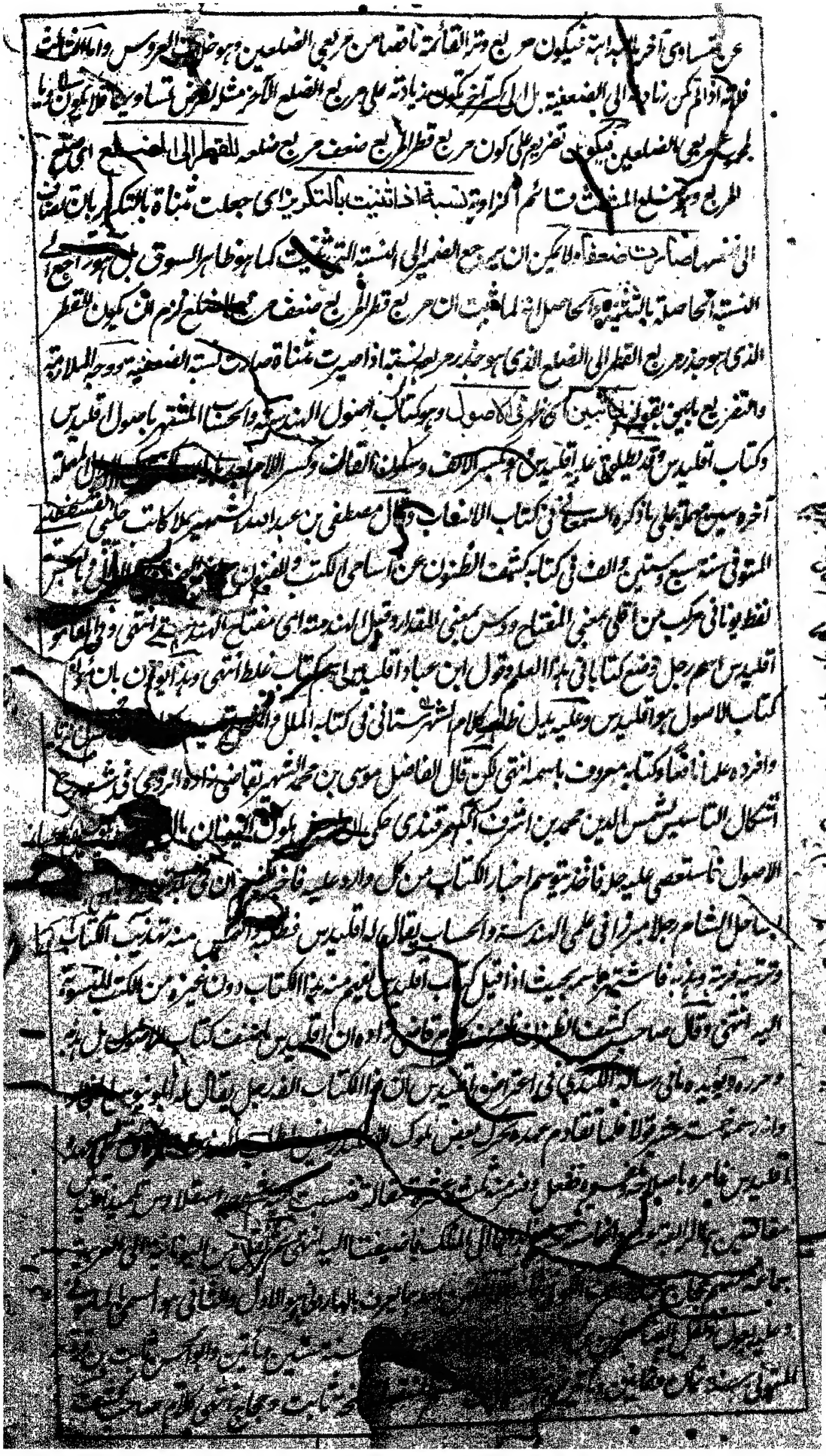

وثلثين وهو بعينه مربع الثاني في الثالث وفرع المحقق الطوسي في تحريره على هذه القاعدة ان كل تسعة اعداد
فان كانت متناسبة كان مسطح الاول في الثالث كمربع الثاني وان كان المسطح كالمربع كانت متناسبة الا تر
الى الاثنين والاربعة والثمانية فانها ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث ستة عشر وهو بعينه مربع الوسط اي
حاصل ضربه في نفسه وكذا الاربعة والثمانية وستة عشر ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث اربعة وستون وهو
بعينه مربع الثاني وقس على هذا وبا بجملة اذا كانت ثلثة اعداد متناسبة لابد ان يكون الوسط جذر المسطح الاخر
والثانية ناقصا والتاسع في الجملة الاولى انه ليس للكسر مخرج ما كان او ذكر كبا مع عدد مربع صحيح اصلا وذلك
قدبين اقليدس في الشكل الرابع من المقالة الثانية ان مربع الخط السيادي بجموع مربعي قسميه وضعف مسطح
احدهما في الآخر ليستقيم ومن ذكره في اثباته ان الحكم في الاعداد ايضا كذلك فلو عدد مربع بسيطا وهي مربعي قسميه و
ضعف ضرب احد القسمين في الآخر مثل الثلثة الاربعة وقسمناه بقسمين متساويين الى اثنين اثنين واخذنا مربعيهما صار
ثمانية ثم ضربنا احد القسمين في الآخر صار اربعة وضعفناه صار ثمانية وجمعناه مع السابق حصل ستة عشر وهو مربع
الاربعة [illegible] ثلثة واحد واخذنا مربعيهما صار عشرة ثم ضربنا احد القسمين في الآخر وضعفنا
حاصل صار ستة فاذا جمعناه مع السابق صار ستة عشر وعلى هذا القياس وبعد ذلك نقول اذا اخذنا عددا وكسرا
وقسمناه على قسمين احدهما العدد الصحيح والثاني الكسر واخذنا مربع الصحيح فهو يكون صحيحا لان مربع الصحيح في صحيح
[illegible] عدد وآحاد والمضروب فيه كضرب الاربعة في نخمة فانه عبارة عن اخذ الاربعة خمس
مرات فيكون عشرين والبيه يؤل ما قالوا في تعريفه انه تحصيل عدد نسبة احد المضروبين الى كنية الواحد الى
[illegible] اذا ضرب الصحيح في نفسه احاد نفسه وهو صحيح بالفرض فالحاصل ايضا يكون صحيحا
[illegible] ان يكون كسرا فان يكون كسرا اقل من الكسر في الكسر عبارة عن تحصيل كسر نسبة احد المكسرين
المضروبين الى كنية الواحد الى المضروب الآخر فلو حصل من ضرب كسر في كسر كسر منتظم بهذا القياس
اذا ضربنا اثنا في اثنا تحت يحصل سدس نسبة الثاني الى كنية [illegible] واحد الى النصف فانك ان اثنا نصف
السدس كما مر في الستة فان سدسه واحد وكذا [illegible] ذلك الواحد نصف النصف وان
[illegible] النصف الى كنية الواحد الى الثلث فانك ان نصفت سدس وجدته كما مر في الستة
[illegible] واحد وهو مثل نصف الثلث وكذا لو ضربت نصفا في نصف [illegible] الصحيح في الصحيح
بان الضرب الصحيح في الصحيح [illegible] حاصل على مخرج الكسر او نسبته اليه كما هو قاعدة ضرب الكسر
الصحيح والمكسر كما اذا اردنا ضرب ثلثة ارباع في نصف احد عشر [illegible] على اربعة وهو ستة ارباع
[illegible] الحاصل هذا الضرب مع مربعي القسمين يحصل عدد صحيح [illegible] ان يكون
من ضعف المسطح عدد صحيح الحاصل فلو حصل من مربعي الكسر [illegible] صحيح ان يحصل من
[illegible] الحاصل من ضرب مربعي الكسر مع ضعف [illegible] صحيح [illegible] الثاني

وبالكسر فيه وبالضم يكون عددا صحيحا مع كسر وهو اقل من الواحد كالنصف والثلث والربع الى ما لا نهاية وكالنصف
والثلثة الارباع والعشرة والمائة وبعد الالف والالوف الصحيحة والكسر الذي نخرجه من الصحيح المفروض
وهو ثلثة امثال مع كسر الزائد ويقال ان هذا المجموع مساو لمربع الصحيح وكسر الكسر الزائد وضعف ذلك الصحيح الى
الكسر المذكور فيه الكسر المتحصل من الواحد كالنصف والثلث والربع فيقال ربع الصحيح الصحيح مع الكسر
المعروف الابدان يكون مساويا لمربع الصحيح بالكسر وضعف صحيحه او دونه بالعدد او مربع الكسر المتحصل من عدد واحد مفروض
كان او معطوفا اقل من الكسر الاصل وضعف حاصل ضرب الصحيح في كسر كسور من جنس كسر الاصل من هذه الكسور
ان لم يكن صحيحا فمربع الكسر زائد عليه فلا يكون المجموع صحيحا او ان لم يكن كذلك يكون ناقصا بنوع ما كما يظهر بالتتبع مربع
الكسر صحيح الا لغير جنسه وغيره ان يقال ان يختار الشق الاخير ويقال اجتماع الكسور المعطوفة بعضها الى بعض ينقص الى بعض النقصان
بكسر مضاعف لكل منهما الاتري ان نصف العشرة خمسة وخمسة ربع العشرة فيقال لنقصان في كمال العشرة اقبح
بمضاعف مع انه ليس من جنس النصف ولا من جنس الخمس فيحتاج ان يكون مربع الكسور المعطوفة جابرا لنقصان
فقائل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **واذا تمهدت** لك هاتان المقدمتان فنقول لا يجوز ان يكون بين الواحد و
الاثنين عدد مع كسر او كسر مجرد يكون نسبة الواحد اليه نسبة الى الاثنين لتحصل النسبة المؤلفة والازم ان يكون مسطح الطرفين اي
حاصل ضرب الواحد في الاثنين بكربع الثاني اي الواحد مع الكسر او الكسر المجرد لما تقرر في المقدمة الاولى والازم باطل والملزوم
لكان مربع العدد مع الكسر او الكسر المجرد عددا صحيحا لكون مسطح الطرفين عددا صحيحا والازم باطل بالمقدمة الثانية فالملزوم
مثله **ويمكن الجواب** عن الاول ايضا بتمهيد مقدمات اخرى **الاولى** ان الاعداد غير متناهية بمعنى الالتقاف عند
حد في جانب الانتهاء وفي جانب المبدء متناهية فان مبدء كل الاعداد واحد وهو المعنى بما تقرر في مقدمة الثمانية
ان الكسر على قسمين كسر عددي وكسر غير عددي فالاول هو الكسر الذي يكون كسرا بالنسبة الى ما فوقه وفي نفسه هو عدد كالاثنين
بالنسبة الى الاربعة والخمسة بالنسبة الى الستة والثاني هو الكسر المحض الذي لا يكون عددا في نفسه كنصف الواحد وثلثه وربعه
وخمسه وغير ذلك من الكسور المتناولة **الثانية** الكسر العددي مسبوق بمبدء الاعداد فان كل عدد من الواحد الى ما لا نهاية
او انسب الى ما فوقه يكون كسرا له والكسر الغير العددي هو ما يعد في المرتبة النازلة من الواحد كما تقدم فان ما يتحقق
من كسوره صيغت اعدادا او الا لم يبق الواحد مبدء للاعداد **اذا تمهدت** لك هذه المقدمات فنقول لا يجوز ان يكون واسطة
بين الواحد والاثنين واحد مع كسر او كسر مجرد الا لا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر عددا او كسرا غير عددي وكلاهما باطلان
اما الاول فلان الكسر العددي يكون عددا وقد بطل توسط العدد بين الواحد والاثنين فبطل بتوسط ايضا واما الثاني
فلان الكسر الغير العددي لا يمكن ان يقع في سلسلة الاعداد بل في السلسلة النازلة وبوجه آخر فنقول الواحد مع الكسر
ان كان وسطا فلا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر في نفسه عددا او اما ان يكون غير عدد وعلى الاول يلزم توسط العدد
بين الواحد والاثنين وقد بطل ذلك وعلى الثاني لا يكون المجموع مركبا من الواحد وذلك الكسر عددا لان يكون
النسبة متناقة نسبة عددية وبوجه آخر لو كان الوسط واحدا مع كسر لا يمكن ان يكون نسبة اليه كنسبة الى الاثنين مثلا

باب مربع الكسر ليس من جنس الكسر الاصل بل اقل منه ومضعف المسطح كسور من جنس الكسر الاصل ان شئت زيادة
التفصيل مع حسن الضبط فاستمع انا اذا فرضنا البيض صحيح ومربع الكسر فهو صحيح ومربع الكسر اقل منه فهو يكون من غير جنسه
ومضعف المسطح الصحيح في الكسور من جنس الكسر الاصل فلا يخلو اما ان يبلغ هذا المضعف مخرجا من المخارج الصحيحة او يزيد
عليه او ينقص عنه فان بلغ فاذا جئت ذلك مع المربعين السابقين لا يكون المجموع صحيحا بل يبقى مربع الكسر زائدا وان
زاد عليه يكون المجموع زائدا على الصحيح بقدر مربع الكسر وهذا الزائد وان [illegible] عنه فلا بد من تتميمه بالكسر من جنسه ولا يتم
ضم مربع الكسر الا من غير جنسه والضرورة قاضية بان في العدد الصحيح يكون كسور متجانسة من اي نوع اخذت ليكون
المجموع بهذا ايضا غير صحيح بل جملة اذا جمع مربع الصحيح والكسر مع ضعف حاصل ضرب احدهما في الآخر لا يبلغ المجموع
عددا صحيحا فظهر انه ليس بالكسر مع الصحيح مربع صحيح اصلا اذ لو كان له مربع صحيح لبلغ المجموع مربعي قسميه مع ضعف
مسطح احدهما في الآخر وانه ليس فليس وذلك ما اردناه ولنوضح ذلك بمثال ذكره التاسع مثلا نصف اذا
فرضنا ثلثة وكسرا مثلا النصف فاخذنا مربع الثلثة وهو تسعة لا بد ان يكون عددا صحيحا وهو كذلك واخذنا مربع النصف والا بد
ان يكون اقل منه وهو الربع الف قاعدة ضرب الكسر في الكسر ان يضرب صورة في صورة [illegible] ثم اخرج
في التخرج وهو حاصل الثاني وقسيم الحاصل الاول على الحاصل الثاني ان كان الاول اكثر منه ونسب السير
ان كان اقل منه فهذه القاعدة اذا ضرب صورة النصف اي الواحد في صورة النصف اي الواحد حصل واحد
وهو الحاصل الاول ثم ضرب مخرجه في مخرجه حصل اربعة ونسب الاول الى الثاني [illegible] فاجمع
عندنا من مربعي القسمين الستة والربع ثم ضربنا الثلثة في النصف بان ضربنا الثلثة في الصورة حصل ثلثة
وسميناه على مخرج الكسر حصل واحد ونصف اي ثلثة انصاف وهو [illegible] فاجمع عندنا الستة والثلثة
انصاف وان شئت نصفت الثلثة اولا فصيرتها ستة ثم تضرب في النصف [illegible] ستة انصاف لان نصف
ضرب العدد في العدد وحاصل ضرب نصفه يكون واحدا كما مر في الاثنين اذا ضربت في الاثنين فصيرت في الستة ونصفت احدهما
يحصل عشرون واذا نصفت الاثنين ابتداء وضربت في الخمسة يحصل عشرون ايضا فاجمع عندنا الستة وربعة
انصاف فاذا جمعتها حصل [illegible] وعشر وربع وعلى ذلك هذا اذا اخذت الكسر من الصحيح واذا اخذت
الكسر مجردا فالبيان فيه ان نقول الكسر لا يخلو اما ان يكون اقل منه لا محالة او مساويا له او زائدا عليه فظهر انه ليس للكسر
مع الصحيح مربع صحيح بل كان جانبا الكسر والصحيح كلاهما صحيحا وهو كذلك لان الكسر المجرد
كالكسر والنصف مثلا فان مربع الكسر اقل من اصل الكسر لكن يجبر ان يكون تمام نصف اصله او اكثر حتى
يحصل كسور الثلثة [illegible] عددا صحيحا وذلك لان كسور العدد الصحيح ثلثة انصاف او ثلثة اثلاث او ثلثة ارباع
او مضاعفاتها وانما قلت ثلثة فلان الآخر يرجع الى النصف والثلث والسدس فانا اذا اخذنا عددا كسوره ثلثة انصاف
عددا صحيحا واجبت عنه بانه صحيح اذا اخذنا عددا كسوره ثلثة اثلاث صحيح كسوره ثلثة انصاف
صحيحا كالنصف والثلث والسدس فان مجموعها عدد صحيح [illegible] الكسور المطلوبة عدد صحيح [illegible]

نسبة عددية تحققت هناك ثلثة اعداد ووسط يكون اقل من الطرف الاكبر بالنسبة وتكون هو منسوبا الى الطرف بالكسور
العددية فاذا نسبت النسبة الى الواحد والاثنين امكن بينهما ان تكون وسط اقل من الاثنين بعد تلك النسبة فيكون
كسرا لا محالة وقد بطل توسط الكسر بين الواحد والاثنين وقد يستدل على انتفاء النسبة المتناة الضعفية في الاعداد
بوجوه اخر احدها منها انه قد مر انه اذا كانت ثلثة اعداد متناسبة فمسطح الطرفين كمربع الوسط فلو كانت
ثلثة اعداد متناسبة بحيث يكون الاول نصف الثالث والثالث ضعف الاول فيكون نسبة الاول الى
الثاني كنسبة الثاني الى الثالث كما هو مقتضى تاليف النسبة فواجب يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول
لان الثالث ضعف الاول ومسطح الضعف في النصف يكون ابدا ضعف مربع النصف الذي مربع الضعف
عبارة عن اخذه بعدة احاد نصفه ومسطح الضعف عبارة عن اخذه بعدة احاد الضعف وان شئت قلت
مسطح النصف في الضعف عبارة عن اخذ النصف بعدة احاد الضعف او مسطح عدد في آخر كمسطح الآخر فيه
كما بينه اقليدس في الشكل السادس عشر من المقالة السابعة فلا بد ان يكون مسطح النصف في الضعف ان شئت قلت
مسطح الضعف في النصف وبالجملة مسطح الطرفين ضعف مربع النصف واذا كان كذلك لزم ان لا يكون
مسطح الطرفين كمربع الوسط واللازم باطل لما مر فالملزوم مثله وجه الملازمة انه لو كان مسطح الطرفين كمربع الوسط
وهو ضعف مربع النصف لزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع النصف ايضا فيلزم ان يكون الوسط ضعف
النصف اي الطرف هذا خلف وجه آخر كل عدد بالنسبة الى ما فوقه فهو كسر فلو كانت اعداد ثلثة متناسبة بحيث
يكون الوسط نصف ثالثها الكل فالاول نسبته الى الكسر الوسطاني اي بعينها نسبته الى الثالث اي الضعف صحيح
فيكون النسبتان فوق نسبة النصف ليحصل من تربيعها وتكريرها النسبة الضعفية بين الاول والثالث واللازم
باطل لانه اذا نسبت من الكسور التي هي فوق النصف بايبغ بالتربيع الى النصف لانها كسور من غير جنس النصف
ومربع المباين مباين كما بينه اقليدس في الشكل الخامس والعشرين من المقالة السابعة وجه آخر ذكره اقليدس في
المجاوي والعشرين من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة تكون متباينة والاعداد المتباينة كما ذكره اقليدس في
صدر المقالة السابعة عبارة عن اعداد لا يعدها جميعا غير الواحد وتوضيح ذلك انا اذا فرضنا اعدادا على نسبة متباينة
فاقل الاعداد التي فيها هذه النسبة يكون متباينة ثم فرضنا اعدادا على نسبة اثنية كالثلثة والستة والتسعة وغيرها
الى غير ذلك بان يكون كل واحد بالنسبة الى ما فوقه ثنى فاقل الاعداد التي فيها نسبة اثنية هي الواحد والاثنان
وكذا اذا فرضنا اعدادا على نسبة الربع كالاربعة والستة عشر والاربعة والستين الى غير ذلك من الاعداد التي كل منها مربع
بالنسبة الى ما فوقه فاقل الاعداد التي فيها هذه النسبة هي الواحد والاربعة متباينان وقس على ذلك نسبة اخرى
هذا فنقول لو كان بين العددين بحيث يكون ثمنا الاصغر لكان اقل الاعداد على تلك النسبة
متباينة ومربع المتباينين متباينان كما مر فيلزم ان يكون مربعا اعني الاكبر لابد ان يكون مضعف مربع الآخر
فلا يكون ثمنا له هذا خلف وجه آخر ذكره اقليدس في الشكل السابع من المقالة الثامنة اذا كانت اعداد

اذا فرضنا واحدا ونسبة آلى ذلك الى خمسة ارباع، آل الاثنان الى ثمانية ارباع وليس نسبة اربعة ارباع الذى هو آل الواحد الى خمسة كنسبة الى ثمانية وهى على حسب نظائره والجواب عن الايراد الثانى ان الكسر الصمى من خواص الكم المتصل فلا يجرى فى الكم المنفصل بهذا بالانسلم ان الكسر الصمى من خواص الاتصال بل يجوز ان يكون للواحد اى المعدوم الذى تركب منه العدد كسر تحليلى لا يكون من جنس الكسور العددية كما يكون للكم المتصل ودفع بان المقدار المتصل الموجود فى الخارج يمكن ان يتركب منه الكسر الذى ليس له نسبة عددية واما مفهوم الواحد فليس له كسر الا يدخل تحت الانتزاع والاعتبر فهم كسر منه الا كونه نصفا او ثلثا او ربعا او غير ذلك ولا يدخل الكسر الصمى تحت الانتزاع ورد هذا الدفع بان المتصل الواحد ايضا قد لا يكون له وجود فى الخارج بل فى الوهم كالخطوط المنتزعة فكما يتعقل فيه الكسر الصمى الذى ليس له نسبة عددية كذلك يمكن ان يعقل من مفهوم الواحد كسر ليس له نسبة عددية فالفرق تحكم وفيه انه قد تقرر فى محله ان نسبة الاصول ونسبة الاصول كنسبة الكسور فكل نسبة بين الواحد وعدد آخر فوقه اى عدد فرض يكون مثلها بين الواحد وكسر من كسوره وكل نسبة بين كسر من كسوره وبينه يكون مثلها بين الواحد وما فوقه فلو كان بين كسر من كسوره وبين الواحد نسبة صمية لزم ان يكون بين الواحد وعدد ما ايضا نسبة صمية والا لزم باطل فالملزوم مثله وقد يجاب عن اصل الايراد بانه لو كان الوسط كسرا صميا او عددا مع كسر صمى لا يكون نسبة الواحد الحيه ونسبة الى الاثنين نسبة عددية فلا تكون نسبة الواحد الى الاثنين مثناة نسبة عددية والكلام فيه وفيه بحث اما اولا فلمنع وجه الملازمة بين عدم توسط العدد بين الواحد والاثنين وبين عدم النسبة الموافقة بينهما وبين عدم وجود تلك النسبة فى ما فوقهما من الاعداد وتقريره من وجوه احدها ان كل ضعف ونصف اذا انقص منهما عددان على نسبتهما كان الباقيان ايضا ضعفا ونصفا كما ذكر اقليدس فى الشكل الثانى من المقالة السابقة انه اذا كان عددان احدهما اجزاء والآخر نقص منهما عددان احدهما لك الاجزاء الآخر المنظور من النظير بقى عددان احدهما ايضا لك الاجزاء من الآخر فلو كانت بين عددين اى عددين فرضنا النسبة المضعفة بالتكرير بان يكون الثانى ضعف الاول بالتكرير فاذا انقص منهما على نسبتهما الى ان ينتهى الى الواحد والاثنين لزم ان يوجد بينهما ضعيف بالتكرير وهو باطل لما مر فالملزوم مثله وثانيها انه قد ذكر اقليدس فى الشكل الحادى عشر من المقالة السابقة انه اذا انقص من عددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة فوجد التضاعف بالتكرير فى عددين يستلزم وجوده فى الواحد والاثنين وثالثها ان كل ضعف ونصف اذا انقص من النصف بواحد ومن الضعف اثنان مرة بعد مرة انتهى ذلك الى الواحد والاثنين كما اشار اليه اقليدس فى الشكل العشرين من السابقة ان اقل العدد على نسبة جميع الاعداد التى على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر ولا يخفى انه اذا كان عددان يكون نصفها الآخر وبينهما عدد ثالث اذا نقص منه على محافظة النسبة مع حذف الاثنين من الضعف والواحد من النصف كانت النسبة فى الباقى مثلها كما لا يخفى من استقامة المذكور سابقا وحاصلها انا اذا نقصنا من الوسط كما نقصنا من الاصغر والاكبر انتهى تناقص الاصغر الى الواحد وتناقص الاكبر الى اثنين فلا بد ان ينتهى تناقص الوسط الى وسط اكثر من الواحد واقل من اثنين وذا باطل لما مر وسادسها لو وجدت الضعفية فى مضاعف

متوالية على نسبة والاول البعد الاخير فهو بعد اثنائي فلو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد
ان يعد الاول الثالث لان النصف يفني الضعف لا محالة فيلزم ان يفني الوسط ايضا وهو غير ممكن فان الوسط
يكون بالضرورة زائدا عن الاول وناقصا عن الثالث فلا يفنيه الاول كما هو ظاهر وجه آخر لو كانت ثلثة اعداد
متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد ان يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لما مر فيقصر
ايضا ان مسطح الطرفين من الاعداد المتناسبة يكون مساويا لمربع الاوسط فيلزم ان يكون مربع الوسط
ضعف مربع الاول فيعد مربع الاول مربع الوسط وقد ثبت اقليدس في الرابع عشر من المقالة الثامنة
ان كل مربعين يعد احدهما الآخر فضلعه يعد ضلعه فيلزم ان يعد الاول الوسط وهو محال لان الوسط زائد على
الاول ناقص عن الثالث وقد فرض الاول عاد الثالث فلا يكون عاد الوسط وجه آخر قد ثبت من سابع
الثامنة ان الاول اذا كان عاد الاخير يكون عاده الوسط وثبت في رابع عشر الثامنة انه ان كان عدد يعد عددا
فمربعه يعد مربعه فيلزم من ذلك ان يعد مربع الاول مربع الوسط وهو محال لما مر وها هنا وجوه اخر مستنبطة من استعانة
اشكال المقالة الثامنة والسابعة من كتاب الاصول تركناها مخافة للاطالة وفي ما ذكرنا كفاية ولما ثبت
انه ليس في الاعداد نسبة يكون تمنا لها هو الضعف فلا يكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب العددية اذ
لو كان منها للزم ان يكون للقطر الى الضلع نسبة اذا جعلت مكررة صارت ضعفا واللازم باطل فالملزوم مثله
فيكون نسبة قطر المربع الذي هو وتر الزاوية القائمة من المثلث الى ضلعه من النسب التي يختص
بالمقادير اي يوجد في المقادير دون الاعداد ليصح كون نسبة قطر المربع الى الضلع ثناة فلا يتم على
تقديركونها عددية وهي اي النسبة التي تختص بالمقدار ما يتحقق بين المقدارين الذين لا يوجد لهما
عاد مشترك بين المقدارين اي امر يفنيهما باسقاطه اي ذلك المشترك مرة بعد اخرى
ولا يتصور ذلك اي عدم وجود العاد المشترك في الاعداد حيث تعليلية اي لانه ينتهي الى الواحد
العاد اي المفني للجميع اي جميع الاعداد فانها مشتركة فيه فاذا اسقط عنها مرة بعد مرة افنى الكل واللازم ان لا يكون
بين الاعداد فتحقق النسبة الصمية التي هي من خواص المقادير المتصلة دون الاعداد المنفصلة في
الاجسام دليل على اتصالها قبل تركب الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزى وذلك ما اردناه و
نظم الحجة على طريق القياس ان يقال اذا كان تالف الابعاد والاجسام اجزاء لا تتجزى حقا لا كتركب
المربع وقطره واضلاعه منها واللازم باطل وجه الملازمة انه لا فرق بين المربع وقطره واضلاعه وبين غيرها من
الابعاد فان جاز تالف الابعاد من جواهر الفرد جاز تركبها ايضا منها قائل بالفصل فان من قال بالاتصال
قال باتصال جميعها ومن قال بالانفصال قال بانفصال جميعها ووجه بطلان اللازم انه لو تركب المربع وقطره
واضلاعه من جواهر الفرد لزم ان يوجد فيها نسبة عددية واللازم باطل فالملزوم مثله وجه الملازمة ان النسبة
العددية من خواص الاتصال والانفصال ههنا على تقدير تركبه من الجواهر الفرد فلا وجود للنسبة العددية فلا

بان يكون بواطن الاجزاء متلاقية وظواهرها غير متلاقية فيلزم الانقسام في الاجزاء وثانيهما ان اكثر دلائل ابطال الجزء يتبنى على ثبوت الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما وثبوتها يتبنى على ثبوت الدائرة وفيهما ما يجب بقضها انتهى كلامه ملخصا وجوابه من وجهين الاول ما ذكره الشارح سابقا ان الشيخ ذكر في تمهيدات الشفاء انه لا ينكر ان المربع القائم الزوايا المتساوي الاضلاع ومثله ذكر الشارح في حواشي التمهيدات الشفاء فتتم الحجة المذكورة على الخصم عليهم وفيه ان كتبهم متطابقة على انكار جميع الاشكال وكيف يقولون بالمربع وهم ينكرون الدائرة وثبوته موقوف عليها ونقل الشيخ في هذا المقام غير موثوق به والثاني انا نثبت وجود الدائرة الذي هو عليهم فيلزمهم الاقرار بسائر الاشكال قال الشيخ في الفصل التاسع من المقالة الثالثة من الفن الثالث عشر الباحث عن الالهيات من كتاب الشفاء الا على مذهب من يركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فقد يمكن ان يثبت ايضا عليه وجود الدائرة من اصوله ثم ينتقض بوجود الدائرة الجزء الذي لا يتجزى وذلك لانه اذا فرضت دائرة على الوجه المحسوس وكانت على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك اذا فرض فيها جزء على انه المركز وان لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا في الحس ويجعل المفروض مركزا في الحس طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزى فان طوبق بطرفه الآخر جزء من الذي عند المحيط ثم ازيل وضعه واخذ الجزء الذي يلي الجزء الذي اعتبر اولا وطابق فطوبق به رأس الخط المستقيم مطابقة مماسة فان طابق المركز فذاك الغرض وان زاد او نقص فيمكن ان يتم ذلك بالاجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد لانه ان زاد ازيل وان نقص تمم وان نقص بازالته وتمم ما يحتاج فهو منقسم اي الدائرة فرض غير منقسم فادخل كذلك بجزء جزء من الدائرة ثم ان كان في سطحها تقاطيس ايضا من اجزاء فان كانت في فرج ادخلت تلك الاجزاء الفرج ليدبها الخلل من السطح كلها وان كانت لا تدخل الفرج فالفرج اقل منها في القوة فهي اذن منقسمة اذ الذي يملأ الفرج اقل منها وما هو كذلك فهو في نفسه منقسم وان لم يكن موضوعا في فرج ازيلت عن وجه السطح من غير حاجة اليها انتهى كلامه بلفظه آخر الكلام في جزء الرسالة وقد بقي بعد ما يليق بالمقام ان لا يصغى من ايراده الا لخوف الاطالة وكان ذلك في اليوم الثامن والعشرين من الشهر المظفر المعروف بصفر من سنة احدى وخمسين وثمانمائة بعد الالف من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف صلوة وتحية

محمد وآله واصحابه اجمعين	
تم بعون الله الرحمن الرحيم	

الحمد لله الذي وفقني لاتمام هذا الشرح الشريف وهداني لاكماله بعد ما تحيرت في ادراك معانيه الدقيقة وحل مشكلاته العويصة وكنت في كل حين اتضرع الى الله تعالى ان يوفقني لاتمامه ويهديني الى حل مشكلاته ومعضلاته

كون نسبة الطرفين تسناة لنسبة الجذرين وذلك لانه على تقدير اتصال الابعاد لا يخلو اما ان يكون نسبة المقدار والضلع عددية او صمية لا سبيل الى الاول لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد ولا سبيل الى الثاني لان العددية لا يعقل حصولها من تكرير الصمية ونسبة الضعفية والنصفية عددية اما كونها عددية فظاهر واما عدم امكان حصولها من تكرير الصمية فلان الصمية مجهولة لا مساغ فيها لان يطبق بالضعفية والثلثية وامثال ذلك فلو حصلت النسبة المعلومة بتكرير نسبة المجهولة ولا معنى للتكرير الا زيادة مثل الشئ على مثله لزم كون النسبة المجهولة معلومة ولما كانت العددية متضادة متبائنة للصمية انتفى التكرير فكيف يتصور ان يكون نسبة الجذر الى الجذر صمية وجعل من تثنيتها نسبة الضعف وهي نسبة عددية واجيب عنه بان هذه مغالطة نشأت من اشتراك الالفاظ فانه نعم ان التكرير ههنا بالمعنى اللغوي وهو زيادة مثل الشئ عليه وليس كذلك بل تكرير النسبة كما مر عبارة عن تركيب النسبة ومغايرتها في نفسها فلا يلزم منه ذكره المورد انما اللازم بلوغ الصمية بعد التكرير الى النصف ان اخذت من جانب الاقل والى الضعف ان اخذت من الجانب الاكثر مع كون نسبة الضعفية والنصفية عددية وقول المورد يلزم ان تكون النسبة المجهولة معلومة ممنوع ان اراد به المعلومية من كل وجه لانه لا يلزم في تلك الصورة العلم بتلك النسبة بما هي هي وكيف هي وانما علم حال تسناها بالنسبة الى عدد صحيح لا بالنسبة الى ما هو صمي فليس ذلك من العلم بالصمي في شئ لان ما هو معلوم ليس الا نسبة النصف الى الضعف وهي ليست صمية وما هو مجهول نسبة النصف الى الجزء الصمي المتوسط بينه وبين الضعف وهي مجهولة الى الآن كما كان وان اراد انها تصير معلومة من وجه باعتبار انها تسعى من تسناه الضعف فهذا غير مضر لانه لا يفيد علم الذات انها كم هي وكيف هي وقد بينا ان هذه الحجج مرتبة على امكان وجود المربع وغيره من الاشكال الكثيرة وهي غير موجودة عند ارباب الجواهر الفردة قال الصدر الشارح في حواشي الهيات الشفا بسائر الاشكال كالمثلث والمربع وغيرها انما تثبت بوجود الدائرة اذ وجود المثلث انما يتبين اذا وضعت دائرتان متساويتان بحيث كل واحدة منهما تمر بمركز الاخرى وتقاطعتا على نقطتين فيحصل هناك مثلث متساوي الاضلاع احد اضلاعه ما بين المركزين والضلعان الباقيان من نصفي القطر المتقاطعين الى نقطة التقاطع ايهما اضيف اتفقا واحدة وكذا يتبين المربع والمخمس وغيرها مما يوجد على الدائرة كما لا يخفى على المتتبع في كتاب اقليدس وكذا يتبين اثبات الكرة والاسطوانة والمخروط وغيرها من الاشكال المجسمة سيما اذا اخذت او اضلعتها على طريق يكون على الدائرة وكذا الى آخر ما قال فيه بحث اما اولا فلان ما ذكره من توقف وجود الاشكال المذكورة على وجود الدائرة ممنوع بل يمكن ان يقال ان وجود الدائرة موقوف على وجود المربع وذلك لان الدائرة كما عرفت هي التي يكون جميع الخطوط الخارجة من نقطة داخلها الى محيطها متساوية وهذا لا يتحقق الا بعد تحقق المربع فان الخطوط الخارجة من المركز الى الاضلاع الاربعة متساوية وكل خط يخرج من المركز الى الزاوية يكون اطول من الخطوط الخارجة الى الاضلاع بقدر ما بين الزاوية والضلع فلا يتحقق الدائرة الا بعد تحقق المربع وكذا الى آخر ما قال فيه بحث

والعنان فوق العنوان والعرفان عمدة الاسلام والايمان كان دعاة الخلق الى الحق والايمان صدرة تامة زكية مع الرضوان
من الازل الى الابد الى ما لا يتناهى من الزمان وبعد فيقول الغارق فى بحر الخطاء والعصيان احقر المفتقر الى الغفر
العباسى محمد عبد الرحمن خلف السلطان وهو ابن عثمان المنسوب الى الصديق الاكبر ابن الشيخان والى صاحب
كيا من حيث الاستوطان غفر الله لهم ولوالديهم ولكل من دخل الجنان ان هذه الرسالة التى قد رتبها وشحنها غالبا ان مزجوها
وصفوها كالسلسل من الياقوت والمرجان مضامينها ومعانيها اعذب من الماء الزلال وابرد من بهاء تعلق
البصيرة العينان ويشط بسماعها الكسلان صفحا حين يكاد يعتريه بداء الحمية شرس الصدر مع الخلان
فاشكروا على الاتقان ايها الاديب والفقيه الفاضل من هو ابو الشكور الهروى استاذا حكما والديه بان تنشئه تحرس
والابر حس اليه كونه الصبيان من الاطفال مجالا اليه المعلمان المشرف بزيارة الحرمين وحفظ القرآن الفائق على الاقران
والاتراب فى العلم والحسن والاخلاق بيقظ عن الاشتياق من الجنان الى نور جمالا الحور والغلمان المكنى بابى الحسنات
استاذنا واستاذ الاكوان مولانا الحاج الحافظ مع الاحسان محمد عبد الحق صانه الله عن شرور الاحزان ابن العلامة وفهامة
الاوان المشتهر بين الناس بالاخذان منبع العلوم والفيوض والاحسان راس الفقهاء والمحدثين والمرجع اليه فى الحكم
والبلغاء وطلعة علم التكلان الذاهب تحت الارض بذهابه الازهران الباكى على فقده الافق ذو الحمرة والجنان المشتهر
بعبد الحليم فى الصين والعمان ادخله الله دار السلام والجنان وقد قلت موزخا بالفارسية والعربية ۞

تاریخ دیگر	تاریخ دیگر	تاریخ دیگر
یمیر ہی عبرت کا	ہذہ تصنیف کتبہ ابن سالہ	این نسخہ مقبول و مطلی
حل مطلب بن یدیس کیتا ہوا	بسالہ بنیدہ فی مثیل است	یکتائی جہان است و مجلی
لب پہ ہے وفات یاسی دوستو	ہمہ مشتاق او ہر زیارت بہ	فی دید چنین کس نشنیدہ
اس سے بڑھکر اب نمونہ کا ہو کیا	کہ مقبول او حسین و بس جمیل است	زین فرش بآن عرش سدھارے
ہاں سنو اب بات میری کے	چو عاصی دید آنرا گفت تاریخ	عاصی فی تاریخ بگفتا
کیجئے حق مصنف کی دعا	کہ آنشکل عروسی فی بدیل است	تو شکل عروس ہست مجلے
کیا ہوا مرغوب عاصی ذی کیا	۹۱ ۱۲	۹۱ ۱۲
۹۱ العبد		

بسم الله الرحمن الرحيم

حامدا ومصليا ومسلما اما بعد فيقول العبد الضعيف المحتاج الى رحمة ربه الغنى محمد بن عبد الله الخطيب
الشافعى الشهير بالشربينى عفا الله عنه وعن والديه وجميع المسلمين آمين انى رايت كثيرا من الناس

جامع الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

اصحابه على صدور الرياسة وسائل المتابعين السياسة بدر سماء الرسالة وشمس فلك النبالة وعلى آله الغرات خلفات الفصاحة وصحابه محكمات
شفاياه الكرامة سيما الاصول الاربعة في الخلافة والرباع بقعة العدالة وبعد فقد انفق ابجع الصغير واجمع الكبير بطلان الاسفار العسير في شرح
هداية الحكمة فاصدر النحرير الذي اسفار مستطير محمد ابن ابراهيم الصدر الشهير بالملا الله بالطف الخطير في يوم عبوس قمطرير وجه مبحث المشاة
بالتكبير الذي ناخيل بانامل التحرير وبنان التقرير حارت في حلة المعقول وعجزت عن كشف الفحول خرائده في الاسفار مستورة
وفرائده في الاصداف مكنونة تتوق الاذكياء لكنامها والعباقرة الفضلاء اليه لا يصلون كم من معضلين اتخذوه ظهريا وكم من متعلين
حسبوه شيئا فريا ما سباداوي الانظار وان جمعت فيه الزبر والاسفار غاص الغائصون في بحار تحقيقه وغاص الخائضون
في بحر تدقيقه حرروا لحررون تحريرات شريفة وعلق المعلقون تعليقات نفيسة اجتهد المجتهدون في غاية الاجتهاد وجاهد المجاهدون
حق الجهاد فلكم لم يجيبوا اجابة فع الصعاب ولم يأتوا بما يميز المتشرع عن الاباب ولقد قرنا في الايام الخالية والازمان الماضية
مع من مجتهدين في سداده وقاطعين على طاعة المكتب الدراقية بقي بسنة القطاعية من العلوم المنطقية والرياضية والهندسية والحسابية ثم
تشوقنا الى تكميل العلوم الكمالية من الطبيعية والالهية وشرعنا في هذه الايام شرح الهداية للصدر الهمام ولما بلغنا هذا المقام لجوين
المفضل المنعام ووجدنا مزال الاقدام فالتمسنا الاستاذ العلام ان يحرر بحاشية عجيبة تشفي العليل وتسقي الغليل وتحقيقة غريبة
تهدي الى السبيل وتغني عن الدليل فاني رأيته على اوج الكمال وفي الاعتدال في دفع الكلال ووهبته في تفصيل الاجمال
يبذ من الفضلاء فجالس جلسته او جلستين حتى يوم او يومين وحرر صحيفة ملكوتية ودرة غيبية متضمنة لما في الزبر السنية ومشتملة
لنفائس غرر الذكية والاطهار شنيفة ومسائلها انيقة فوائدها شريفة وفوائدها لطيفة لطائفها عجيبة ونظائرها غريبة مباحثها
سنية ابحاثها بهية وعباراتها دالة بالدلائل الهندسية ومطالبها مبرهنة بالبراهين الحسابية لم ير نظيرها على الاعيان
ولم يسمع عديلها باذان الانسان ليستعد باعضائها الكسلان ويطرب باستماعها الخلان عوضته من اجاني الحسن
من محاسن الازمان وروضته من رياض الجنة تشرح على اشجارها الاطيار الفاطرة انوار الازهار ومعانيها فاخر الاقمار يهتدي
في الغيب او تعادل الابصار انوارها على نور وصفي انهارها كالوان المنثور المستخرج من البحر المسجور
يبلغ من بين الصفر والكهبان الغيوم عن شجر الطور رقائقها كالنجوم الثاقبة وحروفها للغيوم مرصوفة الارض طيبة ونبت الازهار غيداقة
بهي خلق الملك [illegible] الانوار من ربع الجزيرة [illegible]
فتستفيد ايامنا [illegible] الاكوان فيها ما عرفت الاطراف ولم تميز من الف فيه والبيان كما حسن الياقوت والمرجان على الاحجار الا
الاحسان فلولي الطالبون في الاداني وتتبرى كم ابيات تتوق شمع الصباح الشريف فاما كما صباح
فسير شمعة ليست اذا ذكر [illegible] وسرج السواد الحاق [illegible]
كالسول وتتغنى اوشى كالروس [illegible]
[illegible]
[illegible]

صحت نامہ میسر العسیر فی مبحث الثناۃ بالتکریر

۴	۲۴	لما ذکرنا	کما ذکرنا	۹	۵	حرود	حدود	۴	۸	یساری	الساوی
۶	۱	نسبۃ اخری	نسبۃ الی اخری	۹	۸	فیکون	فیکون	۴	۱۵	اوسط	اوسط
۷	۱۰	العشرۃ	العشرین	۹	۸	کنتین	کنسبۃ	۴	۱۹	مثنیتہا	مثنیتہا
۷	۱۱	للعشرۃ	لخمسۃ وعشرین	۹	۱۶	بالاولی	الاولی	۴	۱۹	ذکرہا	ذکرہا
۷	۱۵	کل منہما	کل منہما	۹	۱۹	فتضرب	فضرب	۴	۱۷	لیسہما	لیسہما

اشتہار

ماہران علوم عقلیہ ونقلیہ وطالبان فنون حکمیہ ریاضیہ کو بشارت ہو کہ کتاب بے مثیل و بی نظیر علم حکمت مین بدر منیر یعنی شرح ہدایۃ الحکمۃ معروف بہ صدرا کہ معرکہ آرائے علما ہی و مطرح انظار فضلا ہی قبل اسکے ۱۲۷۰ ہجری مین بخشی دانی وتزیین کافی جناب عمدۃ المحققین زبدۃ المتکلمین بحر الفضل والجاہ مولانا الحاج المفتی محمد سعد اللہ دام اللہ فضلہ وافاضہ مطبع علوی مین باہتمام خاکسار محمد علی بخشی خان لکھنوی کے چھپی تھی بفضلہ تعالی ایسی مطبوع طبایع ہوئی کہ دست بدست فروخت ہوگئی اب ایک عرصہ سے کوئی نسخہ تجار کے پاس باقی نرہا اور اشتیاق فضلا ومستدعا طلبا اوسکے طبع ثانی کیطرف زیادہ پایا گیا بنا علیہ فخر الفضلا ومختار العلما ماہر علوم عقلیہ ونقلیہ ابو الحسنات مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحی ادام فیضہ العلی ابن مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحلیم ادخلہ اللہ فی دار النعیم نے حواشی مفیدہ وفوائد سے اوسکو مسجل فرما حسب اجازت بخشی سابق بعضو کے بار دیگر اس خاکسار سے نے ۱۲۹۱ ہجری مین طبع ثانی کرکے مشتہر کیا تا عوام وخاص عام کو نفع تمام ہو اور بخشی اول وثانی کو اجر تمام حاصل ہو فقط

لہذا الناس ہے

کہ کوئی صاحب بغیر اطلاع احقر قصد چھاپنے یا مسودے اس کتاب کا نہ فرماوین ورنہ عوض مین فاقدہ کے نقصان اوٹھاوینگے کوشش فرمائینگے

بواسطے مسدود اس امر کے کہ کتاب ہذا بھی بدون خاص طبع علوی کی طرح مطبع بخشی

استتمام

ماہر علوم عقلیہ و نقلیہ جامع کمالات علمیہ و عملیہ

ہو کہ کتاب بے مثیل و بی نظیر عالم حکمت میں ہم سر نہیں رکھتی

معروف بہ صدرا کہ مورد آرای علمای و مطمح انظار فضلای مین ہے کے

سنہ ۱۲۷۲ ہجری مین بخشی و الی دفعہ ثانی مین کانپور کے جناب عمدۃ المحققین زبدۃ المتکلمین بحر الفضل

والجاد مولانا الحاج المفتی محمد سعید اللہ ادام اللہ فضلہ و افاضہ مطبع علوی مین باہتمام

خاکسار محمد علی بخش خان لکھنوی کے چھپی تھی بفضلہ تعالی ایسی مطبوع طبعہ

ہوئی کہ دست بدست فروخت ہوگئی اور ایک عرصہ سے کوئی نسخہ تجار کے پاس باقی نرہا اور اشیای

فضلا و مستدعا طلبا اوسکی طبع ثانی کی طرف زیادہ پایا گیا لہذا علیہ فخر الفضلا و مختار العلما

ماہر علوم عقلیہ و نقلیہ ابو الحسنات مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحی ادام فیضہ العلی ابن مولانا الحاج

الحافظ محمد عبد الحلیم ادخلہ اللہ دار النعیم نے حواشی جدیدہ مفیدہ سے اوسکو مزین و الحسب اجازت بخشی

سابق وصیہ کے بار دیگر اس خاکسار نے بسنہ ۱۲۷۷ ہجری مین طبع ثانی کر کے مشتہر کیا تا خاص و عام

فیض تمام ہو اور بخشی اول ثانی کو اجر تمام حاصل ہو

ملتمس الدعا ہے

کوئی صاحب بغیر اجازت مصنف چھاپے یا چھپے ہوے کی نقل کرین

مرتکب ہون ظلم کے قصاص و عقاب کے